Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سينا للنشر

د. نوال السعداوى

معركة جديدة في قضية المرأة

Bibliotheca Alexandrina
0004030

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مفاجأة جديدة في قصة المرأة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الكتاب: معركة جديدة فى
قضية المرأة
الكاتبة: د. نوال السعداوى
الطبعة: الأولى ١٩٩٢

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: سينا للنشر
المدير المسؤول: راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد - القصر العيني - القاهرة
جمهورية مصر العربية - تليفون: ٣٥٤٧١٧٨/٠٠٢٠٢.

الغلاف: عماد حليم
الاخراج الداخلي: إيناس حسني
الصف: سينا للنشر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. نـــوال الســـعداوى

مَعْرَكة جديدة في قضيّة المرأة

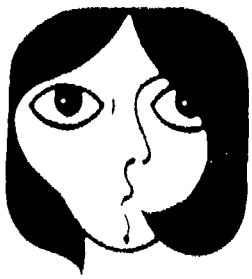

سينا للنشر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من الناشر

هجمة تترية على المجتمع المصرى، عنيفة ومدمرة.

من الداخل ومن الخارج على حد سواء.

تكفير لكل من صرح برأيه، واجتهد فى شؤون المجتمع والحياة والوطن.

وبعد التكفير إهدار الدماء.

القتل بكل أدوات القتل، لأنه ليست هناك القدرة على مواجهة الرأى الآخر ومناقشته ومواصلة التحاور معه، للوصول إلى ما ينفع الناس، ويصلح لتطوير وتجديد حياتهم، كى يستمتعوا بوجودهم على الأرض.

وهكذا ..

فى كل مؤسسة، وهيئة، هناك كائنات تحجرت.

أظلمت عقولها، فلا تستطيع شيئاً، سوى أن تكمن فى الظلام متربصة، لتهاجم كل فكرة مستنيرة، أو عمل خلاق مبتكر.

وتقع كل منافذ النور فى أيدى قوى الشر والفساد لتسدها على الآخرين، وتبدأ فى تخريب إنجازاتهم.

و ....

وتوالت الاتهامات على جمعية تضامن المرأة التى ترأسها الدكتورة نوال السعداوى، فهى تهدد السلام الاجتماعى والمصالح العليا للبلاد، وتنشر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أفكار ومعتقدات ضد الإسلام والشريعة، وتسىء إلى علاقات مصر بالدول العربية والأجنبية، و ....

وغيرها من الاتهامات.

واتخذت وزيرة الشئون الاجتماعية قراراً بحل الجمعية.

وأيدت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حل جمعية «تضامن المرأة» وتحويل أموالها إلى جمعية «نساء الإسلام»!؟

وكان ذلك فى مايو «آيار» ١٩٩١ الماضى.

ثم بدأ مشوار الدكتورة نوال السعداوى رئيسة الجمعية فى أروقة القانون ووسائل الإعلام، لكى تستعيد الجمعية نشاطها الثقافى والاجتماعى من خلال أفكارها حول تحرر المرأة العربية.

والكتاب - الآتية صفحاته - يحكى ويسرد ويقدم الكثير من جوانب وتفاصيل قضية «تضامن المرأة» .

ولا يعنى نشر الدار للكتاب أنه يمثل وجهة نظرها فيما تطرحه من قضايا وموضوعات، وإنما تنشره رغبة منها فى فتح أوسع نقاش حول الحريات العامة وقضايا المرأة العربية.

الناشـــر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإهـــداء

إلى جدتى «مبروكة»، أم أبى، المرأة الريفية الفقيرة التى لم تعرف القراءة، وعاشت وماتت وشوّحت بيدها السمراء المشققة فى وجه العمدة، وصاحت بأعلى صوتها أمام أهل قريتها منذ نصف قرن: «إحنا مش عبيد».

نـــوال الســـعداوى

القاهرة – يونيو ١٩٩٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمة

فى بلادنا العربية لا يكتب الكاتب عن زوجته، إنه يكتب عن عشيقاته بأسماء مستعارة بالطبع، أو عن المومسات اللائى ضاجعهن فى الشباب، أو عن أمه باعتبارها المرأة المثالية فى حياته سواء صح هذا أم لا، فالنفاق مطلوب خصوصاً عند الحديث عن الأهل، وإلا تقوضت الأسرة التى نراها أمامنا الآن، والتى فسدت فساداً لم يحدث فى أى عهد بسبب الزيف والنفاق السائدين فى العلاقات بين الرجال والنساء.. وبين الأهل والأطفال.

الزوج لا يكتب عن زوجته فهى عورة لا يجوز كشف الأستار عنها، أو لأن رجولة الرجل تمنعه من إتيان هذا الفعل.

أما أنا فسأكتب عن نوال السعداوى قبل أن يمضى بى الزمن إلى القبر فأحرق فى جهنم لأننى لم أدافع عن الحق، سأكتب عنها لأنها زوجتى وأقرب الناس إلىّ، ولأنها صديقتى، وشريكة حياة، وكفاح لمدة ثلاثين سنة، لأنها وقفت إلى جانبى فى كل الملمات، ودافعت عنى بقوة عشرين رجلاً، ولأنه لا يوجد مايجب أن أخفيه، أو أستره، حول هذه المرأة التى لم تكف منذ عشرات السنين عن خوض المعركة تلو المعركة دفاعاً عما تؤمن به، أو عن تلقى الضربات التى تلقاها كل رائد فى مجال الفكر، والإبداع، أو الطعنات التى يوجهها الجبناء.

أكتب عن نوال السعداوى لأنه فى هذا الزمن الذى ننعم فيه بالنظام العالمى الأمريكى الجديد، تغتصب شعوب العالم الثالث، ويسمى هذا الاغتصاب دفاعاً عن الشرعية، وعن ميثاق الأمم المتحدة.. ويقتنص بترول العرب وأموالهم على نحو لم يسبق له مثيل، ويقتل نصف مليون من الرجال ، والنساء، والأطفال فى قطر عربى شقيق. يحاصر شعب بالعقوبات الاقتصادية فيحرم من احتياجات الحياة الأولية، ثم يقتطع منه جزء من أراضيه باسم الديمقراطية والحكم الذاتى للمقاطعات الكردية. وكانت نوال السعداوى من أول المعارضات، والمعارضين لحرب الخليج، وللنظام العالمى الجديد المبنى على الازدواجية فى المقاييس، تلك الازدواجية التى صحا عليها أخيراً كتابنا، ومفكرونا بعد أن فقدنا وسائل الرد عليها إلى سنين طويلة، وهى الازدواجية التى تبيح مناصرة إسرائيل ضد شعب فلسطين، ولبنان، وسائر الشعوب العربية المطلوب منها أن تركع ركوعاً نهائياً.

والنظام العالمى الجديد هو الذى يحاصر ليبيا، ويستعد للانقضاض عليها فى أقرب وقت.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أكتب عن نوال السعداوى، لأنه فى الجو المعتم الذى يسود فى منطقتنا العربية تعلو نغمات الخرافة، والتعصب الدينى، والإرهاب المسلح بالبنادق، والجنازير، وتخضع الدولة، وأجهزتها لعمليات الابتزاز، وتفتح ذراعيها لتتسرب إليها، وتتحكم دول الخليج فى وسائل الإعلام، ويفقد المفكرون، والصحفيون، والكتاب، والنقاد قدرتهم على إبداء الرأى الشجاع خوفاً من المقصلة الإدارية القادرة على حرمان الفرد من نعيمها.

ولأنها لا تجد من يقف إلى جوارها فى وسائل الإعلام والصحف، فمن قائل إنها لا تعد من الكاتبات!! ومن قائل إنها تكتب بفجاجة، وبروح صدامية حتى تحاط بالأضواء!، ومن قائل إنها تدعو إلى الإباحية والفساد!، ومن قائل إنها ضد الإسلام والشرعية!، ومن قائل إنها مدسوسة على مصر، والبلاد العربية، ولا تكتب إلا للغرب!، ومن قائل فى لحظة تهور إنها سيدة عظيمة، ثم فى اليوم التالى عندما يندم أمام احتمالات فعلته الشنيعة يتهمها أنها تحرض النساء فى هولندا على الطلاق!!

أكتب عن نوال السعداوى وسط هذا الجو الغريب لأدافع عن سيدة شجاعة تكاد تقف بمفردها ضد حملة شعواء لتثبت أن النظام العالمى الجديد يكاد يتسرب إلى شرايينا ليجعلنا من أصحاب النفاق والازدواج الذى لا تستقيم معهما أبسط مبادئ الأخلاق، والذى سيؤدى بنا إن استمر إلى الركوع التام.

أكتب عنها لأنها ممنوعة من فرص الدفاع عن نفسها بالوسائل الديموقراطية التى نتشدق بها، أى بالحوار فى الإذاعة، والتليفزيون، والصحف الحكومية، والمعارضة التى تشارك فى التمثيلية حسب الأدوار. ممنوعة من قلمها هى الذى يخط الكتاب وراء الكتاب، والذى لم يكف عن العمل منذ أربعين عاماً.. منذ أن كانت طالبة فى «حلوان» الثانوية فكتبت أول كتاب تحت عنوان «مذكرات سعاد»، وكأن الكتابة بالنسبة إليها كالتنفس، لا تستطيع أن تعيش بغيره لتتوالى بعد ذلك مؤلفاتها فى مجال الرواية، والقصة القصيرة، والدراسات عن المرأة التى ربطت فيها بين العلاقات الجنسية «أى العلاقات بين الرجل والمرأة» وبين الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والفكر السائد فى عقول الناس، حتى أصبح لها مايزيد عن ثلاثين كتاباً، وليصبح لها عشرات الألوف من القراء فى مصر والبلدان العربية، ولتصبح من أكثر الكتاب العرب انتشاراً رغم كل الصمت، والتعتيم الإعلامى.

فى سنة ١٩٨٠ صدر لها أول كتاب باللغة الإنجليزية تحت اسم «الوجه الخفى لحواء»، وهى الترجمة الانجليزية التى أعددتها أنا لكتابها الصادر تحت عنوان «الوجه العارى للمرأة العربية»، وصدر منه حتى الآن ثمانى طبعات، وهو يدرس فى كثير من الجامعات، وبعد ذلك ترجمت كثير من رواياتها وكتبها إلى تسع عشرة لغة من إندونيسيا، واليابان، وباكستان، وإيران، وتركيا، حتى إسبانيا، وفرنسا، وأمريكا الشمالية والجنوبية. وأصبح لا أحد ، نعم لا أحد يستطيع أن يضارعها فى هذا المجال، فقالوا عنها إنها تكتب للغرب، بدلاً من أن يقال

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بفخر إن هناك كاتبة مصرية إبداعها غزا العالم.. ورغم أنها شقت طريقها اعتماداً على الموهبة والجهد، وليس على مؤازرة السلطات، ووسائل الإعلام فى أى عهد من العهود التى حكمت مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إنهم يبحثون عن أسباب لهذا الانتشار غير الموهبة والإبداع.. فما أكثر التنافس والغيرة اللذين يسودان فى مجال الكتاب الكبار، والصغار على حد سواء. وكيف يفلت كاتب من الكتاب من تحت جناحهم، من أفضال السلطان، خصوصاً إذا كانت امرأة.

إن مشكلة الرواد فى كل بلد، وفى كل عصر أنهم مثل الحجر يلقى فى المياه الراكدة، فيحركها ويحدث دوائر، وتموجات تتسع، وتتسع بلا نهاية.

ويشتد الهجوم على أصحاب الفكر الحر فى فترات الأزمة، أو الركود أو الهزيمة حين تنشط القوى السياسية المنادية بالعودة إلى الوراء، غربية كانت أو شرقية، تتستر تحت شعارات دينية، وسياسية زائفة حين تنهار الأخلاق الحقيقية، ويسود اليأس، والزيف، والنفاق، حين يقود الإحباط إلى محاولة لجر الآخرين من عليائهم إلى الدرك الأسفل حتى يتلاشى الشعور بالفشل الشخصى، والخواء.

وانعكس هذا بالطبع على حياة نوال السعداوى خلال العشرين عاماً الماضية، فدخل اسمها فى القائمة السوداء خلال السبعينات، وعانت من الاضطهاد والإيقاف من عملها، ثم دخلت السجن فى أوائل الثمانينات مع ١٥٣٦ قبض عليهم فى عصر السادات، وعندما أفرج عنها وضعت فى القائمة الرمادية، لتعود إلى القائمة السوداء بعد حرب الخليج، واستفحال نفوذ البترودولار فى حياة البلاد.

وتتلخص مشكلة نوال السعداوى فى أنها لم تؤجر قلمها للسلطة الحاكمة فى أى عهد، ورفضت التخلى عن رأيها من أجل الأضواء الإعلامية. والحكومية فى بلادها، ولكن النظم الحكومية لا تعترف بهذا الحق، إنها تريد منا جميعاً أن نسير فى الصف، ومن يرفض أن يخضع يدفع الثمن، ويتهم فى أخلاقه وفى إبداعه، وفى كل شئ، وتنعق الغربان من كل صوب، دلالة إخلاصها للرجولة، وللنظام، ولتثبت أنه لا جديد على الأرض.

أقف مع نوال السعداوى لأنهم يتهمونها بالإباحية والجنس، بينما لم أر فى حياتى امرأة فى مثل استقامتها. كونًا أسرة منذ مايقرب من ثلاثين سنة، سافرت هى إلى الخارج، وسافرت، فوجدتها كما هى تذود عن العش.. عن البنت والولد، تعطيهما من إبداعها. وتغرس فيهما قيماً كالمعدن الثمين لم يصبها صدأ، تغرس فيهما الثقة فى النفس حتى أصبحا ينتجان بدورهما فى مجال الفن، والأدب. تعمل إثنتى عشرة ساعة فى اليوم الواحد، تعمل دون كلل، حتى أصبحت أنا من حاسديها، لأننى لا أستطيع أن أجاريها فى العمل، هكذا أصبحت لى أسرة، أصبحت لى بنت، وأصبح لى ولد، أفخر بهما، وأتمنى أن يعيشا فى عهد غير العهد، فى زمن غير الزمن، زمن يحترم الإنسان ويعطى له بكرم، أتمنى ألا يصيبهما ما أصابنا نحن.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نوال صانت الأسرة التى يقولون إنها تعمل ضدها، أقامتها بالجهد والإخلاص، بالحديث الصريح الذى لا يخاف، ليصبح كل منا نفسه، فأصبح من حقها أن تتحدث فى الكتب عن أسرة جديدة جوهرها الصدق والشجاعة وليس النفاق والازدواجية.

إننى أقف مع نوال السعداوى لا لأننى زوجها، ولكن لأنها إنسانة فيها رقة الفنان والأم والمرأة التى تعرف معنى للشرف، للجهد الذى لا يتوقف، ولأنها فيها عنف المدافع بشجاعة عن الحق.

إن كنتم تريدون عبيداً، فإن القهر الذى مارستموه مع نوال السعداوى هو خير السبل- وإن كان لم ينجح معها- فهناك دائماً قلة قليلة يصعب قهرها وهذه القلة هى الأمل، هى التى ستصبح فى يوم ما شعباً لا يرضى سوى عن عالم فيه سلام وعدل.

دكتور شريف حتاتة

القاهرة - يونيو ١٩٩٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تمهيد

كان الوقت مبكراً فى الصباح. جالسة إلى مكتبى. مستغرقة فى روايتى الجديدة، أتأمل أبطالها وبطلاتها من خلال شبورة أو سحابة دخان، تزحف فوق مساحة صغيرة من السماء، تتناقص على الدوام، العام وراء العام، مع زيادة العمارات وارتفاع الجدران، والشجرة الوحيدة التى شاركتنى هذه القطعة من السماء، منذ ثلاثين عاماً أو أكثر، حين سكنت هذه الشقة، أو العلبة المعلقة بين طبقات من الأسمنت. شجرة الكافور الوحيدة كان يقف فوقها أحياناً طائر أبيض الريش، أو عصفورة خضراء اللون، جاء «بلدوزر» منذ عام أو عامين، يشبه الدب الشمالى، له فك حديدى ضخم، يحمل اسم شركة أمريكية أو بريطانية، هجم فوق الشجرة الوحيدة رفيقة العمر واقتلعها من جذورها.

إلى جوارى فوق المنضدة جرائد الصباح، لا أقرأها إلا فى نهاية النهار. وأنساها يوماً أو يومين مع الاستغراق فى الكتابة. وقد تتراكم دون قراءة الأسبوع وراء الأسبوع، حتى تصبح عبئاً، تشغل حيزاً كبيراً فى الدرج الصغير، لا يخلصنى منها إلا ذلك المنادى كل صباح «روبابيكيا».

وسمعت الجرس يدق .

ضمن طقوس الصباح، قبل أن أجلس إلى الكتابة أمشى فوق القدمين لمدة ساعة فى الهواء الطلق، أو غير الطلق، فى جو مشبع بالدخان، وعوادم سيارات تطلق من الغازات السامة مالم يكتشف بعد. وشوراع بلا أرصفة، أو حفر فوق الأرصفة، وبالوعات فى الأرض فاغرة أفواهها لابتلاع البشر.. وكل ذلك لايهم.. المهم هو أن أمشى وأحرك عضلات الساقين قبل أن أجلس الساعات الطويلة الى المكتب.

وسمعت الجرس يدق .

قمت لأفتح الباب . ولم يكن هناك أحد. تصورت أنه أحد أطفال الجيران ضغط بإصبعه على الزر الأبيض بجوار الباب.، ثم اكتشفت أنه جرس التليفون، وأننى نسيت أن أخلع الفيشة من الحائط كما تعودت ضمن طقوس الصباح.

– ألو ؟

– قريتى الجرائد ؟

– لا.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- إقريها.

- فيه حاجة مهمة ؟

- أيوه.

إنه صوت زميلة من الزميلات، اللائى بدأن معى الطريق الطويل الشاق منذ الخمسينات لتحرير النساء. تكبرنى ببضعة أعوام. اعتزلت الحياة العامة، ولم يعد لها أمل فى تحرير الأمة العربية رجالاً أو نساءً على السواء.

- ياما قلت لك يانوال.

- أيــه ؟

- مافيش فايدة فى البلد !

صوتها ملئ باليأس والتشاؤم، وإن ضحكت أو فرحت، يظل لصوتها ذلك الرنين الحزين الباكى.

صوتها يثير فىّ التحدى ضد اليأس أو التشاؤم، يستنهض فىّ كل أحاسيس التفاؤل منذ الطفولة. وأبدو فى نظرها أحياناً فتاة مراهقة أو طفلة صغيرة لم تنبت لها ضروس العقل.

- لأ .. فيه فايدة !

بإصرار عنيد على مدى الثلاثين عاماً أو أكثر منذ تعارفنا وأنا أقاوم هذه العبارة «مافيش فايدة»، وأقول : لأ فيه!

- الخبر منشور فى كل الجرائد.

- خبر إيه ؟

- الحكم فى القضية.

ولم تمهلنى الصديقة لأقرأ الخبر بنفسى، لكنها راحت تقرأ علىّ الحكم المنشور.

جاءنى صوتها الباكى عبر أسلاك التليفون. تقرأ من إحدى الصحف.

كنت أستمع إلى صوتها وهى تقرأ الحكم، وتتلو الاتهام وراء الاتهام. ثمانية اتهامات:

١ - تهديد السلام الاجتماعى والمصالح العليا للبلاد.

٢ - الإساءة الى علاقات مصر بالدول العربية والأجنبية.

٣ - عقد المؤتمرات الدولية دون تصريح.

٤ - الاتصال بالهيئات الأجنبية دون تصريح.

٥ - مخالفة القانون والأحكام والآداب العامة.

٦ - نشر أفكار ومعتقدات ضد الإسلام والشريعة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ – إصدار مجلة «نون» والنشرة دون تصريح.

٨ – فتح حساب فى بنك مصر دون تصريح.

وما إن انقطع صوتها عن التلاوة، ودب الصمت فى الغرفة، حتى انفجرت بالضحك، وشر البليّة مايضحك.

وحين سمعتنى أضحك تلاشت النغمة المتباكية من صوتها، وحلت مكانها لهجة اليأس.

– قلت لك مافيش فايدة !

– لأ .. فيه فايدة !

– إزاى ؟

– لازم أقدم طعن فى الحكم.

– هو فيه عدالة فى البلد دى ؟

– أيوه فيه !

– لأ مافيش !

فى أذنى رن صوتى مليئاً بالأمل، الأمل المستحيل ربما، لكنه موجود، يشبه السراب أحياناً، لكنه قائم فوق وجه الأرض، مثل نجمة الصبح فى سماء سوداء، وصوتى يزداد قوة وأقول: لأ فيه! وهى تردد فى يأس مطلق : مافيش! وذاكرتى تعود إلى الوراء، حين كان يحدث مثل هذا الحوار، داخل السجن، منذ عشرة أعوام أو أكثر، قبل موت السادات بأسبوع أو أسبوعين. وكان يهدد ويتوعد، ويسود التشاؤم جميع المسجونات معى فى الزنزانة، ويجلسن ساكتات واجمات حزينات، فإذا بشئ يهب فجأة منتصباً داخلى كالمارد، غاضباً ثائراً على الوجوم والاستسلام لليأس، يقاوم الانهزام، لن نموت، وإذا متنا فلن نموت ساكتات، لن نمضى فى الليل دون ضجة، لابد أن نغضب ونغضب، نضرب الأرض ونرج الأرض، لن نموت دون ثورة[1].

كان صوتى لايزال يرن فى أذنى، حتى بعد أن وضعت سماعة التليفون وانقطع الحوار، حاولت العودة إلى كتابة الرواية، لكن الصحف كانت إلى جوارى فوق المنضدة، وامتدت يدى إليها لأقرأ الحكم بنفسى. لكنى تراجعت. تعودت أن أقرأ الصحف آخر النهار، وساعات الصبح عندى ثمينة، حين يكون العقل فى قمته. وآخر النهار، حين يتعب العقل ويخمد، أمد يدى فوق المنضدة وأفتح الصحف.

لكن جرس التليفون ذلك الصباح لم يتوقف. وكان يمكن أن أخلع الفيشة من الحائط ككل يوم. لكن الرواية كانت قد تبددت وحبل التفكير انقطع.

---

(١) مذكراتى فى سجن النساء، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٩.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وجاءنى صوت عبر أسلاك التليفون، ملئ بالمرح والحماس، صوت يشبه زقزقة العصافير عند طلوع الفجر.

– مبروك يانوال.

– على إيه ؟

– وسام جديد ياسيدتى.

إنها واحدة من مئات أو آلاف الشابات المصريات العربيات، اللائى وضعن معى الأساس الأول لتضامن المرأة العربية منذ عشرة أعوام أو أكثر. صوت لا يعرف التباكى أو اليأس، مثل شعاع الشمس يضرب فى السحب وتتلاشى الظلمة.

جاءتنى ضحكتها عبر الأسلاك ، تهز الأسلاك، تهز الرواسب فى قاع النفس. والضحك له عدوى. وجدتنى أضحك أنا الأخرى. ليس لأن شر البليّة مايضحك. ولكن لأنها ليست بلية على الإطلاق. وإنما وسام شرف.

وجاءنى صوتها المرح يقول عبر سماعة التليفون:

– أنت متهمة بإشاعة الفوضى وخرق النظام !

– واللـــه ؟ !

– وتهديد السلام الاجتماعى وتبديد المصالح العليا للبلاد وإساءة العلاقات الدولية والعربية والمحلية ومحاربة الإسلام والشريعة وخرق القوانين والأحكام والآداب العامة !

– ياإلهـى !

– أنت لازم قوة جبارة واحنا مش عارفين !

صحيح والله لابد أن تكون امرأة شديدة الجبروت، تلك التى تقوم بكل هذه الأفعال ، ومع ذلك لم يقدمها أحد الى التحقيق أو المحاكمة، لابد أنها أوسمة كما تقول صديقتى الشابة وليست اتهامات.

وكأنما التاريخ يعيد نفسه. ومنذ أكثر من عشر سنوات ساقونى إلى السجن بتهم أقل من هذه التهم.

■■■

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم العجيب

في صباح يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٩٢، فاجأتنا الصحف بهذا النبأ الغريب : القضاء الإداري يؤيد :

حل جمعية «تضامن المرأة» لممارساتها غير القانونية.

أيدت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أمس قرار وزيرة الشئون الاجتماعية بحل جمعية تضامن المرأة العربية وتحويل أموالها إلى جمعية نساء الإسلام.

وقالت المحكمة في حكمها: إن الجمعية خالفت أحكام القانون والآداب العامة حيث قامت بمباشرة نشاط سياسي وديني من خلال مجلة «نون» التي أصدرتها رغم عدم موافقة المجلس الأعلى للصحافة على إصدارها، وإن الجمعية قامت بعقد المؤتمرات السياسية دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية. كما اتصلت بالمنظمات الدولية، وفتحت حسابات بالعملات الأجنبية في أحد البنوك دون إخطار الجهة الإدارية للحصول على موافقتها.

وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن ممارسات الجمعية لا تتفق والمصالح العليا للبلاد وتسئ إلى العلاقات بين مصر وبعض الدول الأجنبية والعربية، وتهدد السلام والنظام الاجتماعي للدولة، كما تنشر معتقدات ضد أحكام الشريعة والدين الإسلامي مما يشكل مخالفة جسيمة، ويكون قرار وزيرة الشئون لحلها قائماً على صحيح القانون.

(جريدة الأهرام – القاهرة ٨ يونيو ١٩٩٢ ص ٨).

منذ نشر هذا الخبر في معظم الصحف وجرس التليفون في بيتي لم ينقطع. الأصدقاء والصديقات يقولون إن وساماً يعلق على صدري. الآخرون من موظفي الحكومة يرون أن الحكم إدانة لا تقبل الطعن.

وكأنما التاريخ يعيد نفسه. منذ أكثر من عشر سنوات، في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٨١ خرجت الصحف المصرية بخبر يشبه هذا الخبر مع اختلاف الصياغة : «أنني أعمل على قلب نظام الحكم». وفي يوم ١٩٨١/٩/٦ كسر رجال البوليس باب بيتي وساقوني إلى السجن، ومنذ ذلك اليوم حتى الإفراج عني في ١٩٨١/١١/٢٥ لم ينقطع جرس التليفون في بيتي. الأصدقاء والصديقات يقولون لأسرتي إنه وسام يعلق على صدري، الآخرون من موظفي الحكومة يعتبرونني خائنة للوطن.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

منذ بدأت الكتابة فى نهاية الخمسينات لا أذكر أن عاماً واحداً مرّ بحياتى دون أن أتلقى تلك الإدانات «الأوسمة» !

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ تطوعت للعمل فى مستشفيات الطوارئ الطبية فى جبهة القتال (فى الإسماعيلية وبورسعيد)، وكاد رأسى يطير بإحدى الدانات الإسرائيلية، وما إن عدت إلى القاهرة حتى دق الجرس على باب بيتى وجاءتنى إشارة للتوجه إلى مبنى المخابرات العامة فى سراى القبة، حيث أجلسونى فى غرفة أشبه بالسجن وراحوا يسألوننى السؤال وراء السؤال، لماذا تطوعت وسافرت إلى الإسماعيلية؟

وفى عام ١٩٦٨ تطوعت للعمل الطبى مع الفدائيين الفلسطينيين فى جبهة القتال فى الأردن، وما إن عدت إلى القاهرة حتى تكرر السؤال : لماذا تطوعت مع الفدائيين؟! كأنما التطوع فى جبهة القتال نوع من الخيانة الوطنية ؟

وفى عام ١٩٦٩ نجحت فى انتخابات مجلس نقابة الأطباء بأغلبية ساحقة وأصبحت سكرتيراً عاماً مساعداً بمجلس نقابة الأطباء. لكننى اكتشفت أن مجلس النقابة كغيره من النقابات المهنية، يتلقى أوامره من السلطات الحاكمة. فقدّمت استقالتى من المجلس، وبطبيعة الحال غضبت علىّ السلطة، لكن أغلب زملائى بالمجلس رفضوا استقالتى وأصروا على أن أواصل العمل.

وفى عام ١٩٦٩ أسست جمعية الثقافة الصحية مع بعض الزملاء والأطباء وأصدرت مجلة الصحة. لكن الأجهزة البيروقراطية فى وزارة الصحة حاربت المجلة، لمجرد أنها كانت مجلة تنشد الرأى الحر والاستقلال عن رأى الوزارة وكبار الموظفين فيها.

وفى عام ١٩٧١ أسست جمعية الكاتبات المصريات مع بعض الزميلات الكاتبات بهدف تشجيع الإبداع والثقافة، لكن وزير الثقافة حارب الجمعية. لأن اسم نوال السعداوى كان قد دخل القائمة السوداء، لماذا؟.. لا أعرف. ربما لأنها وقفت فى إحدى الاجتماعات وتحدثت بصراحة أمام رئيس الدولة. استقالت معظم عضوات مجلس إدارة جمعية الكاتبات المصريات، ولم يبق إلا أنا واثنتين أو ثلاثة، وتجمد نشاط الجمعية عشرين عاماً من ١٩٧١ حتى ١٩٩١.

وفى عام ١٩٧٢ أصدر وزير الصحة قراراً بإبعاد نوال السعداوى عن منصبها، وإغلاق مجلة الصحة التى كانت ترأس تحريرها، بلا تحقيق، ولا سؤال، ولا أى شئ.

ولم يعرف أحد السبب فى ذلك، ربما هى توجيهات مؤسسة الرئاسة. أو ربما لأن مجلة الصحة كانت تربط بين أسباب المرض وأسباب الفقر.

ولم يكن لأحد أن ينطق بكلمة «فقر» حتى يتهم بالشيوعية أو بالإلحاد، لأن الله – فى نظر السلطة الحاكمة – هو الذى يوزع الرزق على العباد، ويمنح من يشاء بغير حساب !

وقال بعض الناس لأننى تزوجت الدكتور شريف حتاتة، والذى قضى فى السجن أربعة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عشر عاماً (وكان من أوائل كلية الطب) لأنه اشترك مع المعركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار البريطانى، ثم ضد الفقر والظلم.

أصبحت فى نظر موظفى الدولة من المغضوب عليهم، فابتعدوا عنى، وقاطعتنى دور النشر الخاضعة للحكومة. والأدباء والنقاد المعينين بقرارات عليا فى المؤسسات الصحفية الكبرى أصبحوا صامتين تجاه مؤلفاتى، يتجاهلون وجودى فى عالم الأدب والإبداع، وأحياناً يتطوعون للهجوم علىّ.

إلا أن الآخرين البعيدين عن دوائر السلطة كانوا يظهرون لى الإعجاب، والأصدقاء والصديقات هنأونى بعد أن فقدت وظيفتى فى وزارة الصحة، واعتبروا قرار الوزير ضدى وساماً فوق صدرى .

وأثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ اتخذت موقفاً سلمياً يناصر الحل غير العسكرى للأزمة فأصبحت فى نظر موظفى الدولة وكتابها ونقادها خائنة الوطن. لكن الأصدقاء والصديقات قالوا إنه وسام آخر فوق صدرى.

وحين أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قراراً بحل جمعية تضامن المرأة العربية فى ١٩٩١/٦/١٥، أصبحت فى نظر موظفى الدولة آثمة ومُهَدِّدة لمصالح الوطن والسلام الاجتماعى والآداب العامة، لكن الأصدقاء والصديقات اعتبروا ذلك وساماً آخر فوق صدرى.

وتلقيت التهانى أيضاً حين اتهمت الجمعية بأنها عقدت مؤتمرات سياسية دون تصريح، واتصلت بهيئات دولية دون تصريح، وفتحت حساباً فى البنك بالعملة الأجنبية دون تصريح، ومارست أنشطة تسئ إلى المصالح العليا للبلاد وتسئ إلى العلاقات بين مصر وبعض الدول الأجنبية والعربية، وتهدد السلام ونظام الدولة، وتنشر معتقدات ضد أحكام الشريعة والإسلام.

كل هذا تمارسه جمعية تضامن المرأة العربية على مدى العشر سنوات الماضية دون أن تتعرض لها أجهزة الأمن المصرية؟! ودون أن تدرى بها وزارة الشئون الاجتماعية؟! رغم أن الصحف لم تكف خلال السنين الماضية عن نشر أخبار الجمعية وندواتها ومؤتمراتها وما تناقشه من أفكار سواء بالمدح أو القدح؟!

ما الذى جرى ياترى حتى يحدث فجأة أن تكتشف وزارة الشئون الاجتماعية أن هذه الجمعية أشبه ماتكون بالحزب السياسى السرى الخطير ؟!

ثم ما الذى حدث حتى يتم تجاهل جميع المذكرات والوثائق الرسمية التى قدمها المحامون عن الجمعية؟!

وقال لى الأصدقاء والصديقات والمحامون وجميع المتحمسين لقضية الحرية أو الديموقراطية أو حقوق الإنسان، قالوا لى :

انشرى القضية كلها على الرأى العام فى مصر والوطن العربى. فالأمر جد خطير.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهى ليست قضية نوال السعداوى وحدها أو تضامن المرأة العربية وحدها، ولكنها قضية كل إنسان فى بلادنا. قضية كل صاحب عقل أو ضمير. وهل هناك عقل يمكن أن يصدق أن الجمعية قامت بنشاط سياسى ودينى من خلال مجلتها «نون» مما يخالف الإسلام والشريعة والقانون والآداب العامة ؟ !

وإذا خالفت المجلة كل هذا، فلماذا لم تُصادر منذ العدد الأول الذى ظهر فى مايو ١٩٨٩؟ وكيف ظلت هذه المجلة أو النشرة تصدر وتطبع فى مطبعة دار الهلال الكبرى (وليس فى مطبعة سرية صغيرة) حتى العدد الأخير الذى صدر فى مارس ١٩٩١؟!

مجلة بهذه الخطورة كيف تستمر فى الظهور بهذا الشكل على مدى اثنين وعشرين شهراً كاملاً مع أنها تخالف القانون والآداب العامة والإسلام والشريعة ؟ !

ما هى الآداب العامة ؟ !

ثم ماهى تلك الآداب العامة التى خالفتها مجلة «نون» ؟ أو نشرة الجمعية ؟!

فى كل عدد من أعداد المجلة كنا ننشر هذا المقال تحت عنوان : من نحن؟ وهذه صورة ضوئية لهذا المقال الذى لم يخل منه أى عدد.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مـــن نحـــن ؟

١ – نحن هيئة شعبية مستقلة غير حكومية نتعاون مع الهيئات الأخرى الحكومية والشعبية من الحزبية وغير الحزبية وغيرها من الهيئات.

هذا التعاون يقوم على الاستقلال والحرية والندية فى علاقات العمل والفكر.

٢ – نحن ضد التقليد، ندرس التراث بعقول نقدية. نأخذ الإيجابى ونترك السلبى. ندرس الحاضر داخل بلادنا وخارجها.

لا نخاف من الحضارات الأخرى الغربية أو الشرقية . ندرسها بعقول نقدية ونستفيد منها دون تقليد أعمى ودون رفض أعمى أيضاً.

إن جميع الحضارات والثقافات متداخلة، وقد بنيت الحضارة الغربية على الحضارة اليونانية، وهذه بدورها بنيت على الحضارة المصرية القديمة والحضارات فى أفريقيا وآسيا.

٣ – حرية المرأة عندنا لا تعنى تعدد العلاقات مع الرجال، أو الانشغال طول الوقت بالرجل، أو البحث عن عريس أو اعتبار الزواج الوظيفة الوحيدة فى الحياة، أو الرقص فى الملاهى والتدخين والشرب، أو صرف المال على المساحيق والماكياج والفساتين واستهلاك البضائع الكمالية، أو التشدق بعبارات التمرد والثورية دون فعل وتغيير حقيقى فى الواقع المعاش.

حرية المرأة عندنا تعنى الآتى:

١ – العمل المنتج الخلاق.

٢ – الاستقلال الفكرى والاقتصادى معاً.

٣ – القدرة على تبادل الحب الإنسانى أخذاً وعطاءً.

٤ – القدرة على تكوين أسرة جديدة أساسها الحب والعدل.

٥ – القدرة على ربط قضية تحرير النساء بقضية تحرير الوطن والأرض والاقتصاد والثقافة.

٦ – القدرة على نقد الماضى وفهم الحاضر والعمل على خلق حياة أفضل فى المستقبل.

٧ – القدرة على تحرير الذات والربط بين التحرير الفردى والتحرير الجماعى.

٨ – شعارنا «قوة النساء التضامن» ، فالحق بغير قوة يضيع . وشعارنا «رفع الحجاب عن العقل» ، فالحق بغير وعى يضل الطريق.

٩– نحن لسنا ضد الرجل كإنسان، ولكننا ضد سلطة الرجل المطلقة فى العائلة والمجتمع.

نحن ضد الدكتاتورية فى الأسرة وفى الدولة.

١٠ – نحن لسنا ضد الدين، فالله هو الحق والعدل والحرية ، ويمكن للدين حسب التفسيرات المختلفة أن يكون مع الحق والعدل والحرية أو ضدها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا المقال يلخص فلسفة الجمعية والمجلة، فهل هذه الفلسفة ضد الآداب العامة؟!

إن ماتعنيه «مخالفة الآداب العامة» فى العرف المصرى يعد قذفاً للجمعية ولمجلة نون، ولنا أن نسأل :

ألا يحق لأصحاب العقول والضمائر فى بلادنا أن يطالبوا لمجلة «نون» ولجمعية تضامن المرأة العربية بحق محاسبة هؤلاء الذين نشروا هذا القذف بلا تحقيق وبلا دليل؟! وأن يطالبوا بالتعويض الأدبى والمادى عن ذلك التشويه المتعمد لسمعة واحدة من أفضل الجمعيات فى مصر والوطن العربى؟! وواحدة من أفضل المجلات النسائية التى صدرت خلال القرن الأخير؟!

منذ بدأت أكتب وأنا أناقش جوهر الأخلاق والآداب العامة فى بلادنا، لأننى أرى أن الأخلاق والآداب العامة – شأنها شأن العدل أو الحرية – ينبغى أن يكون لها معيار واحد للناس جميعاً بصرف النظر عن الطبقة أو الجنس أو العرف أو العقيدة. بمعنى أن الخطيئة إذا وقعت وكانت لها عقوبة ألزمت عقوبتها المخطئ أياً كان وضعه الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى، ومهما كانت درجته أو منصبه، يتساوى فى ذلك الرجل والمرأة والرئيس والمرؤوس، والفرد أو الجماعة أو الحكومة أو الدولة أو أى نظام محلى أو عالمى.

لكننا نرى أن الأخلاق والآداب العامة تكال دائما بمكيالين، توزن بمعيارين فى جميع المستويات، من أعلى إلى أسفل. من الأسرة الصغيرة داخل البيت إلى النظام العالمى أو الشرعية الدولية.

إن الازدواجية الأخلاقية قانون عام من قمة السلطة الدولية إلى السلطة داخل الأسرة والمنزل، والعلاقات بين الرجال والنساء والأفراد من الطبقات المختلفة.

على المستوى الدولى إذا كان المخطئ دولة عربية (العراق أو ليبيا مثلاً) أصبح العقاب شديداً يصل إلى حد التدمير عن طريق الحرب، أو عقوبات اقتصادية تصل إلى حد تجويع الشعب والأطفال.

وإذا كان المخطئ دولة إسرائيل أصبح العقاب غير وارد، أو مخففاً، أو مجرد عتاب رقيق على عرقلة سير محادثات السلام !

وداخل الأسرة الصغيرة إذا كان المخطئ امرأة أصبح العقاب شديداً يصل إلى حد القتل أحياناً، الجسدى أو المعنوى.

وإذا كان المخطئ رجلاً أصبح العقاب غير وارد، أو مخففاً، أو مجرد إنذار أو لوم بسيط.

وكم هوجمت لأننى كشفت فى كتاباتى عن هذه الازدواجية الأخلاقية الخطيرة.

وفى أحد كتبى الذى صدر فى نهاية الستينات فى مصر، ثم تمت مصادرة الكتاب بواسطة أجهزة الرقابة المصرية، و نشر فى بيروت فيما بعد ، كتبت الآتى :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«إن المقاييس الأخلاقية التى يضعها المجتمع لابد أن تسرى على جميع أفراده بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية، فإذا كان المجتمع يؤمن بالعفة فى الجنس كقيمة خلقية فلابد أن تسرى هذه القيمة على جميع أفراده، أما أن تسرى على جنس دون الجنس الآخر، أو على طبقة دون الطبقة الأخرى، فهذا يدل على أن العفة ليست قيمة أخلاقية وإنما هى قانون فرضه النظام الاجتماعى القائم» (١).

وفى مجلد من حوالى ألف صفحة يضم خمسة مؤلفات علمية لى كشفت عن بؤر الفساد فى المجتمع وتلك الازدواجية الأخلاقية التى تؤدى إلى تفكيك الأسرة وتشريد الأطفال وجرائم أخلاقية متعددة(٢).

حاولت أن أنقى الجنس من الفساد الأخلاقى، وأن أرفع شأن المرأة لتكون إنسانة لها عقل، وليست مجرد جسد يعرى لترويج السلع فى الإعلانات والفنون الرخيصة، أو يغطى تحت النقاب إلا عين أو نصف عين لترويج شعارات سياسية أو دينية معينة.

لكن الذين لم يقرأوا كتبى وسمعوا كلمة «الجنس» انتفضوا وعارضوا وهاجموا لمجرد أن الكلمة فى حد ذاتها مدانة !

أما الآخرين ممن يفزعهم الكشف عن هذه الازدواجية، أو أن مصالحهم السياسية أو الاقتصادية يمكن أن تهدد بهذا الكشف، فقد قلبوا الأشياء رأساً على عقب، وقالوا إننى أشجع الانحراف والإباحية، والعكس هو الصحيح تماماً، إننى ضد الانحراف والإباحية بدليل أننى أحارب تلك الإباحية الجنسية الممنوحة للرجال تحت اسم تعدد الزوجات، وأحارب الانحراف القائم داخل الازدواجية الأخلاقية.

خلال حرب الخليج كشفت فى مقالاتى المنشورة فى الصحف، أو مجلة «نون» أو نشرة تضامن المرأة العربية عن الازدواجية الأخلاقية للقانون الدولى أو النظام العالمى الجديد.

وكم حوربت فى تلك الفترة أثناء الحرب وبعدها. لكن الوضع تغير الآن عن ذى قبل، بعد أن كشفت نتائج حرب الخليج عن الكوارث التى حلت بالعرب. وأصبحت أقرأ فى الصحف المصرية لكثير من الكتاب يكشفون عن هذه الازدواجية الأخلاقية فى النظام العالمى الجديد.

إن الأخلاق والآداب العامة تحكمها القوة وليس الحق أو العدل . وقد اتضح ذلك تماماً للكثيرين بعد حرب الخليج. حتى العهود التى قطعها رئيس الولايات المتحدة على نفسه (چورج بوش). وتعهد بأنه سوف يطبق قواعد «الشرعية الدولية» أو قرارات الأمم المتحدة على دولة إسرائيل بمثل ما طبقه على دولة العراق، غير أن هذا- حتى اليوم- لم يحدث. وحين أثير خلال شهر (مايو ١٩٩٢) مبدأ تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الخاص بحق عودة

---

(١) راجع كتاب المرأة والجنس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ١٩٧١ ص ٢٩.

(٢) المجلد الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الأولى عام ١٩٨٦، الطبعة الثانية عام ١٩٩٠.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفلسطينيين إلى وطنهم المسلوب، وحق التعويض عن أراضيهم وممتلكاتهم المسروقة! ماذا حدث؟! تراجعت حكومة الولايات المتحدة عن عهدها السابق وأعلنت أن القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ هما وحدهما الملزمان أمام مفاوضات السلام الجارية الآن لحل النزاع العربى الإسرائيلى.

حتى الذين وقفوا مع قرار الحرب إبان احتلال العراق للكويت عادوا وأعلنوا أن الحرب كانت مدمرة وكانت ضد العرب ومن أجل البترول وليس من أجل تحرير الكويت، وأن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين وتتعامل بسياسةٍ ذات وجهين فى القضية الواحدة.

وما هى الهيئات الدولية ؟

وماهى تلك الهيئات الدولية التى اتصلنا بها دون تصريح. أهو المجلس الاقتصادى الاجتماعى بالأمم المتحدة فى نيويورك الذى منح الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية المركز الاستشارى فى مايو ١٩٨٥؟ وإذا كانت إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية تعرف منذ ذلك الوقت هذه الحقيقة. وتؤكدها فى رسائلها إلينا وإلى بنك مصر – فرع مصطفى كامل، وإلى مختلف الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أنها منحتنا التصاريح لعقد مؤتمراتنا الدولية منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١ ؟

وإذا كان وضعنا كجمعية دولية عربية يقتضى منا الاتصال بجميع الهيئات فى الوطن العربى وفى العالم أجمع، وقد فعلنا ذلك منذ عام ١٩٨٢ حتى اليوم ،فما الذى طرأ فجأة ؟ !

وماهى تلك الدول العربية التى أسأنا إلى العلاقات بينها وبين مصر. أهى السعودية والكويت، لأننا وقفنا مع الحل السلمى لأزمة الخليج ؟!

أو ربما هى دولة إسرائيل لأننا طالبنا المجتمع الدولى بتوقيع العقوبات عليها حسب الشرعية الدولية، لأنها لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة مثلها فى ذلك مثل غيرها من الدول العربية كالعراق أو غيرها ؟!

أو ربما هى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لأننا اشتركنا مع رامزى كلارك وزير العدل الأمريكى السابق وغيره من الشخصيات العالمية التى طالبت بتكوين محكمة دولية لمحاكمة المسئولين فى الحكومة الأمريكية عن مقتل نصف مليون عربى فى الخليج من أجل السيطرة على البترول !

أو ربما لأننى اشتركت فى الوفد النسائى العالمى الذى طالب السكرتير العام (السابق) للأمم المتحدة بالاستقالة، لأنه خالف ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على حل الأزمات بالطرق السلمية وليس بالحرب المسلحة، أو لأننى كتبت له رسالة بهذا المعنى فى ١٠ مارس ١٩٩١.

إن الناس فى مصر والوطن العربى حين قرأوا تلك التهم العجيبة ضربوا كفاً بكف. أهكذا تنعكس القيم والأحكام فى بلادنا إلى الحد الذى تنقلب فيه المواقف الوطنية الشجاعة إلى إدانات وإساءات إلى المصالح العليا للبلاد !.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الطعن فى الحكم

منذ صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية فى ١٥ / ٦ / ١٩٩١ بحل الجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية المشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم ٣٢٨٢ حتى تطوع للدفاع عنها عدد من كبار المحامين فى مصر، المدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، ومنهم الأساتذة عادل أمين ونجاد البرعى ونبيل الهلالى ومحمد عصفور وعلى الشلقانى وأميرة بهى الدين ومحمود توفيق ومحمد شريف ونبيل متولى وغيرهم.

وقد تابع سير القضية منذ جلستها الأولى فى ١٩٩١/١٢/٥ بمجلس الدولة عدد من الهيئات والشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان فى مصر والوطن العربى، وفى الخارج خاصة وأن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية قد حظيت بشهرة عربية وعالمية بسبب نشاطها الدائم ومؤتمراتها الدولية المتكررة كل عامين منذ عام ١٩٨٦. كما كانت أول منظمة نسائية عربية تحظى بالوضع الاستشارى بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

ولهذا تعجب الجميع حين أعلنت وزارة الشئون الاجتماعية فى الصحف (بعد صدور قرار حل الجمعية المصرية المشهرة بوزارة الشئون) أن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية لا وجود لها فى عالمنا المادى الواقعى.

وقال الأصدقاء والصديقات بعد أن قرأوا الخبر فى الصحف أن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية دليل على وجود العالم الروحى فوق ظهر الأرض.

لكن الدلائل المادية على وجود الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية كانت كثيرة ومتعددة. هى موجودة فى الحافظة التى قدمها الأستاذ عادل أمين المحامى للمحكمة فى أول جلسة للقضية يوم ١٩٩١/١٢/٥ مع المذكرات الأخرى .

وهذه صورة ضوئية لهذه الدلائل المادية فى الحافظة، والتى تتكون من أربعة عشر مستنداً وعشرين ورقة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٧ شارع كمال الدين صلاح – قصر الدوبارة – القاهرة – تليفون ٢١٩٦٨

مكـــتب

عـــادل أمـــين

المحامـــى

حـــافظـــة

بالمستندات المقدمة من الدكتورة/نوال السيد السعداوى ..... المدعية

فى القضية رقم ٦٦٨٤ لسنة ٤٥ قضائية

المحدد لها جلسة الخميس ٥ ديسمبر ١٩٩١

أمام محكمة القضاء الإدارى – دائرة منازعة الأفراد

رقـــم	عـــدد	تاريخ المستند	مـوضـــوع المستنـــد
١	٤ ورقات	.....	النظام الأساسى للجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية.
٢	ورقة واحدة	١٩٩١/٨/٥	خطاب المدعية إلى مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية.
٣	ورقة واحدة	١٩٩١/٨/١٠	خطاب مدير إدارة الهيئات الدولية إلى المدعية
٤	ورقة واحدة	١٩٩١/٧/١٨	خطاب مدير إدارة الهيئات الدولية إلى المدعية بخصوص انعقاد المؤتمر الدولى الثالث لجمعية تضامن المرأة العربية فى القاهرة بتاريخ ٢٤ – ٧ – ١٩٩١ .
٥	ورقتين	١٩٩٠/٩/١٥	خطاب المدعية إلى رئيسة المنظمات غير الحكومية بهيئة الأمم المتحدة بخصوص أعضاء مجلس إدارة الجمعية الجديد.
٦	ورقتين	١٩٨٥/٥/٥	خطاب رئيسة وحدة المنظمات الدولية بهيئة الأمم المتحدة الخاص باعتبار جمعية تضامن المرأة العربية منظمة غير حكومية.
٧	ورقة واحدة	١٩٩١/٧/١٨	خطاب المدعية إلى مدير البنك الأهلى فرع جاردن سيتى.
٨	ورقة واحدة	١٩٩١/٧/٢١	رد مدير البنك الأهلى – فرع جاردن سيتى إلى المدعية بخصوص حساب الجمعية بالبنك.
٩	ورقة واحدة	١٩٩١/٦/٢	خطاب إدارة الجمعيات إلى مدير عام بنك ناصر – فرع مصطفى كامل بخصوص حساب الجمعية المصرية.
١٠	ورقة واحدة	١٩٩١/٧/١٧	خطاب المدعية إلى مدير عام الشئون القانونية ببنك مصر.
١١	ورقة واحدة	١٩٩١/٧/٤	تاشيرة مدير عام الشئون القانونية ببنك مصر.
١٢	ورقة واحدة	.....	البيان الصادر عن الندوة التى عقدتها الجمعية الدولية عن أزمة الخليج العربى.
١٣	ورقتين	١٩٩١/١/١٥	خطاب المدعية إلى مدير عام إدارة غرب القاهرة لشئون الجمعيات رداً على خطابها المؤرخ ٦ يناير ١٩٩١ بشأن المخالفات.
١٤	ورقتين	١٩٩١/٩/٤	خطاب المدعية إلى مدير إدارة الهيئات الدولية بخصوص نقل مقر الجمعية الدولية إلى الجزائر
			أربعة عشر مستنداً فى واحد وعشرين ورقة.
			وكيـــل المدعيـــة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رغم هذه الدلائل المادية العشرين، فإن الحكم صدر عن المحكمة، وكأنما هذه الدلائل غير موجودة! وبالتالى أيدت المحكمة قرار وزارة الشئون الاجتماعية، واستندت فى ذلك إلى تقرير كتبه ضد الجمعية مدير عام بوزارة الشئون الاجتماعية.

فى نهاية هذا التقرير طلب المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية ثلاثة طلبات أساسية:

أولاً : التحقيق مع نوال السعداوى رئيسة الجمعية على ما ارتكبته من مخالفات جسيمة ضد سياسة الدولة وضد الإسلام والشريعة ! بالإضافة إلى المخالفات الإدارية والمالية الجسيمة !

ثانياً : حل الجمعية.

ثالثاً : إبلاغ الأمن العام المصرى لتعقب ذلك التنظيم غير الشرعى الذى تديره السيدة نوال السعداوى .

هذه هى الطلبات الثلاثة التى كتبها بخط يده السيد المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية .

وقد لبت وزارة الشئون الاجتماعية الطلب بحل الجمعية، وأصدرت قرارها بالحل فى ١٩٩١/٦/١٥. ولا أعرف إن كان الأمن المصرى قد تلقى الإشارة، وأصبح يتعقبنى ليكتشف ذلك التنظيم السرى الذى أقوده، والذى أبلغ عنه السيد المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية.

أما الطلب الثالث وهو التحقيق مع نوال السعداوى فهو لم يحدث. وهذا شئ غريب جداً. أن تكال جميع هذه الاتهامات الخطيرة فوق رأس رئيسة الجمعية نوال السعداوى، دون أن تقدم للمحاكمة العلنية أمام الشعب والرأى العام ؟!

إن العدالة تقتضى أن الإنسان برئ حتى تثبت الإدانة، والإدانة لا تثبت إلا بالتحقيق أو المحاكمة، فلماذا لم تحدث تلك المحاكمة ؟!

ولأنها لم تحدث، فإن جميع الاتهامات أو الأحكام أو القرارات بما فيها قرار حل الجمعية كلها باطلة، ولا أساس لها من الصحة.

ولهذا بادرت برفع قضية عاجلة أمام مجلس الدولة. وقدم المحامون الوثائق والمذكرات.

قال لى بعض الأصدقاء إننى أتمتع بكمية هائلة من التفاؤل الطفولى. وكانت زميلاتى فى سجن القناطر يطلقون علىّ اسم «التفاؤل الساذج»، لأنى تصورت أننا سنخرج من السجن ونرى الحرية قبل أن توافينا المنية. وحدث فعلاً أن خرجنا من السجن بعد موت السادات بشهرين. وهكذا احتفظت بما سمى «التفاؤل الساذج»، وأعلنت فى جميع الصحف المحلية والعالمية توقعى بأن يوقف الحكم قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل الجمعية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم جاء الحكم..!!، ومع ذلك لم أفقد تفاؤلى الطفولى. إن الطفلة داخلى ترفض محاولات الطرد أو الخنق. إنها مثل نطفة من القوة الإلهية. لا يمكن أن تموت. ولهذا رغم كل شئ لا تغيب الابتسامة فوق وجهى. وليس من قوة فى العالم بقادرة على قتل التفاؤل الساذج فى أعماقى.

ولهذا ما أن قرأت الحكم حتى قلت : سأطعن فى هذا الحكم! وسوف تنتصر العدالة لابـــد !

يئس بعض الأصدقاء والصديقات وقالوا : مستحيل ! قلت : ليس عندى مستحيلات !

وشجعنى المحامون على تقديم الطعن. وقال لى أحدهم: «ونقدم أيضاً دعوى مخاصمة!» لكن أغلب المحامين رأوا الاكتفاء بتقديم الطعن فى الحكم. أما دعوى المخاصمة فلم يحدث أن وقف قاض ضد زميله القاضى، وبالتالى فإن رفع دعوى المخاصمة لن يفيد كثيراً. وقد تم تقـديم الطعـــن يـــوم ٨ / ٦ / ١٩٩٢ للمحكـمة الإدارية العلـيا بعد أن كتبه وصاغه الأستاذ نجاد البرعى المحامى.

وقد أرفقت نص الطعن فى الملحق فى نهاية الكتاب، وهو يرتكز على النقاط الأساسية التالية (مع التلخيص).

١ – يشكل هذا الحكم سابقة خطيرة فى مجال تفسير نصوص القوانين المقيدة للحريات والتى استقر قضاء مجلس الدولة على تفسيرها تفسيراً ضيقاً وعلى الانحياز فيها لمبادئ الحرية ضد قيود الجهة الإدارية.

٢ – قانون الجمعية ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يتناقض مع المادة ٥٥ من الدستور التى أطلقت حق تكوين الجمعيات للمواطنين فى مصر.

٣ – هذا الحكم لم ينظر إلى المستندات والمذكرات التى تقدم بها المحامون، ولم ينظر إلا إلى وجهة نظر وزارة الشئون الاجتماعية.

٤ – قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل الجمعية معيباً شكلاً ومضموناً : من ناحية الشكل جاء القرار خالياً من الأسباب، والقانون يشترط ذكر أسباب الحل فى صلب القرار نفسه حتى يصبح القرار صحيحاً من الناحية الشكلية.

٥ – بالإضافة إلى الشكل، فإن وزارة الشئون الاجتماعية لم تأخذ رأى الاتحاد الإقليمى للجمعيات قبل أن تصدر قرارها، وهذا مخالف لنص المادة ٥٧ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦١.

٦ – تفويض نائب محافظ القاهرة لإصدار قرار الحل معيباً فى الشكل، لأن هذا التفويض غير مشروع، وترجع عدم مشروعيته لعدم نشره نشراً سليماً، وإلا كان باطلاً وأدى ذلك إلى خطئه فى تطبيق القانون.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ – من ناحية المضمون فهناك خطأ فى الحكم حيث أنه استخلص أن مكاتبات وزارة الخارجية المصرية تقطع بعدم وجود جمعية دولية مسجلة لديها باسم جمعية تضامن المرأة العربية، فى حين أن الثابت من الأوراق هو خلاف ذلك، حيث تثبت هذه الأوراق الرسمية من إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية وجود الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية، وحصولها على الوضع الاستشارى بالأمم المتحدة، وفتحها حساباً فى بنك مصر – فرع مصطفى كامل بتصريح من وزارة الخارجية، وكذلك المؤتمرات الدولية التى عقدتها، بما فيها المؤتمر الدولى الثالث والذى حصلت فيه على تصريح من الخارجية بعد صدور قرار حل الجمعية المحلية المشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية.

٨ – الثابت من الأوراق أن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية تتعامل مع وزارة الخارجية، وأن النظام الأساسى لها يخالف بالقطع النظام الأساسى للجمعية المحلية، وواضح الاختلاف من مجرد قراءة الوثيقتين، فإحداهما أى الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية تعمل فى كل أرجاء الوطن العربى، والأخرى – أى الجمعية المحلية– تعمل داخل مصر فقط. كما أن المؤسسين للجمعية المحلية كلهم مصريون. فى حين أن أعضاء الجمعية العمومية ومجلس إدارة الجمعية الدولية من جنسيات عربية مختلفة.

٩ – الثابت من ردود وزارة الخارجية على وزارة الشئون الاجتماعية أنها لم تنكر وجود الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية، ولكنها كلها تؤكد على أمر واحد هو: «**ليس مدرجاً بميزانية وزارة الخارجية أية اشتراكات أو إعانات تتعلق بهذه الجمعية**».

فهل من المنطق السليم أن يستخلص الحكم من قولة وزارة الخارجية – أنها لا تعطى إعانات لجمعية معينة – عدم وجود مثل تلك الجمعية ؟!

١٠ – فى أحد ردود وزارة الخارجية على الشئون الاجتماعية جاءت هاتان العبارتان:

أ – إن إدارة الهيئات الدولية ليست جهة تسجيل للجمعيات ذات الصيغة الدولية.. وإن جمعية تضامن المرأة العربية الدولية كان يجب أن تسجل نفسها لدى وزارة الشئون الاجتماعية إذ كان مقرها القاهرة.

ب – إن حصول جمعية تضامن المرأة العربية على الوضع الاستشارى لدى الأمم المتحدة قد تم دون الرجوع لوزارة الخارجية، وإن هذا الوضع الاستشارى لا يمنحها وضعاً دولياً تفرضه على السلطات الرسمية المحلية، دون أن تسجل نفسها لدى هذه السلطات.

١١ – إن هذه العبارات لا يمكن أن تعنى عدم وجود الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية، بل العكس، لأنها تتحدث عن جمعية دولية لم تسجل نفسها لدى وزارة الشئون الاجتماعية، وهذه الجمعية طبعاً غير الجمعية المحلية المسجلة لدى وزارة الشئون الاجتماعية رقم ٣٢٨٢ والتى صدر القرار بحلها فى ١٥/ ٦/ ١٩٩١.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٢ – وزارة الخارجية تتحدث عن جمعيتين اثنتين : واحدة دولية لم تسجل نفسها لدى وزارة الشئون الاجتماعية والثانية محلية سجلت نفسها وتم حلها وهى مثار النزاع.

١٣ – انعدام الأسباب القانونية التى بنى عليها الحكم، وخطأ المحكمة عند أول درجة فى تطبيق القانون بتخليه عن رقابته عن أسباب القرار، ومتابعته لأقوال وزارة الشئون الاجتماعية دون دليل يؤكد تلك الأقوال فى الأوراق.

١٤ – خرج الحكم عن المبادئ المستقرة للعدالة، وبدلاً من أن يتأكد من صحة الوقائع التى نسبتها وزارة الشئون الاجتماعية إلى الجمعية (التى كانت مسجلة لديها) وعما إذا كان لها أصل ثابت فى الأوراق من عدمه، فإنه قد تابع وزارة الشئون فى أقوالها المرسلة وأصبح لها بمثابة الصدى للصوت.

١٥ – إن هذا الحكم مطعون فيه، لأن الحكم الصحيح يجب أن ينتهى إلى أن سبب القرار كان حقيقياً لا وهمياً ولا صورياً، وصحيحاً ومستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة نتيجة وقانوناً. تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانوناً. وهذا لم يحدث. لأن وزارة الشئون الاجتماعية لم تقدم دليلاً واحداً على صحة الاتهامات التى كالتها للجمعية المحلية.

١٦ – أسندت وزارة الشئون الاجتماعية إلى الجمعية أنها أقامت مؤتمراً باسم مؤتمر الصحافة النسائية من ٤ – ٧ سبتمبر ١٩٩٠ وتناول هذا المؤتمر بالهجوم سياسة مصر بالنسبة لأزمة الخليج، والغريب أن وزارة الشئون لم تقدم شيئاً يفيد صحة قولها هذا، وكل ماقدمته كان خاصاً بمؤتمر أقامته الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية من ١ – ٣ سبتمبر ١٩٨٦ فى مبنى جامعة الدول العربية. وقد تم هذا المؤتمر بموافقة وزارة الخارجية كما هو ثابت فى الأوراق، وبالطبع فإنه فى عام ١٩٨٦ لم تكن هناك أزمة خليج ولاإحتلال عراقى للكويت مما يلقى بظلال الشك على مزاعم وزارة الشئون الاجتماعية، ولو كان الحكم قد درس حتى مستندات وزارة الشئون بعناية لاكتشف هذه المفارقة المدهشة بمنتهى السهولة !

١٧ – إن مجرد إصدار نشرة غير دورية توزع على أعضاء الجمعية لا يمكن أن يعتبر مخالفة للقانون. بالإضافة أن أحد أهداف الجمعية فى نظامها الأساسى هو إصدار مجلة اجتماعية وعلمية للمرأة.

١٨ – يجب أن نتوقف عند الاتهام الذى جاء فى تقرير وزارة الشئون، ثم تردد على لسان الحكم وهو مخالفة الجمعية والمجلة للآداب العامة.

وماذا يعنى ذلك؟ إن مخالفة الآداب العامة تعنى مخالفة الأسس الخلقية التى ينهض عليها كيان الجماعة، وهى تتضمن أعمال الدعارة والمقامرة أو العلاقة الجنسية خارج نطاق الزواج، وتكون هذه التهمة – مخالفة الآداب العامة – تهمة تستنكر أن يرمى حكم قضائى له حجيته الجمعية بمثلها؛ خاصة أن الأوراق جاءت خالية من أى مستند يؤكد أن الجمعية – وهى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جمعية علمية ثقافية – قد خالفت الآداب العامة بالمفهوم الذى أوردناه – أو حتى بغيره إن كان هناك غيره – وإن كانت وزارة الشئون والحكم قد رددا هذه التهمة، فإننا سوف نترك الرد لقضاء المحكمة الإدارية العليا.

١٩ – لم تقدم وزارة الشئون أعداد مجلة نون أو نشرة المرأة العربية والتى تزعم أنها احتوت على مجالات سياسية ودينية، أو تشكيك فى أنظمة الزواج والطلاق حتى يستطيع القضاء الحكم فيما إذا كانت هذه المزاعم حقيقية أم لا.

٢٠ – حددت وزارة الشئون فى تقريرها أن تلك المخالفات المزعومة قد وردت فى عددين فقط، هما العدد الأول من مجلة نون مايو ١٩٨٩، والعدد الأول من النشرة مايو ١٩٩٠ وكان بوسع وزارة الشئون أن تقدم هذين العددين، كما كان بوسع محكمة القضاء الإدارى أن تأمرها بتقديمها ولكنها لم تفعل.

٢١ – كل ما أخذته وزارة الشئون على المجلة أو النشرة أنها ناقشت مسائل الأحوال الشخصية، من أنظمة زواج وطلاق، وتعدد زوجات، والحجاب والنقاب، والتعريض ببعض رجال الدين. أو أنها تدعو إلى التفكير العقلانى العلمانى، وهذه كلها أشياء لا علاقة لها بالأمور السياسية. وهذا فى حد ذاته يؤكد أن كل ماورد فى حكم المحكمة الإدارية من أن النشرة تجادل فى السياسة، أو تسئ للعلاقات بين مصر والدول الأخرى، لم يثبت حتى فى تقرير وزارة الشئون الاجتماعية فضلاً عن عدم وجود أية مستندات تؤيده.

٢٢ – إن كل مانشرته المجلة أو النشرة يدخل فى عداد البحث العلمى، والذى كفله الدستور فى المادة ٤٩ «تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى».

٢٣ – يتضح أن جميع المخالفات الواردة فى الحكم ضد الجمعية لم تقع.

٢٤ – ولو فرض جدلاً أنها وقعت، فقد كان فى إمكان وزارة الشئون أن تعزل المسئولين فى مجلس إدارة الجمعية عن الخطأ، أو تعين مديراً جديداً أو مجلس إدارة مؤقت، بدلاً من حل الجمعية كلها !

٢٥ – إن قراراً بحل الجمعية وتحويل أموالها إلى جمعية أخرى (نساء الإسلام) هو خطأ من الناحية القانونية حسب نص المادة ٦٠ من قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

لكل ما سبق فإننا نطلب الآتى :

أولاً : قبول هذا الطعن. (فى الشكل).

ثانياً : (فى الموضوع) تحديد أقرب جلسة أمام دائرة فحص الطعون لتأمر بإحالة القضية إلى المحكمة الإدارية العليا، لتقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه، ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ما هو السر وراء كل هذا؟

تعددت الآراء حول الدوافع غير المعلنة، أو السر وراء هذه الهجمة المفاجئة ضد الجمعية ونشرتها بلا أسباب معلومة ولا تحقيق ولا أوراق تثبت الاتهامات؟!

ومن قائل إن عضوة بالجمعية قدمت شكوى كيدية، لكن لماذا لم يحقق فى هذه الشكوى؟! وهل يمكن أن تحل جمعية لمجرد أن فرداً ما قدم شكوى لم تثبت صحتها ؟

ومن قائل إن مقدمة الشكوى لها اتصالات بالأجهزة ذات النفوذ، لكن مهما كانت هذه الاتصالات. فهل يمكن أن يحدث مثل هذا فى بلد مثل مصر لها تاريخ فى احترام القانون ؟

ومن قائل إنها ضغوط العربية السعودية، لأن مجلة نون أو نشرة الجمعية نشرت نقداً لكتاب شيخ سعودى كبير (الشيخ بن باز). لكن هل تبلغ مثل هذه الضغوط على الأجهزة الحكومية إلى حل مثل هذه الجمعية ؟

ومن قائل إنها ضغوط القوى السياسية الدينية المتصاعدة أو ضغوط إسرائيلية أو أمريكية أو .... أو.....

ومن قائل إن قرار حل الجمعية إنما هو ضد نوال السعداوى شخصياً، لأن السلطة الحاكمة غاضبة عليها .. لماذا؟ لا أحد يعرف.

وترددت الشائعات والأقاويل والتفسيرات لهذا اللغز أو السر الكبير الذى سنحاول (على قدر المستطاع) أن أكشف عنه.

عن تاريخ الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية :

١ – نشأت الفكرة خلال السبعينات، ثم تبلورت فى اجتماع النساء العربيات خلال المؤتمر العالمى للمرأة الذى نظمته الأمم المتحدة، فى كوبنهاجن عام ١٩٨٠.

٢ – تأسست الجمعية عام ١٩٨٢ من ١٢٠ امرأة عربية من مصر والجزائر وتونس والكويت والأردن والعراق والمغرب ولبنان[١]، ووضع دستورها أو نظامها الأساسى كهيئة دولية عربية غير حكومية تهدف إلى رفع الوعى بحقوق المرأة العربية، وتنظيم المرأة لتصبح قوة سياسية فعالة، كما تسعى إلى تمكين المرأة العربية من المشاركة الفعالة فى نضال الشعوب العربية، من أجل الاستقلال القومى للتنمية والديموقراطية والوحدة. وتنص المادة ١٩ من هذا

---

(١) بلغ عدد عضوات الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية فى بداية عام ١٩٩٢ ثلاثة آلاف امرأة ورجل من مختلف البلاد العربية. نسبة الرجال الأعضاء حوالى ٢٥٪.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النظام الأساسى للجمعية الدولية على أن يكون مقر المنظمة: القاهرة، فإن تعذر ذلك يقوم مجلس الإدارة باختيار مقر مؤقت فى إحدى الدول العربية. وتنص المادة ١٦ فى فقرتها الثانية على أن أحد المصادر المالية للمنظمة هى التبرعات أو المنح غير المشروطة المقدمة من أشخاص أو جهات لا تتعارض أهدافها مع أهداف الجمعية، أو أى موارد أخرى ترتبط بنشاط الجمعية.

٣ – حصلت الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية على المركز الاستشارى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، حسب الكتاب الرسمى الموجه الى رئيسة الجمعية (د. نوال السعداوى) من السيدة «فيرجينيا ساروين» الرئيسة الإدارية للمنظمات الدولية بالأمم المتحدة – نيويورك – فى ٢٢ مايو ١٩٨٥.

وسجلت جمعية تضامن المرأة العربية فى وثائق الأمم المتحدة كالآتى :

جمعية تضامن المرأة العربية هى جمعية دولية تهدف إلى تنمية النساء العربيات، وتقوية الروابط بينهن وبين الجمعيات الدولية الأخرى التى تشترك فى الأهداف ذاتها، وتحقيق أهدافها من خلال المؤتمرات الدولية ومشاريع البحث وإصدار مجلة دورية.

٤ – أقامت الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية مؤتمرها الدولى الأول من ١ – ٣ سبتمبر ١٩٨٦ تحت عنوان «التحديات التى تواجه المرأة العربية فى نهاية القرن العشرين». عقد المؤتمر بموافقة وزارة الخارجية (إدارة الهيئات الدولية) فى القاعة الرئيسية لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وحضره حوالى ٤٠٠ من النساء والرجال من مختلف البلاد، وطبعت البحوث بالعربية والإنجليزية.

٥ – قامت الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية بفتح حساب لها فى بنك مصر– فرع مصطفى كامل– وتم ذلك بكتاب فى ١٩٨٦/٩/٢٨ من وزارة الخارجية (إدارة الهيئات الدولية). كما تم اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية وعضوات مجلس الإدارة المنتخبات فى ١٩٨٦/٩/٣– من وزارة الخارجية والشهر العقارى– واعتماد حق التوقيع لرئيسة الجمعية وأمينة الصندوق (ليلى أحمد طه– من السودان)، وسلمت جميع الأوراق إلى بنك مصر، ثم فتح الحساب بالعملة المصرية والأجنبية.

٦ – قامت الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية بتنظيم المؤتمر الثانى الدولى تحت عنوان «الفكر العربى المعاصر للمرأة» (من ١– ٤ أكتوبر ١٩٨٨). وقد طبعت البحوث باللغة العربية والإنجليزية.

٧ – تم عقد الجمعية العمومية للجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٦ بالقاهرة، وانتخبت مجلس إدارة جديد من ١٥ امرأة عربية (من مصر والسودان والأردن ولبنان والكويت وليبيا وسوريا واليمن والمغرب والجزائر). وتم اعتماد مجلس الإدارة وأمينة الصندوق بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٩ من وزارة الخارجية، وأرسل بخطاب رسمى إلى بنك مصر – فرع مصطفى كامل.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٨ – بدأت جمعية تضامن المرأة العربية فى الإعداد لمؤتمرها الدولى الثالث تحت عنوان «المرأة والديموقراطية والتنمية فى البلاد العربية» فى الفترة من ٢٤– ٢٧ نوفمبر ١٩٩١، وحصلت على موافقة وزارة الخارجية على عقد هذا المؤتمر بالكتاب الرسمى من مدير إدارة الهيئات الدولية فى ١٩٩١/٧/١٨[١] .

هل الجمعية الدولية لتضامن المرأة تنظيم سرى ؟!

هل يمكن بعد كل ذلك الادعاء بأن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية هى تنظيم سرى تديره الدكتورة نوال السعداوى، وتتخذ مقراً له فى مصر؟!، وأنها فتحت حساباً فى بنك مصر فرع مصطفى كامل بالعملة الأجنبية بدون إذن من الجهة الإدارية؟!، واتصلت بالهيئات الأجنبية وحصلت على تبرعات ومنح دون إذن الجهة الإدارية؟!

هذا هو مضمون التقرير السرى جداً الذى قدمه مدير عام وزارة الشئون الاجتماعية (أ. محمد حسين حمدى) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٥ إلى وزيرة الشئون الاجتماعية، والذى يقول فى صفحته الأخيرة إنه لابد من التحقيق معها (د. نوال السعداوى) بشأن تكوين نشاط فى مصر تحت اسم جمعية لا وجود لشرعيتها.. وحل الجمعية لخروجها عن الأغراض المحددة.. والدخول بالجمعية فى مجادلات دينية وسياسية من خلال ما تصدره من مجلات ونشرات وما تعقده من ندوات.. وإخطار الأمن العام المصرى لمتابعة التنظيم الذى تقوده السيدة/ نوال السعداوى، وتتخذ له مقراً دائماً فى مصر... والتستر من خلاله فى عقد مؤتمرات، واتخاذ مواقف ضد السياسة العامة للدولة، مع رصد ومتابعة حركة النشاط فى مصر والدول العربية والمنظمات المتعاونة معها فى ذلك.

هذا الاتهام الخطير ؟!

هل يمكن لأحد أن يتصور مثل هذا الاتهام الخطير، والذى صدر بدون تحقيق، والذى يوجه ضد كاتبة مصرية معروفة بمواقفها الوطنية، وأفكارها المنشورة فى مقالات وكتب علمية وأدبية، ما بين الرواية والقصة والمسرحية والدراسات العلمية، وقد ترجم منها إلى معظم لغات العالم ستة عشر مؤلفاً أدبياً وعلمياً، وتدرس مؤلفاتها فى عدد من جامعات العالم فى الغرب والشرق.

---

(١) أى بعد صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل الجمعية المحلية المشهرة لديها والذى صدر فى ١٩٩١/٦/١٥.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

موقف وزارة الشئون الاجتماعية من الجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية :

بعد تأسيس الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية عام ١٩٨٢، واعتبار القاهرة مقراً رئيسياً لها، كان لابد لنا من تأسيس الفرع المصرى لهذه الجمعية، وتسجيله فى وزارة الشئون الاجتماعية، كما هو المتبع فى الجمعيات المصرية.

فماذا كان موقف وزارة الشئون الاجتماعية ؟!

جاءنا الخطاب الرسمى بتاريخ ١٩٨٣/٨/٩ من مدير عام وزارة الشئون الاجتماعية (أ. صادق حنا) يقول فيه إنه بعد الاطلاع على رد مديرية أمن القاهرة – إدارة البحث الجنائى قسم مكافحة جرائم الآداب العامة المؤرخ فى ١٩٨٣/٨/١، فقد تقرر رفض شهر جمعية تضامن المرأة العربية، لعدم موافقة مباحث أمن الدولة على الشهر.

مقالات غاضبة :

أثار هذا الخطاب غضب الكثيرين من الكتاب فى مصر، ومنهم الأستاذ فتحى رضوان، الذى كتب فى جريدة الشعب مقالاً تحت عنوان «دولتنا بوليسية» ، والأستاذ مصطفى أمين الذى تناول الموضوع فى عموده «فكرة»، وكذلك الأستاذ صلاح حافظ فى مقالته : (دليل المرأة المصرية فى التعامل مع الحكومة المصرية) بجريدة الجمهورية.

(تراجع المقالات السابقة وغيرها بالملحق).

ولم تهتم وزارة الشئون بما كتب فى الصحف. وبدأت بعض العضوات بالجمعية الانسحاب فى صمت حرصاً على سمعتهن، وكانت حجتهن أن «العيار اللى ما يصيب يدوش». والموظفات منهن فى الحكومة خشين أن يفقدن وظائفهن أو يصيبهن الضرر من الانضمام لجمعية لا تريدها الحكومة.

لكن بعض العضوات واصلن الكفاح والعمل وعدم الاستسلام لقرار وزارة الشئون الاجتماعية. لجأنا إلى المحامين والقضاء والقانون. لكن القانون ليس فيه بند واحد يساندنا فى مثل تلك الحالة. وواصلنا عن طريق الرأى العام، إلى أن نجحنا فى تسجيل الجمعية بوزارة الشئون فى ٧ يناير ١٩٨٥ تحت رقم ٣٢٨٢.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بيان عن أزمة الخليج :

على مدى ست سنوات أصبح نشاط الجمعيتين: الدولية والمصرية بارزاً على المستوى المحلى والعربى والعالمى، وصدر الكثير من المطبوعات باللغتين العربية والإنجليزية، ومنها ثمانية أعداد من مجلة «نون» ،أو نشرة الجمعية التى صدرت كل ثلاثة شهور من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩٠.

ونشرت الصحف فى مصر والوطن العربى عن العديد من الندوات والمؤتمرات والأنشطة التى قامت بها الجمعية الدولية والمحلية.

لكن وزارة الشئون الاجتماعية ظلت على موقفها العدائى من الجمعية المصرية المشهرة بوزارة الشئون تحت رقم ٣٢٨٢. ولم تكف عن إرسال لجان التفتيش إلى الجمعية، وتهديد بعض عضواتها العاملات فى الإدارات الحكومية، أو اضطهادهن.

وظلت وزارة الشئون الاجتماعية تتربص إلى أن حانت لها الفرصة خلال الندوة الدولية للصحافة النسائية التى عقدت بالقاهرة من ٤- ٧ سبتمبر ١٩٩٠، وحضرها عدد كبير من النساء من مختلف البلاد العربية. وفى نهاية الندوة أصدرت المشاركات بياناً صحفياً عن أزمة الخليج كالآتى :

بيـــان

عـن أزمـة الخليـج العربـى

نحن النساء المشاركات فى الندوة الدولية عن الصحافة النسائية والنشر التى تقيمها جمعية تضامن المرأة العربية بالتعاون مع اليونسكو فى الفترة ما بين ٤-٧ سبتمبر ١٩٩٠، نتوجه إلى الهيئات الشعبية والحكومية فى العالم العربى بأن نتكاتف معاً ضد الحل العسكرى لأزمة الخليج، ونطالب بإنهاء التدخل الأمريكى المسلح وانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة، كما نطالب بانسحاب القوات العراقية المسلحة من الكويت، والسعى نحو إيجاد حل سلمى للأزمة، يضع فى اعتباره مصالح الشعبين العراقى والكويتى، وكذلك مصالح الشعوب العربية الأخرى، للاستفادة من الثروات البترولية التى مازالت تخدم أهدافاً لاعلاقة لها بمصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية نساءً ورجالاً، كما نطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، واستمرار المساندة المادية والمعنوية للثورة الفلسطينية والانتفاضة فى الأرض المحتلة، كما أنه سيتم تشكيل وفد من المشاركات فى الندوة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للسفر إلى بغداد وواشنطن للقاء الرئيسين صدام حسين وجورج بوش للمطالبة بحل سلمى للأزمة.

اعتبرت وزارة الشئون أن هذا البيان مخالف لموقف الحكومة المصرية الرسمى من حرب الخليج، وبالتالى اتهمتنا بالعمل ضد مصالح البلاد العليا. عرفنا هذا فيما بعد، حين أطلعنا المحامين على صورة من التقرير السرى الذى كتبه مدير عام بوزارة الشئون الاجتماعية، والذى استقت منه المحكمة الإدارية بمجلس الدولة حكمها الذى صدر يوم ٧ مايو ١٩٩٢.

■■■

محظور الجدل السياسى والدينى:

وفى يوم ١٩٩٠/١١/٢٢، تلقينا خطاباً رسمياً من وزارة الشئون الاجتماعية تقول فيه إنه محظور على الجمعيات والروابط المشهرة أن تجادل فى الأمور السياسية أو العقائد الدينية طبقا لأحكام البند (٣) من لائحة النظام الأساسى المشهر (إمضاء المدير العام- فاطمة السيد حسنى- ١٩٩٠/١١/٢٢).

التشكيك فى النظام وإشاعة الأفكار العلمانية:

بعد ذلك جاءتنا لجنة من وزارة الشئون الاجتماعية للتفتيش على أعمال الجمعية، وقدم رئيس اللجنة إلى وزارة الشئون فى ١٩٩٠/١١/٥ تقريراً من عشرين صفحة بخط اليد تحت عنوان «سرى جداً»، اتهم فيه الجمعية ورئيستها بالعمل ضد السياسة العامة للدولة، وقيادة تنظيم تحت اسم جمعية لا وجود لشرعيتها، وفتح حساب بالعملة الأجنبية دون موافقة وزارة الشئون، ومعاداة الإسلام والشريعة الإسلامية من خلال مجلة «نون» وندوات الجمعية، والتعرض لشخصيات دينية كبيرة منها الشيخ بن باز فى مقال بالمجلة، والتشكيك فى النظام، وإشاعة الفوضى والبلبلة والأفكار العلمانية - أنظر الملحق.

كتاب الشيخ بن باز:

وبالرغم من أنه أسهب فى بعض التفصيلات الواردة فى بعض مقالات المجلة، فإنه لم يذكر شيئاً عما جاء فى المقال الخاص بكتاب الشيخ بن باز، مما هو ضد الإسلام أو الشريعة.

ويناقش التقرير «السرى جداً» الأفكار الواردة فى المقالات المنشورة بعدد «نون» مايو ١٩٨٩، وعدد النشرة فى مايو ١٩٩٠. ويحكم عليها بأنها أفكار علمانية، وأن العلمانية فى تركيا فى عهد كمال أتاتورك قد أودت بالشعب التركى الذى لا يزال يعانى من جراء هذا. ثم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يحكم على مقالات المجلة والنشرة كلها، وموضوعات الندوات بأنها جميعاً من المسائل الجدلية فى الأمور السياسية والدينية المحظورة على الجمعيات.

فى حين أن لائحة النظام الأساسى للجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية تنص على أنها جمعية علمية ثقافية دينية، ومعنى ذلك أن من ضمن أغراض الجمعية المشهرة بوزارة الشئون نشر العلم والمعرفة والثقافة الدينية. وهذا ما فعلناه من خلال الندوات والمجلة والنشرة، فقد بذلنا الجهود العلمية لنشر الثقافة الدينية الصحيحة التى تنشد الجوهر، وليس القشور والشكليات.

قرار الحل فى ١٢ يونيو ١٩٩١

وصلنا بالبريد قرار وزارة الشئون الاجتماعية فى ١١ يوليو ١٩٩١، بحل الجمعية المشهرة تحت رقم ٣٢٨٢ (القرار رقم ١٩ الصادر فى ١٩٩١/٦/١٢ من نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية بحل جمعية تضامن المرأة العربية وأيلولة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام).

مدير عام الشئون القانونية فى بنك مصر يرفض التحفظ على حساب الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية:

لم تتحفظ وزارة الشئون الاجتماعية على حساب الجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية المشهرة بها، والذى هو فى البنك الأهلى فرع - جاردن سيتى، وقد فتح بناء على خطاب من وزارة الشئون الاجتماعية، لكنها عمدت إلى التحفظ على حساب الجمعية الدولية ببنك مصر - فرع مصطفى كامل، فأرسلت خطابها بتاريخ ١٩٩١/٦/٢ (أى قبل صدور قرار الحل فى ١٩٩١/٦/١٥) إلى مدير بنك مصر للتحفظ على هذا الحساب، لكن مدير عام الشئون القانونية ببنك مصر رفض التحفظ على هذا الحساب، وكتب إلى وزارة الشئون الاجتماعية يفيدها أن الحساب فى بنك مصر - فرع مصطفى كامل يخص الجمعية الدولية، وهى جمعية مغايرة للجمعية الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية (مستند رقم ١١ - حافظة مستندات الأستاذ عادل أمين محامى الجمعية، المقدمة بجلسة ١٩٩١/١٢/٥ أمام المحكمة الإدارية بمجلس الدولة)، وهكذا استطعنا سحب المبلغ من البنك والذى أرسلته منظمة اليونسكو إلى الجمعية الدولية بخصوص مشروع النهوض بالمرأة الريفية فى أربع بلاد عربية.

موقف الرأى العام من قرار الحل:

أصاب هذا القرار الغريب غضب عدد من الجمعيات والكتاب والصحفيين، فى جرائد المعارضة والحكومة على حد سواء، إذ كتب الأستاذ مصطفى أمين فى عموده بجريدة الأخبار (٢١ يوليو ١٩٩١) يقول: «نفهم أن تحل جمعية بسبب الآداب العامة أو لأنها تدعو إلى قلب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نظام الحكم بالقوة، ولكن لا نفهم أن تحل جمعية لأن رئيستها أو أحد أعضائها يعارض الحكومة... هذا القرار أزعج كثيراً من الجمعيات.. كل شئ فى البلد سياسة ولهذا فمن واجب كل الجمعيات فى مصر أن تسأل ماهى حدود السياسة المسموح بها. إن الذين أصدروا هذا القرار لم يعلموا حتى الآن أن مصر ديموقراطية.

وأصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بياناً فى ١٩٩١/٧/٣٠ أدانت فيه قرار الحل، وقالت : إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ترى فى حل جمعية تضامن المرأة العربية انتهاكاً خطيراً لحرية التجمع وتكوين الجمعيات... لذلك تدين المنظمة هذا القرار بالحل وتدعو الحكومة المصرية لإلغائه وإعادة النظر فى التنظيم القانونى لإنشاء وعمل المنظمات غير الحكومية بما يضمن احترام حقوق الإنسان فى مصر».

ونشرت جريدة الأهالى فى ١٩٩١/٧/٢٤ بياناً لاتحاد النساء التقدمى يدعو المنظمات الديموقراطية لمساندة حق جمعية تضامن المرأة العربية فى البقاء، وأكد رفضه لقانون الجمعيات ٣٢ لعام ١٩٦٤، وطالب بإلغائه.

ونشرت جريدة مصر الفتاة فى ١٩٩١/٧/٢٩ تحقيقاً تحت عنوان : «ماوراء حل جمعية تضامن المرأة العربية – القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ وتحريم العمل بالسياسة»، وأدان قرار الحل فى هذا التحقيق عدداً من الشخصيات المصرية منهم الدكتور محمد عصفور والدكتورة سامية الساعاتى، والفنانة نادية لطفى، والكاتبتين فريدة النقاش، وسلوى بكر.

وكتب الصحفى الراحل فيليب جلاب فى جريدة الأهالى ١٩٩١/٧/٣١ يندد بقرار الحل الذى أصدرته وزارة الشئون الاجتماعية، وإنكارها لوجود الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية المسجلة بالأمم المتحدة وتتعامل مع وزارة الخارجية المصرية منذ إنشائها، وتهكم على وزارة الشئون الاجتماعية حين ادعت أنها خاطبت وزارة الخارجية بشأن وجود الجمعية الدولية، فكان الرد هو عدم وجود هذه الجمعية، مع أن الجمعية لها دوسيه خاص بالخارجية ومراسلات رسمية متعددة معها بشأن الموافقة على عقد المؤتمرات الدولية منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١. كأنما عنوان وزارة الخارجية غير معروف لدى وزارة الشئون !

وكتب الأستاذ صلاح حافظ فى جريدة أخبار اليوم (١٩٩١/٨/١٧) تحت عنوان: «وزارة الجماعات» مُنددا فيه بقرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل الجمعية. واعتبر أن هذا القرار قد صدر تملقاً للجماعات الدينية المتطرفة، ويقول فى نهاية المقال: «من الذى أصبح يحكم هذه الأجهزة (وزارة الشئون) البلهاء. إلى أى مدى أصبحت تديرها الجماعات؟....».

وكتب الأستاذ محمد سيد أحمد فى جريدة الأهالى ١٩٩١/٩/٤ فى الاتجاه نفسه .

وقد بدأ على الفور ممثلين من عدد من الجمعيات الأهلية فى مصر بتشكيل لجنة لدراسة قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وإعداد مشروع جديد، واخترنا الأستاذ المحامى أمير

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سالم مقرراً لهذه اللجنة، والذى وضع فعلاً مشروع قانون جديد[1]. ولا تزال اللجنة تواصل نشاطها حتى اليوم من أجل دفع هذا المشروع الجديد إلى البرلمان.

لكن بعض الصحف الصادرة عن تيارات سياسية دينية محافظة أو متعصبة قد رحبت بقرار الحل، باعتبار أن جمعية تضامن المرأة كانت تدعو إلى تحرير المرأة مما هو ضد الشريعة الإسلامية.

فى جريدة النور ١٩٩١/٧/٣١ جاء الآتى : «وأخيراً نجحت الحملة التى تبنتها جريدة النور ضد جمعية تضامن المرأة العربية برئاسة د. نوال السعداوى، وكانت النور قد نشرت فى عددها ٣٩٦ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٨٩ تحقيقاً صحفياً بعنوان : «ماذا تريد نوال السعداوى؟» وقالت فيه إن هذه الجمعية ترفع شعارات مخالفة ومعارضة لأحكام الإسلام، ومنها حظر تعدد الزوجات، وأحقية المرأة فى طلاق الرجل تماماً مثل حق الرجل... وفى النهاية وضع التحقيق الذى نشرته «النور» كل هذه الحقائق أمام المسئولين، وبعد سنتين صدر القرار بحل الجمعية»..

وكتبت جريدة الأمة الإسلامية (١٩٩١/٧/٢٥) تحت عنوان: «حل جمعية نوال السعداوى»: تقول إن القرار قد صدر بحل جمعية تضامن المرأة العربية التى ترأسها الدكتورة نوال السعداوى المعروفة بفكرها المخالف للإسلام.. وفى الصفحة نفسها مقال للشيخ بن باز .

قضية عاجلة لايقاف تنفيذ قرار الحل:

رفعنا قضية عاجلة بمجلس الدولة لإيقاف تنفيذ قرار الحل. وفى الجلسة الأولى ١٩٩١/١٢/٥ قدم المحامون المذكرات والوثائق. (بالملحق صور من مذكرات المحامين الأساتذة: عادل أمين، ونجاد البرعى ومحمد عصفور وعلى الشلقانى).

تأجلت القضية عدة مرات، ثم صدر الحكم فى ٧ مايو ١٩٩٢- ذلك الذى أدهش الجميع. (بالملحق نص الحكم).

رد وزارة الخارجية:

لم تنظر المحكمة إلى دفاع المحامين ولا وثائقهم، وإنما نظرت إلى رد غير واضح المعنى وُرِّدَ إلى وزارة الشئون الاجتماعية من إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية، هذا نصه :

---

(١) نشر المشروع الجديد فى كتاب تحت عنوان : دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، أمير سالم، القاهرة، ١٩٩١ (١٢٦ صفحة).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٠٤٣ فى ١٩٩١/٢/٢١ بشأن طلب الإفادة عن مدى وجود هيئة مشهرة (مسجلة) بالإدارة باسم جمعية تضامن المرأة العربية الدولية من عدمه. أرجو الإحاطة بأنه ليس مدرجاً بميزانية وزارة الخارجية اشتراكات أو إعانات تتعلق بهذه الجمعية».

ونحن لم ندّع أن الجمعية الدولية مشهرة أو مسجلة بإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية أو أن وزارة الخارجية تقوم بإدراج اشتراكات أو إعانات بميزانيتها، وإنما أكدنا أن الجمعية الدولية قد حصلت على الوضع الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، وأنها تعاملت مع إدارة الهيئات الدولية فيما يتعلق بعقد المؤتمرات الدولية، أو فتح الحساب فى بنك مصر لهذه الجمعية.

وجاء فى مذكرة المحامى الأستاذ عادل أمين ما يلى :

«ولا شك أن رد وزارة الخارجية المذكور قد جاء نتيجة للصياغة المغرضة التى حرر بها خطاب وزارة الشئون الاجتماعية، والذى لم تقدم صورة منه فى الدعوى ضمن حافظة مستنداتها».

ولبيان وضع الجمعية الدولية ومركزها القانونى، فقد أرسلت رئيسة الجمعية الدولية خطاباً فى ١٩٩١/٨/٥ إلى مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية، تطلب فيه موافاتها بما يفيد أن جميعة تضامن المرأة العربية قد حصلت على الوضع الاستشارى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة حسب خطاب الأمم المتحدة الموجود بملف الجمعية بوزارة الخارجية رقم ٣/٩/١٦٢، وأنها تتعامل مع إدارة الهيئات الدولية كإحدى الهيئات الدولية، وأرفق مع هذا الخطاب عدد من المكاتبات التى حصلت فيها الجمعية على موافقة وزارة الخارجية على عقد مؤتمراتها الدولية عام ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١ (مستند رقم ٣ حافظة المحامى أ. عادل أمين بجلسة ١٩٩١/١٢/٥).

وهذه المرفقات هى:

(١) خطاب السفير محمود أبو النصر مدير إدارة الهيئات الدولية بتاريخ ١٩٨٦/٥/٤.

(٢) خطاب د. عمرو موسى مدير إدارة الهيئات الدولية بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣.

(٣) خطاب د. منير زهران مدير إدارة الهيئات الدولية بتاريخ ١٩٩١/٧/١٨.

(٤) خطاب الأمم المتحدة الذى يفيد حصول الجمعية على الوضع الاستشارى بالأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣.

(٥) خطاب د. عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى رئيسة الجمعية رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٦) خطاب رئيسة الجمعية إلى د. أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧.

وقد رد مدير إدارة المؤتمرات على هذا الخطاب بتاريخ ١٩٩١/٨/١٠، وجاء به أنه «يتشرف بالإفادة أنه بمراجعة مستندات الأمم المتحدة المتضمن قوائم المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، تبين أن جمعيتكم تتمتع بالصفة الاستشارية من الفئة الثانية، على أساس أن أهدافها المعلنة تتفق مع أهداف وقرارات الأمم المتحدة بموجب قرار المجلس فى دور انعقاده العادى فى عام ١٩٨٥.

«وتهمنى الإشارة إلى أن عدم ممانعة وزارة الخارجية بعقد الجمعية لمؤتمراتها فى القاهرة ترتبط ببحث كل حالة على حدة، حيث يتم مراجعة موضوع المؤتمر للتأكيد على عدم تعارضه مع السياسة العامة للدولة فضلاً عن الدولة المشاركة فيه، وعلى ضوء ذلك يتم اتخاذ قرار الوزارة فى هذا الشأن» .

«كما أورد الإشارة إلى أنه بموجب قرار المجلس (المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة) رقم ١٢٩٦ الذى يحدد الترتيبات الخاصة بمنح المنظمات غير الحكومية الصفة الاستشارية فإن الجزء الثامن منه يتضمن دواعى إيقاف أو سحب الوضع الاستشارى من المنظمات غير الحكومية (الفقرة ٣٦).

ومن هذا الخطاب الصادر من مدير إدارة الهيئات الدولية، يتبين أن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية تتمتع بالصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة، وأنها تعقد اجتماعاتها الدولية بالقاهرة بعد موافقة وزارة الخارجية المصرية، وأن إيقاف أو سحب وضعها الاستشارى هو من اختصاص المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة (مستند رقم/٣ حافظة مستندات المحامى أ. عادل أمين المقدمة بجلسة ١٩٩١/١٢/٥).

ومما يؤكد خلط وزارة الشئون بين الجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية والجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية، أنه رغم صدور قرار الحل المطعون فيه بتاريخ ١٩٩١/٢/١٠، فقد وافقت إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٩١/٧/١٨ على قيام جمعية تضامن المرأة العربية بتنظيم مؤتمرها الدولى الثالث فى القاهرة من ٢٤/٢٧ نوفمبر ١٩٩١ حول موضوع المرأة والديموقراطية والتنمية فى البلاد العربية، فقد جاء بخطاب مدير هذه الهيئة الموجه إلى رئيس الجمعية أنه «لا مانع لدينا من الناحية السياسية من الموافقة على تنظيم هذا المؤتمر طالما أنه لن يترتب عليه أية التزامات مالية واستبعاد كلمة الديموقراطية من العنوان لاستبعاد التدخل فى الشئون الداخلية التى قد تثور لدى الدول التى يشارك ممثلوها أو مواطنوها فى هذا الاجتماع» (مستند رقم/٤ حافظة مستندات المحامى عادل أمين المقدمة بجلسة ١٩٩١/١٢/٥).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومما يؤكد أن المنظمة الدولية لتضامن المرأة العربية هى منظمة خلاف الجمعية المصرية لتضامن المرأة العربية، أن أعضاء إدارة الجمعية المصرية هن سبع عضوات جميعهن مصريات. فى حين أن أعضاء مجلس إدارة الجمعية الدولية مكون من خمسة عشر عضواً متشكلين كالآتى : ٤ عضوات من السودان، عضوتين من مصر، عضوتين من الأردن، عضوة من كل من ليبيا والجزائر ومراكش واليمن والكويت ولبنان، وذلك طبقاً للبيان المرفق بالخطاب إلى رئيسة المنظمات الحكومية بهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠، (المستند رقم/٥ حافظة مستندات المحامى عادل أمين بجلسة ٥/١٢/١٩٩١).

ومما يؤكد أن الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية كانت موجودة فى عالمنا المادى (وليست فى العالم الروحى) أن هذه الجمعية عقدت مؤتمراً كبيراً أحدث ضجة فى الصحف المصرية والعربية والعالمية عام ١٩٨٦، فهل يمكن لوزارة الشئون أن تقول إنها لم تسمع بهذا المؤتمر؟!

المؤتمر الدولى الأول لتضامن المرأة العربية :

عقد المؤتمر فى القاهرة من ١ – ٣ سبتمبر ١٩٨٦، بموافقة رسمية من وزارة الخارجية المصرية، وأحدث فى الصحف المصرية والعربية ضجة غير عادية، فقد حضره مايقرب من ٤٠٠ شخصية من النساء والرجال من جميع البلاد العربية، ولأول مرة منذ نقل جامعة الدول العربية إلى تونس خلال عهد السادات، تفتح القاعة الرئيسية فى جامعة الدول العربية، بموافقة من وزارة الخارجية، وتستقبل لأول مرة هذا العدد الضخم من النساء العربيات. وتلقى هذه البحوث عن التحديات التى تواجه المرأة العربية فى نهاية القرن العشرين، بلغت ٢٤ بحثاً نوقشت فى ثلاث لجان، شارك فيها مايزيد عن مئة من النساء العربيات. وطبعت البحوث فى كتاب باللغة العربية والإنجليزية، وزع على أوسع نطاق.

وقد ظل هذا المؤتمر حديث الصحف المصرية والعربية خلال انعقاده وبعد انتهائه لأكثر من شهر. ونوقش تقريره النهائى وتوصياته التى صدرت عن اللجان، ونشرت فى الصحف وطبعت فى الكتاب، وتتلخص فى النقاط الآتية :

١ – إن التحدى الكبير أمام النساء العربيات يتمثل فى تلك التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية التى تعانيها البلاد العربية من جراء الاستعمار والامبريالية.

٢ – إن الأنظمة الدكتاتورية العسكرية فى المنطقة العربية هى نتاج توازنات فرضتها النظم الرأسمالية الغربية لشل الحركة الشعبية وتحجيمها، تلك الأنظمة التى تساند العدو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصهيوني وإسرائيل التي احتلت فلسطين وجنوب لبنان، والأراضي العربية، والتي مازالت تمارس الإرهاب على الدول العربية يومياً، جواً وبراً وبحراً [١].

٣ – إن القرار السياسي في البلدان العربية يصدر فقط من الحكومات والتي تعتمد على حكم الفرد ووحدانية الرأي وتخاف من التعددية في الآراء أو الحرية الفكرية، كما أنها تتغنى بالجماهير شفاهة حين تمارس قمع هذه الجماهير. إن أحد سمات هذا القهر ما يمارس على المرأة على وجه الخصوص والتي تكوّن نصف هذه الجماهير.

٤ – ننادي بأن المرأة لابد أن تتضامن وتوحد صفوفها لكي تصبح قوة سياسية واجتماعية قادرة على تغيير الأنظمة والقوانين والتشريعات لصالح النساء والمجتمع.

٥ – بدون التضامن والوحدة العربية سوف تستمر الحكومات العربية في ممارسة الحلول الاستسلامية والمعاهدات التي تسلب كرامة الإنسان العربي وتقوي العدو.

٦ – المطالبة بإطلاق الحريات العامة، وبخاصة حرية التعبير والرأي والتنظيم واحترام حقوق الإنسان رجلاً كان أو امرأة، والمطالبة بمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي ومشاركة الرجل السلطة في الدولة والأسرة بالتساوي.

هذه ليست إلا أمثلة من التوصيات التي اتخذها هذا المؤتمر، والتي بلغت ٣٩ توصية شملت النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية[٢].

ونشرت هذه التوصيات في الصحف المصرية تحت سمع وبصر وزارة الشئون الاجتماعية، فلم تعترض ولم ترسل إلينا خطاباً يقول إنه محظور على الجمعيات المجادلة في الأمور السياسية.

وقد كتبنا إلى وزارة الخارجية بكل هذا، وحصلنا على موافقة من وزارة الخارجية على عقد المؤتمر وميزانيته.

وفي المؤتمر الدولي الثاني لتضامن المرأة العربية الذي عقد بالقاهرة من ٣– ٥ نوفمبر تحت عنوان «الفكر العربي المعاصر والمرأة»، بلغ عدد المشاركين فيه من النساء والرجال من مختلف البلاد العربية ٢١٥، حسب القائمة المنشورة في الكتاب الذي صدر عن المؤتمر [٣]. ونشرت عنه جميع الصحف المصرية والعربية.

وتلى ذلك ندوات ومؤتمرات علنية أحدثت كثيراً من الجدل في الصحف، تحت سمع وبصر وزارة الشئون الاجتماعية التي لم تعترض ولم تسأل.

---

(١) منشورات تضامن المرأة العربية، التحديات التي تواجه المرأة في نهاية القرن العشرين، القاهرة ١ – ٣ سبتمبر ١٩٨٦. ص ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق من صفحة ٣٠٥ إلى صفحة ٣١٤.

(٣) منشورات تضامن المرأة العربية، الفكر العربي المعاصر والمرأة ، القاهرة ٣ –٥ نوفمبر ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وماذا عن مجلة نون .. ؟

أ - مجلة «نون» .. هل صدرت بدون تصريح ؟

إن من حق أية جمعية محلية أو دولية فى مصر أن تصدر مجلة أو نشرة لأعضائها لا تباع فى السوق، وتوزع داخلياً فحسب. هذا يحدث بالنسبة لجميع الجمعيات المحلية والدولية فى مصر، دون حاجة إلى تصريح من الحكومة.

إن المجلات أو الصحف التى توزع وتباع فى السوق، وتحصل على إعلانات مدفوعة الثمن هى فقط التى لا يمكن إصدارها بدون تصريح رسمى.

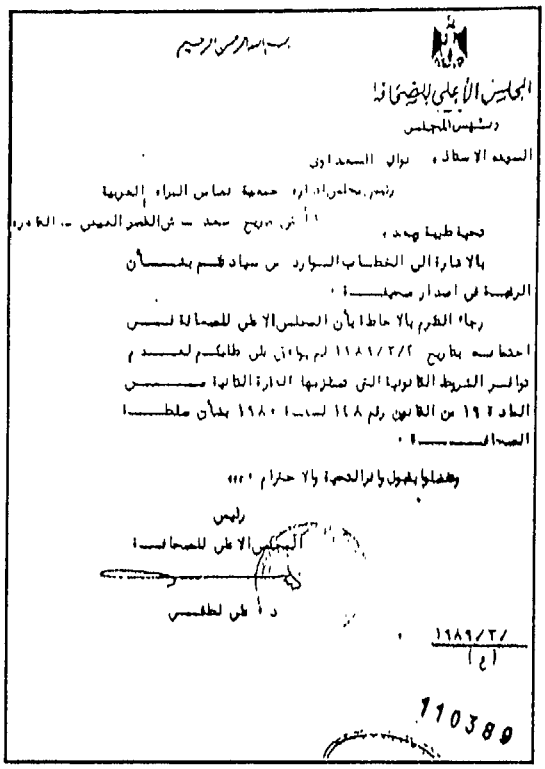

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للصحافة

رئيس المجلس

السيد الأستاذ / نوال السعداوى

رئيس مجلس إدارة جمعية نساء الدراء العربية

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى الخطاب الوارد من سيادتكم بشأن الرغبة فى إصدار صحيفة ،

رجاء العلم بالإحاطة بأن المجلس الأعلى للصحافة فى احتماعه بتاريخ ١٩٨١/٣/٢ لم يوافق على طلبكم لعدم توافر الشروط القانونية التى تضمنتها المادة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ،

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

رئيس

المجلس الأعلى للصحافة

د / فؤاد سلطان

١٩٨٩/٣/٧

١١٠٣٨٩

صورة ضوئية لهذه الصفحة التى نشرت[1].

وقد أردنا أن نجعل من مجلة «نون» مجلة بهذا الشكل، توزع فى السوق وتباع ويقرأها أكبر عدد من الناس، لكن المجلس الأعلى للصحافة رفض إعطاءنا التصريح اللازم، وأصبح علينا أن نصدر بدلاً من المجلة نشرة غير دورية توزع داخلياً على الأعضاء والعضوات، ولا تباع فى السوق، أو تحصل على إعلانات، وهذا مشروع تماماً، بدليل أن ثمانية أعداد صدرت من المجلة والنشرة دون أن يعترض أحد.

وفى عدد «نون» مايو ١٩٨٩، الصفحة الخامسة، كتبنا هذا المقال، ونشرنا صورة ضوئية لرسالة المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٣ مارس ١٩٨٩ الذى يقرر رفض إصدار المجلة. إذن لم يكن الأمر خفياً على السلطات منذ عدد مايو ١٩٨٩، وأن المجلة لم تحصل على تصريح.

---

(١) مجلة «نون»، عدد مايو ١٩٨٩، الصفحة الخامسة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«نـــون ممنـوعـــة»

وأخيراً أردنا أن نحقق الحلم ونصدر مجلة للمرأة العربية تخاطبها كإنسان له عقل، وليس كجسد لا يشغله إلا الزينة والأزياء والموضات.

وفى ١٤ يناير ١٩٨٩ أرسلنا طلباً رسمياً إلى المجلس الأعلى للصحافة نطلب التصريح لنا بإصدار مجلة علمية ثقافية متخصصة تصدر أربع مرات فى السنة عن جمعية تضامن المرأة العربية، وتحقق أهدافها المسجلة فى قانونها الأساسى.

وفى ١٣ مارس ١٩٨٩ (أى بعد ٥٩ يوماً) وصلنا الرد الرسمى موقعاً من رئيس المجلس الأعلى للصحافة «د. على لطفى» يرفض أن نصدر المجلة، لعدم توافر الشروط القانونية التى تستلزمها الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

وبالرجوع إلى هذه المادة، وجدنا أنها تشترط رأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه مصرى لإصدار صحيفة يومية، و١٠٠ ألف جنيه مصرى إذا كانت أسبوعية، ويودع هذا المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك المصرية.

لكن المجلة التى طلبنا إصدارها لم تكن يومية ولا أسبوعية، وإنما هى فصلية تصدر ٤ مرات فى السنة.

وعلى هذا فإن المجلس الأعلى للصحافة قد أخطأ فى تطبيقه هذه المادة.

ونصحنا بعض الناس بأن نبحث عن واسطة لها نفوذ فى الدولة أو نسعى إلى مقابلة رئيس المجلس الأعلى للصحافة، ورفضنا هذه النصيحة لأننا ضد أسلوب الوساطة. ونؤمن بأن الحق يجب أن يصل إلى أصحابه دون الذهاب إلى ذوى السلطة.

ونصحنا بعض الناس أن نرفع قضية فى المحكمة، لأن من حق الجمعيات المسجلة بالقانون أن تصدر مجلاتها العلمية المتخصصة.

وقال لنا خبراء القانون إن من حق أى جمعية أن تصدر مجلاتها الداخلية، وتوزعها على الأعضاء نظير اشتراكات معينة، أو ثمن يدفع لكل عدد. لكن القانون يمنع بيع هذه المجلات فى السوق لجماهير الناس.

كنا نعمل من أجل إصدار العدد الأول من مجلتنا «نون»، وأعددنا معظم المواد والرسومات حين جاءنا ذلك الرد بالرفض من المجلس الأعلى للصحافة.

وقررنا إصدار العدد الأول ليوزع على عضواتنا وأعضائنا فحسب.

وما نكتبه الآن ليس إلا تسجيلاً لتاريخ، وليعرف الناس لماذا لم نستطع أن نوزع هذه المجلة للجماهير؟

ونقـول الآنـــى:

(١) كيف تقاوم الدولة التيارات الدينية المتطرفة المتخلفة، ثم ترفض إصدار مجلات علمية ثقافية متخصصة تقدم الثقافة والفكر؟!

(٢) كيف تقاوم الدولة القوى الرجعية التى تشد المرأة إلى الوراء، ثم ترفض إصدار مجلة علمية هدفها النهوض بالمرأة ؟

(٣) كيف تشدو الدولة بالديموقراطية وحرية التعبير، ثم تحاول إغلاق أحد منابر التعبير الحر ؟

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٤) كيف يخطئ المجلس الأعلى للصحافة فى تطبيقه للمادة ١٩ من قانون الصحافة؟ ومن هى السلطة فى بلادنا التى تراقب وتصحح أخطاء المجلس الأعلى للصحافة؟

(٥) إن الشروط الواردة فى هذه المادة (رأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه لإصدار صحيفة يومية، ١٠٠ ألف جنيه للمجلة الأسبوعية) يعنى أن حرية التعبير والنشر لا تشمل «الفقراء» مع أنهم الأغلبية، وهل يمكن أن تكون هناك ديموقراطية بدون الأغلبية؟! وكيف يصدر الفقراء مجلاتهم وليس لديهم ذلك من رأس مال ؟!

(٦) لو فرضنا جدلاً أن هذه الشروط تنطبق علينا، وأنها شروط ضرورية قانوناً، فإن المادة ١٩ تنص على أنه يجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من كل أو بعض هذه الشروط.. فهل مارس المجلس الأعلى للصحافة هذا الاستثناء فى الماضى أو الحاضر؟

وماهى معايير هذا الاستثناء؟ ألا يكون أول هذه المعايير هى حاجة المجتمع إلى هذه المجلة؟!

وهل هناك أكبر من حاجة مجتمعنا لمجلة علمية ثقافية جادة تخاطب عقول النساء وسط هذاالسيل من المجلات التجارية التى تنشر التفاهات، وتعتمد على صور الإغراء والخلاعة أو الإعلانات العارية عن البضائع الاستهلاكية؟!

مجلة نون هل تحارب الإسلام والشريعة !

لعل أخطر التهم التى جاءت فى الحكم هى أن مجلة نون أو نشرة الجمعية قد نشرت مقالات معادية للإسلام والشريعة.

وعلى أى أساس صدر هذا الحكم؟ هل قامت المحكمة بدراسة جميع أعداد المجلة والنشرة؟ هل شكلت المحكمة لجنة من العلماء المتخصصين لدراسة أعداد المجلة والنشرة قبل إصدار الحكم ؟

إن مثل هذا الحكم حينما يصدر من محكمة يصبح خطيراً خاصة فى هذه الظروف، وقد يعرض رئيسة تحرير هذه المجلة وهيئة التحرير، بل كل من نشر فيها مقالاً للمخاطر متعددة الأشكال، خاصة فى هذه الظروف التى تعلن فيها الميكروفونات فوق الجوامع وتزعق بأعلى صوت قاتلة فى ليالى رمضان: اقتلوهم! هؤلاء الكفرة!

وهنا يمكننا أن نعقد مقارنة بين موقفين .. الموقف من مجلتنا «نون» لسان حال الجمعية، والموقف من كتاب «خواطر مسلم فى المسألة الجنسية» حيث نقرأ فى مقدمة الطبعة الثالثة مايلى :[1].

«وما غفر لنا أننا لم نصفق فى الأسواق، ولا نافقنا الحكام فجعلنا الحمار ينطق بفلسفة سقراط،.... فوشى بالسلطات التى صادرته وقدمتنا للمحاكمة.... وكانت إرادة اللهّ! فقد قررت

---

(١) خواطر مسلم فى المسألة الجنسية، محمد جلال كشك، مكتبة التراث الإسلامى القاهرة، الطبعة الثالثة، يناير ١٩٩٢، ص ٨

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المحكمة بجلسة ١٩٨٤/٧/٢٢ ندب لجنة ثلاثية من علماء البحوث الإسلامية ينتدبهم رئيس المجمع لقراءة الكتاب وإبداء الرأى فيه.... واستغرقت دراسة اللجنة مايقرب من عام، كنت قد أصدرت خلالها طبعة ثانية من الكتاب فى أوروبا سميتها الطبعة الحرة، وصدر قرار لجنة مجمع البحوث الاسلامية ببراءة الكتاب، وخلوه من أى تعارض مع الدين الحنيف نصاً أو تأويلاً، وهكذا كان الظن فى الأزهر ورجاله الكرام، وبناء على تقرير اللجنة أصدرت المحكمة أمرها بالافراج عن الكتاب فوراً وانصاعت السلطة التنفيذية.... وباء الواشى بالعار والخيبة. ولا شك أن هذا الذى حدث من استفتاء ثم حكم القضاء قد أخرس ألسنة سوء لو نهشت، فكان حظها أن تسممت هى بعضّ لسانها، كما أزال الشك من نفوس مؤمنة كانت بحاجة لطمئنة قلبها[1].

ولا أستطيع أن أصدر حكماً على محتوى الكتاب، فليس هذا من شأنى، ولكنى أعرض كيف أن هذا الكتاب حين اتهم من بعض الأجهزة الإدارية فى السلطة التنفيذية بأنه يخالف الإسلام أو الشريعة أو النصوص الدينية، فإن المحكمة لم تصدر حكمها قبل أن تفحص وتبحث وتدقق، وشكلت لجنة ثلاثية من علماء مجمع البحوث الإسلامية انتدبهم رئيس المجمع لقراءة الكتاب وإبداء الرأى فيه، واستغرقت دراسة اللجنة مايقرب من عام قبل أن تصدر رأيها ثم صدر حكم المحكمة ببراءة الكتاب !

لماذا لم تفعل ذلك المحكمة الإدارية لمجلس الدولة مع أعداد مجلة نون ونشرة تضامن المرأة العربية، والتى صدرت منذ ثمانية أعداد من مايو ١٩٨٩ إلى مارس ١٩٩١؟ وكيف تصدر حكمها بأن هذه المجلة أو النشرة قد نشرت مقالات تعادى الإسلام والشريعة دون أن تقرأ هذه المقالات، ودون أن تشكل لها لجنة من العلماء المتخصصين لدراستها وإبداء الرأى فيها؟!

إن كتاب خواطر مسلم فى المسألة الجنسية – ٢٣٦ صفحة فقط، وقد استغرقت اللجنة فى دراسته عاماً كاملاً قبل أن يصدر الحكم، لكن الأعداد الثمانية لمجلة نون والنشرة تزيد عن الخمسمئة صفحة، وكان يجب أن تعرض هذه الخمسمئة صفحة كلها على المختصين قبل الحكم عليها.

ولعل الوحيد الذى تعرض لبعض أعداد المجلة بالقراءة، هو كاتب التقرير السرى، الذى لم يقرأ إلا القليل المبتور من بعض صفحات عدد واحد من النشرة هو عدد مايو ١٩٩٠، وحين كتب تقريره السرى تعمد بتر العبارات والجمل الواردة فى المقالات على غرار «ولاتقربوا الصلاة»، ثم إنه يشير إلى مقال نقدى عن كتاب الشيخ بن باز (السفور والحجاب) ويحكم بأن

---

(١) محمد جلال كشك، خواطر مسلم فى المسألة الجنسية، مكتبة التراث الاسلامى، القاهرة، الطبعة الثالثة، يناير ١٩٩٢ ، ص ٨.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا المقال يعادى الإسلام والشريعة، ويتعرض لشخصيات دينية كبيرة، دون أن يستشهد بعبارة واحدة من المقال.

فكيف يمكن أن يحدث هذا؟ وإذا جاز لموظف فى وزارة الشئون الاجتماعية أن يصدر مثل هذا الحكم، بلا أدلة فى تقرير سرى، فكيف يمكن لمحكمة بمجلس الدولة أن تفعل الشئ نفسه، بفارق واحد، أنها تصدر حكماً علنياً تنشره فى جميع الصحف، ويقرأه جميع الناس فى مصر والبلاد العربية، والعالم أجمع. تصدر حكماً بهذه الخطورة بلا أدلة ولا دراسة، وكأنما هى تشترك مع وزارة الشئون الاجتماعية فى تشويه سمعة المجلة والجمعية، لأسباب لازالت مجهولة سأحاول الكشف عنها.

وقد تعرضت رواية «مسافة فى عقل رجل» لمثل ما تعرض له كتاب «خواطر مسلم ...» واتهمت بمحاربة الإسلام، إلا أن الحكم صدر ضد المؤلف والناشر أو الموزع[1] بالحبس ثمانى سنوات، ووصلت الأنباء إلى الإذاعات الخارجية والهيئات المدافعة عن حرية الرأى وحقوق الإنسان، وتعرض الحكم لحملة كبيرة خارج مصر وداخلها وفى الوطن العربى.

إن الحكم على مجلة «نون» أو نشرة تضامن المرأة العربية ضد الإسلام والشريعة حكم خطير جداً، فكيف يصدر عن المحكمة الإدارية بمجلس الدولة ؟! وكانت الموضوعية تقتضى دراسة أعداد المجلة والنشرة عن طريق لجنة متخصصة ثم إصدار الحكم بعد ذلك، لكن المحكمة لم تفعل ذلك، واشتقت حكمها من التقرير السرى الذى كتبه مدير عام بوزارة الشئون الاجتماعية.

ب - وماذا نشر فى «نون» والنشرة ؟

ركز كاتب التقرير (السرى جداً) على عدد مجلة نون فى مايو ١٩٨٩، وعدد النشرة فى مايو ١٩٩٠، ولذلك سوف أقدم هنا عرضاً تفصيلياً لما نشر من مقالات بهذين العددين.

«نون» عدد مايو ١٩٨٩ – ص ٢ : تحت عنوان كلمة «نون» : نحن نصارع من أجل الخروج من قبضة المدرسة الصحفية التقليدية التى تخاطب المرأة كمستهلكة للبضائع أو مادة للإعلان أو صورة للموضة أو طبق اليوم أو مادة ترفيهية أو أداة للجنس والإثارة، أو بضعة ألوان مثيرة للشهية أو ترويج السلع.... نقدم مجلة تخاطب المرأة كإنسان له عقل وقلب وجسم وتاريخ وفلسفة وحضارة قديمة كانت فيها النساء إلهات المعرفة والحكمة والعدل.. نخاطب كل من يسعى إلى المعرفة.... نريد أن تكون الكلمة رسالة نحو حياة أفضل.

---

(١) المؤلف علاء حامد والموزع الحاج مدبولى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى ص ٣ : تحت عنوان «الافتتاحية» : «أصبحت قضية تحرير المرأة علماً يقتضى الدراسة والتحصيل كالطب والهندسة والفلسفة...

إن قضية تحرير المرأة ليست نزهة وليست جلسة مسترخية فى صالون...

إن بلادنا تواجه أزمة معقدة مركبة تشمل الاقتصاد بمثل ما تشمل السياسة والثقافة والإعلام والتطرف الدينى وتلوث البيئة، بالإضافة إلى أزمة الديون والردة الحضارية والإدمان والبطالة والغلاء»...

ومن ص ١٠ – ١٢ : تحت عنوان «أيتها النساء تفلسفن»، نُشر الآتى : «إن الرغبة المستمرة فى الفهم والتفسير تحقق لنا تنوعات فى المعرفة ترتد كلها إلى الذات، وهاهو سقراط يلخص جوهر التفلسف فى مقولته الشهيرة «أيها الإنسان اعرف نفسك».... لقد شبه ديكارت غياب التفلسف بالعمى، والتفلسف وحده هو مانح البصر.... وبالنسبة للنساء التفلسف ليس فقط مانح البصر ولكنه مانح الحرية».

وفى ص ١٦ تحت عنوان : «عبودية الجمال المصنوع» ، نشر مقال علمى عن مضار مساحيق التجميل والمكياج، ونشر فى نهاية المقال هذه العبارة : «ولن ينقذ المرأة من هذه الخدعة إلا نفسها ووعيها بأضرار هذه المساحيق ووعيها بأن الجمال الطبيعى هو الصحة وهو الذكاء، وهو الصدق والشجاعة، وهو الرياضة فى الهواء الطلق، وهو قوة الشخصية وأصالتها وإبداعها وليس التقليد».

ونشر فى ص ١٦ برواز تحت عنوان «إلى مذيعات التليفزيون» جاء فيه الآتى : «باروكة الشعر تفسد جمال وجهك الطبيعى إذا صاحبها سؤال بلا معنى أو ابتسامة بلا معنى أو أخطاء واضحة فى اللغة أو المعلومات العامة أو البديهيات.... بدلاً من إضاعة وقت الفراغ والفلوس فى الكوافير .. لماذا لا تشترين بهذه الفلوس كتاباً قيماً وتنفقين وقت فراغك فى القراءة».

ومن ص ١٨ – ١٩ موضوع تحت عنوان «مأساة فتاة عمرها ١٤ عاماً» يقول : «لماذا سقطت هذه الطفلة أو الفتاة المصرية ضحية إدمان المخدرات ؟» ..

وفى نهاية المقال، الآتى : «إن محاولة التعرف على الأسباب الأصلية لظاهرة الإدمان تقتضى دراسة العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية التى تساعد على زيادة الإحباط واليأس، وفقدان الحب والحنان فى حياة الشباب من الجنسين، والضياع بلا أمل فى المستقبل»...

إن المشكلة عامة فى المجتمع الكبير، وهى مشكلة داخل الأسرة أيضاً، تلك التى أصبحت تواجه مشكلات عديدة فى مجتمع يتغير بسرعة تضمحل معها العلاقات الأسرية الحميمة وعلى رأسها الأبوة التى ينظر إليها المجتمع كأنها مجرد كيس فلوس، وليست عاطفة الحب والحنان والرعاية... (ص ١٩).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى ص ٢٢ – ٢٣ تحت عنوان : «الحجاب– الختان– والإسلام» يتناول المقال دراسة علمية عن نشوء الحجاب والختان قبل الإسلام، ثم ينتهى المقال بهذه العبارة «هذه الازدواجية هى أحد أسس الفساد» فى مجتمعاتنا سواء كانت شرقية أو غربية.. وهو فساد يكرسه العرف الاجتماعى، ويدافع عنه بعض رجال الفكر والدين. العلاقات السوية بين الرجال والنساء لا يمكن أن تنشأ إلا إذا كانت قواعد الأخلاق والسلوك واحدة تنطبق على كل الأطراف، رجالاً كانوا أو نساء. الازدواجية الخلقية لا تؤدى سوى إلى انهيار القيم والأخلاق حتى إذا استخدمت كل أنواع القهر لفرضها على الناس، والقهر نفسه مفسد للأخلاق، لأن المسئولية، والاستقامة اختيار حر للإنسان.

وفى ص ٣٤ – ٣٥ تحت عنوان : «يوم المرأة العالمى» جاء الآتى : «بمناسبة يوم المرأة العالمى قمنا نحن النساء الفلسطينيات بإضراب عن الطعام ابتداء من ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٩، وذلك تضامناً مع أبنائنا فى السجون الإسرائيلية المضربين عن الطعام احتجاجاً على الظروف اللا إنسانية التى يعيشونها».

وفى ص ٣٦ : منعت السلطات الإسرائيلية النساء الفلسطينيات من الاحتفال بيوم المرأة العالمى فى الأعوام الماضية منذ بداية الانتفاضة.. وفى يوم ٨ مارس ١٩٨٨ أطلق الجيش الإسرائيلى الرصاص والقنابل المسيلة للدموع والقذائف المطاطية والبلاستيك على النساء الفلسطينيات أثناء احتفالهن بيوم المرأة العالمى فى المدن والقرى والمخيمات بالأرض المحتلة، وسقط منهن عدد من الشهيدات والجريحات.

وفى ص ٣٨ : قائمة بأسماء الشهيدات (٣٦ اسماً).

وفى ص ٤٤ ، ٤٥ تحت عنوان «نون والقانون» موضوع عن «دوخة» النساء الفقيرات فى محاكم الأحوال الشخصية للحصول على حقوقهن.

وفى ص ٤٧ : تحت عنوان «الاجتهاد وتعدد الزوجات فى الإسلام» نشر الآتى : «إن إباحة تعدد الزوجات يساعد على تفكيك الأسرة وتشريد الأطفال، كما أنه يؤدى إلى الزيادة السكانية فى وقت نعانى فيه من الانفجار السكانى».

وفى ص ٤٨ – ٥٠ :– موضوع تحت عنون : «أب أو رجل بوليس» دراسة نقدية علمية عملية عن مشكلة الإدمان فى مصر، وعن الأسباب الأساسية التى تسبب الإدمان لدى بعض الشباب من الجنسين.

وفى ص ٥٠ نشر الآتى : «أين هى الأسباب الأساسية والاقتصادية المحلية التى تسبب للشباب من الجنسين الإحباط واليأس والبطالة والفقر والخوف والحرمان من الضروريات فى الحياة بما فيها حرية الفكر؟ أين هى الأسباب السياسية والاقتصادية العالمية التى تساعد على تنشيط تجارة المخدرات، وخاصة فى بلادنا وبلاد العالم الثالث لسلب إرادة الشباب؟

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إنهم يريدون تحويل الأب من إنسان محب لأطفاله يرعاهم بالحب والثقة إلى رجل بوليسى يراقب حركاتهم وسكناتهم.. إن ظاهرة الإدمان خطيرة، لكن أخطر منها هى ظاهرة عدم الكشف عن الحقائق بالوسائل العلمية للبحث.

وفى ص ٥٥ موضوع تحت عنوان: مناقشة داخل البرلمان فى مصر «حق المرأة فى العمل ليلاً». ونشر الآتى : «إن فرص العمل بأجر تتناقص بمعدل سريع أمام النساء بسبب ازدياد معدل البطالة وقلة فرص العمل..».

وفى ص ٥٧ – تحت عنوان «الفقر أصبح مؤنثاً» نشر الآتى : «من تقارير الأمم المتحدة، أن الفقر أصبح يزداد بشكل مخيف فى بلاد العالم الثالث (ومنها بلادنا)، وأن هذا الفقر يصيب النساء أكثر مما يصيب الرجال.. إن عمل النساء يصل إلى ثلثى العمل لكنهن لا يحصلن إلا على ثلث الأجور ولا يملكن إلا عشر الملكيات».

وفى ص ٥٩ – تحت عنوان : «المرأة تتفوق فى الرياضة البدنية» نُشر الآتى : الرياضة البدنية جزء لا ينفصل عن الرياضة الفكرية، فليس هناك انفصال بين العقل والجسم، والعقل السليم فى الجسم السليم.

هذا استعراض لمعظم المقالات التى جاءت فى مجلة نون عدد مايو ١٩٨٩ التى اتهمها الحكم والتقرير السرى لوزارة الشئون بأنها تعمل ضد الآداب وضد الشريعة وضد الإسلام.

وفيما يلى استعراض لمعظم المقالات التى جاءت فى النشرة عدد مايو ١٩٩٠ – التى أصابها ما أصاب سابقتها من الاتهامات .

نشرة تضامن المرأة العربية (مايو ١٩٩٠)

فى ص ٤–٧ مقال تحت عنوان : «ما العلاقة بين نقاب المرأة ومجلة بوردا الألمانية» يعرض المقال لنقد كتاب الشيخ بن باز «الحجاب والسفور فى الكتاب والسنة».

ونشر الآتى ص ٤ : «هالنى ماورد فى الكتاب من تناقض، إذ أن المؤلف يسعى فى حوالى ٢٣٠ صفحة إلى أن يؤكد على أن وجه المرأة عورة ويجب أن يغطى بالنقاب تماماً فيما عدا عيناً واحدة أو نصف عين، لكنه فى نهاية الكتاب يناقض نفسه ويطالب المؤسسات الإسلامية الرسمية وغير الرسمية أن تشترى صفحة أو أكثر من مجلة «بودرا» الألمانية للأزياء وذلك لعرض موديلات الأزياء الإسلامية المتعددة..

وفى ص ٧ نُشر الآتى : «فى مجلتنا «نون» لا ننشر أية موديلات لأزياء المرأة، لأن الاهتمام بعقل المرأة عندنا أهم. ولأن الفساد فى رأينا يبدأ بهذه الأزياء ، وهذه الموديلات المتعددة التى تضيع عمر المرأة ومالها، وتحولها من إنسانة إلى جسد يعرض سواء كان محجباً أو عارياً، ولهذا السبب نحن ضد العرى بمثل مانحن ضد النقاب والتحجب، إننا مع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأخلاق القوية والعفة النابعة من عقل المرأة وسلوكها. أما العفة السطحية المتعلقة بقطعة قماش فوق الوجه فلا علاقة لها بالعفة الحقيقية. فما فائدة أن تغطى المرأة وجهها، وعقلها مشغول طوال الوقت بإغراء الرجل عن طريق الموديلات والأزياء المتعددة ؟

فى ندوة العدد- ص ١٨ - ٢٢ - تلخيص لندوة ٢٤ فبراير ١٩٩٠ بالجمعية، عن المرأة والمستقبل، وهذا موضوع علمى تحدث فيه الأستاذان محمد سيد أحمد وراجى عنايت عن بعض الأفكار المستقبلية فيما يخص المرأة والفلسفة والأسرة والدين .. إلخ.

ونشر الآتى ص ٢٠ : على لسان الدكتور نبيل علوبة : لقد استفدت جداً من التحليل العميق للأستاذ محمد سيد أحمد ومن النظرة المستقبلية المتفائلة للأستاذ راجى عنايت. إننى متفائل لأننى أرى أن بلدنا يتقدم إلى الأمام، فالوضع اليوم يختلف عما كان عليه الوضع منذ خمسين سنة.

وفى نهاية الندوة، نشر الآتى على لسان الأستاذ محمد سيد أحمد :

«.. نقطة أخيرة تتعلق بمستقبل الأسرة، هناك ثوابت ومتغيرات فى الأسرة.. والثابت الوحيد فى الأسرة هو أن الأسرة تطرح ازدواجية ما، وفى أغلب الأحيان- ليس كلها- تتكون هذه الازدواجية من الرجل والمرأة... أما ماهو «ليس ثابتاً» أو ما هو متغير فى الأسرة فهو كل شئ آخر مثل الملكية، التربية، الموقع فى التاريخ .. إلخ.

وفى ص ٢٤ - ٢٥ تحت عنوان : «لجنة مصرية للدفاع عن الوحدة الوطنية يتحدث الموضوع عن الاجتماعات التى دعت إليها جمعية تضامن المرأة العربية والجمعية المصرية للتنوير لمقاومة الفتنة الطائفية بعد أحداث «أبو قرقاص».

ونشر الآتى : «فى الاجتماع الثالث الذى عقد مساء الخميس ٥ أبريل ١٩٩٠ حضر مئة وأحد عشر عضواً، انضموا جميعاً إلى الهيئة التأسيسية تحت التكوين، ليصبح عددها مئة وتسعة وأربعين عضواً، وتشكلت سكرتارية لمباشرة العمل، وثلاث لجان هى لجنة البحوث وتقصى الحقائق ولجنة الإعلام ولجنة الاتصال والعمل الجماهيرى، وتسهيلاً للعمل اقترح الحاضرون عقد اجتماعات الهيئة فى الخميس الأول من كل شهر، وقد قررت اللجنة إعداد ميثاق يعبر عن رؤية اللجنة المصرية للدفاع عن الوحدة الوطنية لقضية النزاع الطائفى المتزايد بين المسلمين والمسيحيين، ويرسم سياسات ملائمة لمواجهة هذا النزاع وإيقافه، ويصبح أرضية فكرية لتوحيد صفوف المثقفين حتى يمكن النهوض بالأمة ومواجهة الأخطار التى تتربص بها وتهدد مستقبلها. وأجمع الحاضرون على ضرورة عقد مؤتمر علمى فى أقرب فرصة ممكنة لبحث جذور الفتنة الطائفية ووسائل علاجها.

وفى ص ٢٤ - ٢٥، نشر أسماء أعضاء الهيئة التأسيسية وعددهم ١٤٩، ومنهم الدكاترة والأساتذة : إبراهيم سعد الدين- أحمد بدران- أمينة شفيق- جلال أمين- أحمد عبدالله- أبوسيف يوسف- حسن حنفى- رجب البنا- رفعت السعيد- زينب منتصر- زينب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شاهين- سونيا دبوس- سهير فتحى- سعد الدين إبراهيم- شهيرة الباز- شريف حتاتة- على الدين هلال- عبدالعظيم أنيس- عبدالباسط عبدالمعطى- كمال فهمى- فرج فودة- فهمى ناشد- فيليب جلاب- كمال الإبراشى- ليلى عبدالوهاب- مرسى سعد الدين- موسى صبرى- محمد أبو العينين- ميلاد حنا- ماجد عطية- منى قرشى- محمد عودة- مديحة دوس- منير فخرى عبدالنور- محمود التهامى- محمود أمين العالم- ملك زعلوك- محمد فايق- نوال السعداوى- ناهد رمزى- نعم الباز- نادية رمسيس- وحيد غازى- وحيد رأفت زكى- وليم سليمان قلادة- يونان لبيب رزق ... وغيرهم.

ومن ص ٢٦ - ٣٠ دراسة علمية عن الفتنة الطائفية، ونشر الآتى ص ٣٠ : «يتسم التفكير فى بلادنا عامة بأنه غير علمى وغير تاريخى وأن المناخ السياسى العام والمناخ التربوى والتعليمى العام لا يسمح للإنسان المصرى منذ الطفولة بحرية الجدل أو النقاش أو المقارنة بين الأفكار.. ولهذا يقف معظم الشباب والشابات فى مصر حائرين ذاهلين أمام التغيرات السريعة التى تحدث فى الخارج أو الداخل.. إنهم يحفظون عن ظهر قلب نصوصاً علمية أو سياسية أو دينية لا تسعفهم فى تفسير الظواهر الجديدة، ولهذا يقعون فريسة سهلة فى يد أى مجموعة داخلية أو خارجية توهمهم بحل مشاكلهم وتستخدمهم كأداة للضعف والبطش والتفرقة».

وفى ص ٣٤ - ٣٥ رسالة الجزائر عن يوم المظاهرات النسائية يوم ٨ مارس ١٩٨٩ بعد مرور سنة على انتفاضة النساء الجزائريات ضد الحملة لمنعها من الدراسة، والتعليم والعمل.

وفى ص ٣٧ - تحت عنوان : «أسمهان العلوانى»، نشر الآتى : «بعد سبعة وعشرين شهراً من بداية الانتفاضة مازالت النساء الفلسطينيات تتعرض إلى القهر الوحشى ومازلن يدفعن ثمناً غالياً بسبب مقاومتهن للسلطات الإسرائيلية.. ويتعرضن للضرب والتعذيب والتسمم بالغازات والقتل.. خلال السنتين الماضيتين قتل أكثر من ٧٣ امرأة.. وتعرضت الآلاف من النساء لإجهاض أو موت الأجنة فى بطونهن نتيجة التعرض المكثف للغازات الضارة».

وفى ص ٣٨ - ٤٠ تحت عنوان : «المسيح برئ» نشر الآتى ص ٣٩ تحت عنوان المساواة أمام الرب: «.. المسيح لم يفرق بين الرجل والمرأة. لم يأت بمعنى واحد يشير إلى وجوب الخضوع من طرف إلى طرف آخر، ولكن على العكس تماماً كان يتكلم بروح المساواة فى الرب»..

وفى ص ٤١ تحت عنوان : «التربية الخاطئة» نشر الآتى : «إلى الرجال الذين يتوارون خلف الإسلام وتعاليم ديننا الحنيف ويحاولون أن يغرسوا مفاهيم ومبادئ لا تمت بأى صلة إلى الإسلام.. فأين أنتم من القرآن الذى يقول : «وعاشروهن بالمعروف»... و«فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان».. وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يضرب امرأة من نسائه قط.. أليس الإسلام أيضاً هو الذى أعطى للمرأة حق الطلاق، وهذا ما حدث فى حياة الرسول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صلى الله عليه وسلم عندما جاءت له امرأة وقالت له إنها لا تشعر بأية عاطفة تجاه زوجها فطلقها منه.. وهكذا نجد أن هذه المشكلة خطيرة جداً، وهى الفهم الخاطئ للإسلام وتعاليمه، فهذا هو الإسلام ، إنه دين الرفق والمعاملة الحسنة... دين العدل والمساواة، فالإسلام آداب ومعاملات قبل أن يكون أحكاماً قاطعة... الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كان يساعد زوجاته على أعمال المنزل، ويخيط ثوبه، والرسول صلى الله عليه وسلم قدوة حسنة لنا فى كيفية توزيع العمل بين الرجل والمرأة فى المنزل، ولكى يحدث هذا لابد من تنشئة أطفالنا على هذه الروح، روح العدل والمساواة.

وفى ص ٤٤ – ٤٦ – تحت عنوان «مفاهيم جديدة فى قضية المرأة»، عن علاقة المرأة بالطبيعة والحفاظ على البيئة.

ونشر الآتى فى ص ٤٥: «فى الهند قامت النساء الفقيرات بحركة اسمها (CHIPKO) وتعنى بالهندية حركة «العناق»، بدأت هذه الحركة عام ١٩٧٠ بواسطة نساء هيمالايا ضد القوى المحلية والاستعمارية التى تقطع الأشجار من أجل الاستغلال والشركات الصناعية... وفى هذه الحركة ضحت بعض النساء بحياتهن من أجل إنقاذ الغابات وإصلاح الأرض ومقاومة الاستغلال، وقد اتسعت هذه الحركة اليوم فى الهند، وانضم إليها الرجال، وتقوم فلسفتها على فلسفة غاندى «المقاومة.. بدون عنف».

وفى ص ٤٨ – ٤٩ – تحت موضوع «امرأة كالصخرة» نشر عن نضال زوجة الزعيم الأفريقى نلسون مانديلا، وكفاحها ضد الحكم العنصرى فى بلادها وضد اضطهاد النساء، ونشر الآتى ص ٤٩ : «عندما كنت طفلة ظننت أن أرض بلادى ملك لنا. كنت أجرى بحرية فى السهول الخضراء.. عند شطآن الأنهر، وفوق التلال، فترسب فى يقينى أن الأرض التى أجرى فوقها لابد أن تكون أرضنا، ولكن عندما كبرت اكتشفت أن الرجل الأبيض يصر على أن بلادنا ليست لنا»..

وفى ص ٥١ تحت عنوان : «ثغرة اسمها المادة رقم ٢٩١» وهو موضوع عن زيادة أحداث الاغتصاب والخطف، وقصور المادة ٢٩١ بالقانون الجنائى عن الردع، إذ أنها تنص على أنه «إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما».

ونشر الآتى ص ٥١ : «هذه المادة تفتح طريق الهروب لأى ذئب بشرى ينهش الحرمات ويهرب بالزواج إذا ضبط» .

وفى ص ٥٢ – ٥٣ : تحت عنوان «النساء الخضر يزرعن عالماً جديداً» موضوع عن قانون المساواة الجديد الذى تقدمه لأول مرة نساء حزب الخضر فى ألمانيا تحت اسم «قانون عدم التفرقة».

وفى ص ٥٣ تحت عنوان : «الإيدز مرض نقص المناعة» موضوع علمى عن هذا المرض ونوع الڤيروس الذى يسببه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى ص ٥٦– ٥٧ : «رسالة المغرب» تحت عنوان «المؤتمر الوطنى الأول لاتحاد العمل النسائى» (فى المغرب) من ٩– ١١ مارس ١٩٩٠ يبدأ فيه المقال بالآتى : «المؤتمر الوطنى الأول لاتحاد العمل النسائى يطالب بـ :« احترام حق العمل فى الشغل والتكوين وإلغاء كل عمليات الإقصاء الصريح والضمنى على أساس الجنس، وضمان حقوق المواطنين فى العمل والحياة الكريمة...»

وفى ص ٦٦ تحت عنوان : «اتفاقية حول حقوق الطفل»، عن تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٨٩، نشر فيها الآتى : «فهناك حوالى ١٠٠ مليون طفل يعيشون مشردين أغلبهم محكوم عليهم بقضاء حياتهم فى الشوارع، يشتغلون بأعمال شاقة أو ينتزعون قوتهم عن طريق ممارسة شتى أنواع الجرائم والبغاء».

وانتهى المقال بالآتى : «على الرغم من وجود القوانين التى تتحكم فى عمالة الأطفال فإن عمل الأطفال فى البلاد النامية مستمر لأنه يتوقف على الوضع الاقتصادى للأسرة، ويصل الأمر فى بعض بلاد أفريقيا إلى أن نسبة الأطفال تمثل ١١٪ من القوى العاملة..» (وثيقة رقم ٢٠ تضم نماذج من المقالات المنشورة بمجلة نون والنشرة).

فى كل عدد من أعداد المجلة والنشرة كانت المبادئ العشرة التى أشرنا إليها سابقاً تنشر فى الصفحة الأخيرة الداخلية للغلاف تحت عنوان : «من نحن»

فهل يمكن لأحد أن يتهم مثل هذه المجلة أو النشرة بأنها ضد الإسلام أو الشريعة أو الآداب العامة ؟!

لقد أصبحت مجلة «نون» مجلة نسائية رائدة فى البلاد العربية، ولهذا صدرت «نون» الجزائرية، أصدرتها المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بالجزائر بالتعاون مع فرع تضامن المرأة العربية الجزائرى الذى ترأسه الدكتورة فائقة مجاهد.

ومجلة «نون»، أو النشرة الداخلية التى حلت محلها بعد العدد الرابع، تصدرها الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية لا الجمعية المصرية، وهى تشبه الدوريات التى تصدرها الجمعيات الدولية الأخرى، مثل: منظمة التضامن الآسيوى الأفريقى، واتحاد الكتاب الآسيوى الأفريقى، ومنظمة البلاد الأفريقية، والمنظمات العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب. وقد حاولت الجمعية الدولية الحصول على ترخيص بإصدارها من المجلس الأعلى للصحافة حتى تستطيع أن توزعها على الكافة، وعندما رفض المجلس منحها هذا الترخيص، حولتها إلى نشرة داخلية بدون اسم ويقتصر توزيعها على الأعضاء.

وقد صدر من مجلة «نون» والنشرة ثمانية أعداد من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩١، ويقوم الأستاذ الدكتور حسن حنفى رئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة (وعضو جمعية تضامن المرأة العربية) بعمل دراسة كاملة عن هذه الأعداد الثمانية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويكفى الإطلاع على بعض مقالات المجلة والنشرة لندرك ذلك الحرص على جوهر الأخلاق، وعلى رفع الحجاب عن العقل من أجل المعرفة والفهم، وعلى اعتبارالمرأة إنسان له عقل وليس مجرد جسد.

مما سبق نرى أن مجلة نون أو النشرة لم تكن ضد الإسلام؛ بل العكس هو الصحيح. لقد أردنا أن نقدم ثقافة علمية ودينية رفيعة المستوى تحارب الأسلوب العتيق الذى يجعل من الدين وسيلة لتخويف الأطفال.

فالإيمان الحقيقى ينبع من حب الله وليس من الخوف منه. إن أسلوب التخويف فى التربية الدينية يؤدى إلى الإرهاب والعنف. والدين الحقيقى لا يفرق بين إنسان وإنسان، وجميع الأديان تدعو إلى العدل والحرية والحب. والإسلام يحض على استخدام العقل وطلب العلم والمعرفة، كما أنه ينادى بالشورى والحوار وتبادل الأفكار، وحرية اختيار العقيدة.

لذلك فمن أسباب التخلف الثقافى فى بلادنا الجمود والتعسف فى تطبيق مبادئ الإسلام دون مراعاة لظروف المكان والزمان والأفراد والإمكانيات.

إن الله يخاطبنا بالعقل والمنطق والأخذ بالعلل والأسباب، ويدلل دائماً بما هو محسوس ومعقول.

والإسلام هو **دين الاجتهاد والإبداع** فى التفكير. لكن عدداً كبيراً من رجال الدين يعادون الاجتهاد، ويعتبرونه نوعاً من الكفر، كما أنهم يتجاهلون القضايا والمشاكل الكبرى التى يعيشها أغلب الناس مثل الفقر والغلاء والبطالة والمخدرات والديون الأجنبية، وينشغلون بقضايا هامشية مثل الزى الإسلامى أو الحجاب أو النقاب أو طول الشعر والذقون.

ويضم الملحق بعض هذه المقالات التى بتر منها السيد المدير العام فى تقريره (السرى جداً) بعض أجزاء، ولا يمكن لأحد بعد أن يقرأ هذه المقالات إلا أن يدرك أننا مع جوهر الإسلام وحقيقته من حيث الحرص على جوهر الأخلاق وليس مجرد السطح.

وإذا تصفحنا أعداد المجلة والنشرة (الثمانية) التى صدرت من مايو ١٩٨٩ حتى مايو ١٩٩٠ نجد أن أغلب المقالات تحث المرأة على العلم، والتبحر فى أمور الفلسفة والتاريخ والثقافة والفنون والإبداع. وكذلك الاهتمام بقضايا النساء العربيات، ومنهن الفلسطينيات اللائى قدن الانتفاضة فى الأرض المحتلة، فاستشهد بعضهن ودخلت أخريات سجون إسرائيل. والحركة النسائية فى الجزائر والمغرب والسودان .. إلخ. ودراسات تاريخية عن الحركة النسائية فى مصر، وكفاح درية شفيق، وعائشة التيمورية، والمرأة ورغيف الخبز، ومقالات ضد الموضة والماكياج، وإضاعة المال فى شراء المساحيق والزينة، وتحقيقات صحفية ضد الاتجار بالجنس أو سوق الرقيق. ومئة ألف امرأة ضحايا سماسرة الزواج فى مصر، وصراع المرأة الأردنية لدخول البرلمان، والنساء فى شيلى يقاومن الدكتاتورية، والمرأة فى أرتيريا، وصورة المرأة فى الشعر العربى القديم، ومن أجل نقد نسائى أدبى، التعليم وبنات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الريف، وموضوع علمى عن كيف بدأت الحياة فى الأرض، نضال العاملات فى الجنوب الأفريقى، والفتنة الطائفية .. منهج التفكير التاريخى وصانعات التاريخ، والتربية الخاطئة، الرأى والرأى الآخر، أزمة الخليج والاستعمار الجديد، .... وهكذا» .

ومن يهدد السلام الاجتماعى فى مصر ؟

وماذا فعلت جمعية تضامن المرأة العربية أو مجلتها أو نشرتها لتهديد السلام الاجتماعى فى مصر ؟

وهل يمكن لأحد أن يتهم الجمعية بأنها تضر بمصالح البلاد، وتهدد السلام الاجتماعى فى حين أنها كانت تبادر دائماً للعمل على مقاومة الفتنة التى كانت تهدد وحدة الوطن والسلام الاجتماعى ؟!

وعكس ما جاء فى التقرير (السرى جداً) لوزارة الشئون الاجتماعية، فإن جمعية تضامن المرأة العربية كانت تلعب دائماً دوراً ريادياً من أجل وحدة الوطن أو السلام الاجتماعى.

فقد بادرت جمعية تضامن المرأة العربية بالتحرك الشعبى فى مواجهة هذه الفتنة عام ١٩٨٧، ودعت إلى اجتماع شعبى كبير بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (تحت التأسيس)، وعقد الاجتماع فى القاعة الكبرى لجامعة الدول العربية يوم ٢٣ مارس ١٩٨٧ وحضره مايقرب من ٤٠٠ شخصية من المثقفين والمفكرين فى مصر، رجالاً ونساء، مسلمين وأقباط. ووصل منصة الاجتماع عدد من الرسائل من كبار الكتاب فى مصر منهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهم.

وبعد أحداث «أبو قرقاص» عام ١٩٩٠، بادرت جمعية تضامن المرأة العربية مع الجمعية المصرية للتنوير بعقد اجتماع كبير فى مقرها، حضره ما يقرب من مائتى شخصية عامة من مختلف الأحزاب والاتجاهات للدفاع عن الوحدة الوطنية. عقد الاجتماع يوم ٢٢ مارس ١٩٩٠ وتلته عدة اجتماعات أخرى، ثم تشكلت الهيئة التأسيسية للجمعية المصرية للوحدة الوطنية من ١٤٩ شخصية مصرية من الرجال والنساء.

وقد انتخبت الهيئة التأسيسية مجلساً يتكون من :

(١) د. عاصم الدسوقى – رئيساً.

(٢) د. نوال السعداوى – نائب رئيس.

(٣) المستشار وليم قلادة – نائب رئيس.

(٤) د . فرج فودة – سكرتيراً عاماً.

(٥) ا . ماجد عطية – سكرتيراً عاماً مساعداً.

(٦) د. على فهمى – أمين الصندوق.

(٧) د. ميلاد حنا – عضواً.

(٨) د. حازم الببلاوى – عضواً.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٩) د. جلال أمين – عضواً.
(١٠) د . يونان لبيب رزق– عضواً .
(١١) أ . محمد عودة – عضواً.
(١٢) أ . نادية رمسيس – عضواً.
(١٣) د. شهيدة الباز – عضواً.
(١٤) أ . نعم الباز – عضواً.
(١٥) د. حسن حنفي– عضواً.

وكان يمكن لهذه المبادرة الشعبية غير الحكومية أن تلعب دوراً كبيراً لعلاج تلك المشكلة التى بدأت تتزايد بشكل خطير وتهدد السلام الاجتماعى فى مصر.

لكن وزارة الشئون الاجتماعية تربصت لهذه المبادرة وقتلتها فى مهدها عن طريق رفض إعطائها التصريح الرسمى أو التسجيل اللازم للعمل والنشاط. فمن الذى يهدد السلام الاجتماعى فى مصر ؟!

ومن الذى يعرقل المبادرات الشعبية للمشاركة فى حل المشاكل التى يتعرض لها الوطن؟

وهل يمكن علاج ما سُميت مشكلة الفتنة الطائفية عن طريق الأمن والبوليس ؟!

وهل يمكن أن تحل أى مشكلة دون أن نعرف أسبابها الحقيقية ؟ ونسأل أنفسنا لماذا؟ هل التساؤل مُحرّم ؟!

إن قاموس الآداب العامة منذ طفولتنا يعتبر كلمة (لماذا) مُحرّمة. والطفل الذى يسأل كثيراً مشاغب وقليل التربية. وإذا سأل الطفل سؤالاً فقد يكون الجواب صفعة أو كلمة توبيخ أو على الأقل الصمت.

إن معظم مشاكلنا وأزماتنا ليست إلا أسئلة لم نحاول الإجابة عنها أصلاً، لأننا نخاف منذ الطفولة من التساؤل؛ خاصة إذا كان الأمر يتعلق بسلطة أكبر منا، وبالتالى تعودنا على عدم التساؤل أو اعتبار التساؤل نوعاً من قلة الأدب، وعدم مراعاة الآداب العامة.

ولأن المعرفة تبدأ بالسؤال، فقد فقدنا الوعى بأهمية أن نسأل لنعرف، واكتفينا بعلاج ظواهر المشاكل دون أسبابها، أو خلق أسباب وهمية لأزمات حقيقية.

وفى هذه المشكلة الملحة المتكررة التى أطلق عليها الفتنة الطائفية والتى تهدد السلام الاجتماعى فعلاً، ماذا حدث؟ وكيف عولجت؟ عن طريق الأمن والبوليس أم عن طريق البحث عن أسبابها الحقيقية وعلاجها؟!

لم نكن نرى أن سياسة الأمن أو البوليس ، أو سياسة التغطية على الأسباب الحقيقية للأزمة هى الحل الصحيح.

كنا نرى أن الأمر يحتاج إلى وعى ومعرفة وصدق وصراحة فى معالجة الأمور، وأن تدهور الوضع الاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى من أهم الأسباب المفجرة للأزمة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأن علاج هذه الأسباب هو مسئولية السلطة الحاكمة، ومسئولية الجمعيات الأهلية والشعبية. ولكن وزارة الشئون الاجتماعية وقانون الجمعيات كان يقف دائماً عقبة أمام أى نشاط.

كنا ندرك أن الفقر والبطالة يدفعان أعداداً متزايدة من الشباب المصرى إلى اليأس والإحباط وعدم القدرة على العمل أوالسكن أو الزواج أو حتى الترفيه البرئ.

وإلى من يلجأ هؤلاء إذا عجزت السلطة الحاكمة عن تلبية حاجاتهم الضرورية؟ ألا يلجئون إلى السلطة الدينية الأعلى وهى اللّه؟!

وكيف تعالج السلطة الحاكمة هذه المشكلة؟! عن طريق الأمن والبوليس؟ عن طريق تملق بعض الجماعات الدينية ضد جماعات أخرى دينية؟! أى إحداث فتنة داخل الفتنة! على غرار «فرق تسد»! أو عن طريق سحب سجادة الدين من تحت أقدامهم بمضاعفة الجرعات الدينية فى أجهزة الإعلام والصحف؟

عن طريق تقديم كباش فداء لإرضاء بعض الجماعات الدينية المسيطرة داخلياً أو فى بلاد النفط ؟!

يكفى أن نقرأ جزءاً من التقرير (السرى جداً) الذى كتبه السيد المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية لندرك أن جمعية تضامن المرأة العربية أو مجلة نون قد أصبحت كبش فداء تقدم لإرضاء بعض القوى السياسية والدينية. ويحاولون حصرها فى قلة قليلة يطلق عليها اسم القلة «المنحرفة»، وفى عهد السادات أطلق عليها «قلة مشاغبة» أو «انتفاضة حرامية» أو «قلة متآمرة على صلة بجهات أجنبية» .

إن المشكلة فى جوهرها ليست قلة منحرفة وليست مجرد عداء بين بعض المسلمين وبعض الأقباط فى الصعيد، ولكنها مشكلة عامة خطيرة، تشمل قطاعات تتسع من الشعب المصرى.

وتحاول أجهزة الأمن أن تصور هذه المشكلة العامة على أنها مشكلة محدودة قاصرة على عداء ما، بين أسرة مسلمة وأخرى مسيحية، وهكذا يقدم بعض الأقباط كباش فداء لتمرير الأزمة، ووضع المرهم على الجروح. يصبح «العدو» هو « القبطى» وليس ذلك الفقر العام، أو الظلم العام المسئول عنه السلطة الحاكمة. يصبح «القبطى» العدو الأسهل منالاً !!

كبش الفداء والأحكام المعكوسة :

كبش الفداء يكون دائماً الأضعف، من الأقليات أو من الجنس الآخر الذى لا يحميه القانون أو الشرع. وهكذا تصبح «المرأة» كبش فداء أيضاً.

وكم قرأنا على لسان المسئولين فى الدولة، وغير المسئولين عن الأزمات التى نمر بها – سواء كانت مخدرات وإدمان أو فساد الأخلاق أو رشوة أو انحراف الأبناء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والبنات أو الاغتصاب – قولهم أن سببها هى «المرأة» لأنها لا ترتدى الحجاب، أو النقاب، أو لأنها تخرج من بيتها إلى العمل، أو لأنها تؤلف الكتب وتنشئ الجمعيات النسائية التى تحاول تحرير المرأة.

تصبح كلمة تحرير المرأة ضد الأخلاق والآداب العامة. بل إن مجرد الدفاع عن حق المرأة السعودية فى قيادة سيارتها يعتبر انحرافاً أخلاقياً جسيماً، وهكذا تقدم بعض القيادات النسائية فى بلادنا كباش فداء.

وأنا أعلم أننى أصبحت كبش فداء فى هذه المعركة غير المتكافئة. وأننى الخاسرة فى هذه المعركة التى لا أملك فيها إلا قلمى.

لكن ماهى معايير المكسب والخسارة؟! هل إذا خسرت نفسى وكسبت العالم أصبح الرابحة؟! بالطبع لا!

وكم تنقلب الأحكام رأساً على عقب لمجرد موت الحاكم. خلال حكم السادات كتب أحد كبار النقاد فى مصر مقالاً يهاجم أعمالى الأدبية فى عام ١٩٧٩ ويقول إنها لا تساوى شيئاً. بعد موت السادات انقلب هذا الناقد على عقبيه وكتب مقالاً فى عام ١٩٨٥ يجعلنى واحدة من أهم الكاتبات العربيات، بل فى العالم أجمع، ولكن بعد حرب الخليج انقلب هذا على نفسه وأعلن فى إحدى الصحف عام ١٩٩٢، أن مصر لن تنجب كاتبة واحدة لها قيمة، وحين واجهه بعض الصحفيين بالسؤال، وماذا عن نوال السعداوى؟ صمت طويلاً ثم قال: إن ماتكتبه لا يدخل ضمن الإبداع النسائى، وقد نالت شهرتها لأنها تكتب عن «الجنس» ، ومط شفتيه علامة أن «الجنس» شئ مقزز.

وقد التقيت صدفة بهذا الناقد الكبير، وأنا أمشى فى شارع قصر العينى، فسلم علىّ وقال لى بعض المديح (أو النفاق)، وحين سألته عن الكتب التى قرأها لى، اكتشفت أنه لم يقرأ كتاباً واحداً. ظل يجهد ذاكرته ويتطلع نحو السماء ساعياً إلى تذكر عنوان واحد لكتبى فلا يجد. لم يكن قد قرأ شيئاً على الإطلاق، إلا بعض المقالات عنى فى الصحف.

إن صورة هذا الناقد الكبير تطالعنا كل صباح فى إحدى الصحف المصرية الكبرى. وهو فى نظر السلطة الحاكمة وأجهزة الثقافة والإعلام أحد قادة الأدب والفكر وواحد من الذين يشكلون الرأى العام فى مصر والعالم العربى.

وقد كان يوسف إدريس زميلاً لى فى كلية الطب، وبعد أن اشتهر اسمه فى عالم الأدب قال لى : مشكلة نوال السعداوى أنها لا تعرف كيف تتعامل مع مؤسسة الرئاسة؟! ولا يمكن أن تحصلى على لقب «كاتبة كبيرة» دون ضوء أخضر من هذه السلطة العليا!!

ولم آخذ أبداً بنصيحة زميلى يوسف إدريس، وهو أديب قدير، وقد أصبح أديباً قديراً دون حاجة إلى مؤسسة الرئاسة؛ بل إنى أعتقد أن إنتاجه الأدبى قد شح إلى حد كبير منذ بدأ يتبع تلك النصيحة التى أبداها لى.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إن الأديب أو الأديبة ليس فى حاجة إلى لقب «كاتب كبير»، وليس فى حاجة إلى جوائز من الدولة، أو أى جوائز أخرى وإن كانت هى جائزة نوبل.

فوجئت بعد موت السادات وبعد خروجى من السجن برسالة رسمية تدعونى لحضور حفل يقدم لى فيه وزير الثقافة جائزة أطلق عليها «جائزة الريادة فى المجال الأدبى والثقافى»[1].

ولم أحضر الحفل. وغضب علىّ بالطبع وزير الثقافة وموظفى الدولة. ولكن الأصدقاء والصديقات اعتبروا غيابى عن الحفل وساماً فوق صدرى.

الطريق الصعب:

الطريق الذى أسير فيه ضد التيار السائد طريق صعب بلا شك، لكنى أتبع المثل الذى سمعته من أبى وأنا طفلة : «احترمت نفسى حين خيرتها بين السهل والصعب فاختارت الصعب».

هذا ماجناه أبى علىّ، وقد جنيت أيضاً على أبنائى وبناتى وكل من قرأ كتبى. لكنى أقول لهم : الطريق صعب لكنه ممتع.

هل هناك شئ أكثر إمتاعاً من أن يشعر الإنسان أنه قادر على إلقاء حجر صغير فى الماء الراكد؟!

أن يحرك العقول كى تفكر بطريقة جديدة ، وأن يحرك القلوب كى تشعر وتحس بما حولها من قيود وظلم ؟!

ربما هو حلم من أحلام الطفولة أن يصبح العالم من حولى أكثر جمالاً وأكثر عدالة. إنه أجمل الأحلام وأعزها على نفسى، ولست مستعدة لكى استبدل بهذا الحلم مال الدنيا أو زينتها أو عروشها !

أى حلم خطير ! فهو يكشف عن بؤر الفساد فى المجتمع. وهو يعرض صاحبته أو صاحبه للمطاردة أو الإدانة أو الاتهام.

وهل أنا وحدى التى تعرضت لهذه المطاردة؟! ألسنا نرى معاول الهدم والإدانة والاتهام والتشكيك تتناول معظم الرموز الفكرية فى بلادنا وخاصة المستنيرين منهم والمبدعين ؟!

وهذا الكتاب الذى أقدمه الآن ليس إلا نداء واضحاً وصريحاً للعقول الواعية فى بلادنا. أن يقفوا مع أنفسهم وقفة تأمل. أن يتأملوا ما يحدث فى بلادنا من قيم معكوسة ومطاردة لكل صاحب فكر أو صاحبة فكر. أن يعيدوا النظر فى موقفهم. أهو موقف الصمت ؟ وأن يعيدوا

---

(١) أنظر مقال صلاح حافظ بجريدة الجمهورية فى ٨ /١٢/ ١٩٨٣، وضمن ملاحق الكتاب.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النظر فى تلك القوانين المتعارضة مع الدستور مثل قانون الجمعيات وقانون الصحافة وغيرها من القوانين المقيدة للحريات.

إذا لم يكن لنا رأى فماذا يكون ؟

إن جمعية تضامن المرأة العربية المشهرة بوزارة الشئون الإجتماعية، جمعية أهلية غير حكومية، فلماذا تعاقب الجمعية إذا عبرت عن رأى مخالف للأجهزة الحكومية؟! وما الفرق بين جمعية أهلية غير حكومية ومؤسسة حكومية ؟!

وإذا كان الدستور المصرى يعطى المصريين والمصريات حق إبداء الرأى الحر المستقل فكيف يأتى قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فيسلب من المصريين والمصريات هذا الحق لمجرد أنهم أصبحوا أعضاء فى جمعية أهلية ؟!

وإذا كان الرأى الذى تعبر عنه الجماعة أو الفرد مجرد رأى، استخدمت فيه الوسائل المشروعة مثل الكتابة مثلاً أو القلم وليس السيف أو الجنازير الحديدية فماذا يُغضب وزارة الشئون الاجتماعية فى هذا؟ وكيف يمكن لهذه الوزارة أن تحّرم المجادلة فى الأمور السياسية والدينية، مجرد المجادلة، لأن هناك بنداً (رقم ٣) من اللائحة الأساسية لقانون الجمعيات يقول هذا؟ وإذا كان هذا البند قد كتب فى عام ١٩٦٤، أى منذ ثلاثين عاماً تقريباً، فلماذا يظل هذا البند موجوداً؟

ولماذا تطبق وزارة الشئون هذا البند على جمعية دون الأخرى ؟ ومَن الذى يحدد ماهو الممنوع ؟ وماهو غير الممنوع من الأمور السياسية والدينية ؟!

هل إذا قلنا أن تعدد الزوجات يؤدى إلى تفكيك الأسرة وتشريد الأطفال، فإن معنى ذلك أننا ضد الشريعة وأننا وقعنا فى المحظور؟!

وهل إذا قلنا أن النظام العالمى الجديد يكيل بمكيالين، لأنه يطبق الشريعة الدولية على العراق وليبيا ولا يطبقها على إسرائيل، فإن معنى ذلك أننا ضد مصالح بلادنا وأننا وقعنا فى المحظور؟! وإذا تساءلنا عن المستقبل فهل معنى ذلك أننا ضد الإسلام؟!

إن المستقبل ليس هو الغيب المجهول الذى إذا حاولنا استكشافه أصبحنا كافرين وضد الشريعة. فالدين الإسلامى طلب منا استخدام عقولنا لنصنع لأنفسنا مستقبلاً أفضل أكثر عدالة وحرية ومعرفة.

واستكشاف المستقبل يبدأ بالتساؤل ماذا نفعل فى الغد؟ هذا السؤال ليس اجتراء على الدين أو انتهاكاً لحرمة الغيب الذى هو من أمر الله، وإنما هو محاولة للمعرفة والفهم ودراسة الماضى والحاضر من أجل صنع مستقبل أفضل.

إن المستقبل ليس ثمرة تقع وحدها من فوق شجرة، ثم تسقط فى أفواهنا، دون أن نفعل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شيئا. بل هو الثمرة التى نصنعها بجهودنا كل يوم وكل خطوة وكل حركة، نقوم بها نحو الأمام أو نحو مزيد من المعرفة، والمعرفة لا تكون بغير الحرية.

وهل إذا نظمنا ندوة حول المرأة والمستقبل وتساءلنا مجرد سؤال: ماذا يكون عليه قانون الأسرة فى المستقبل ؟ هل نكون بذلك ضد الشريعة وضد الدين وأننا وقعنا فى المحظور؟

وماذ يبقى لنا- ونحن جمعية هدفها الأول حسب قانونها الأساسى هو عمل أنشطة علمية ثقافية دينية- إذا لم نناقش ما الذى نفعله لنضع مستقبلاً أفضل للأسرة والمجتمع؟!

وإذا لم يكن لنا رأى مختلف عن رأى وزارة الشئون فى هذه الأمور، فلماذا نكون جمعية ثقافية، ولماذا لا ننضم جميعاً إلى زمرة موظفى وزارة الشئون ؟

وإذا أرادت وزارة الشئون أن تحرمنا من حقنا فى المناقشة وإبداء الرأى الحر، فماذا يبقى لنا من كرامة الإنسان ؟

وهل هناك عبودية أكثر من أن يصبح الإنسان المصرى بلا رأى مستقل عن وزارة الشئون الاجتماعية؟! وهل يمكن أن تكون هناك أخلاق أو آداب عامة فى ظل هذه العبودية؟!

نحن نمر بأزمة طاحنة فى جميع المجالات ومنها المجال الثقافى والإعلامى، وعلينا ألا نقف مكتوفى الأيدى، مطبقى الأفواه، ثم بعد ذلك نلوم غيرنا ونتهمهم بالقصور.

لن يغير من أحوالنا إلا ما نفعله بأنفسنا. واللّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

أليست المعارضة مشروعة ؟

ولماذا تُحرّم وزارة الشئون علينا التعبير عن رأينا المخالف لرأى الحكومة؟ أليست الديمقراطية هى المبدأ الأساسى الذى تسير عليه الدولة المصرية؟ وهل يمكن أن تكون ديمقراطية حقيقية دون أن تمارس الهيئات الشعبية والجمعيات الأهلية حقها فى الجدل والنقاش؟

ثم كيف تقف وزارة الشئون الاجتماعية عقبة فى وجه أى مبادرة شعبية تهدف إلى وحدة الوطن أو الحرية أو الديموقراطية أو حقوق الإنسان ؟!

وقد تقدمنا بطلب لإشهار جمعية الوحدة الوطنية، لكن وزارة الشئون الاجتماعية رفضت إشهار الجمعية المصرية للوحدة الوطنية، ورفعنا قضية فى مجلس الدولة.

وقد رفضت وزارة الشئون الاجتماعية أن تشهر الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، وفى مايو ١٩٨٧ تقدم أمين عام الجمعية حينئذ (د. شريف حتاتة) بالأوراق اللازمة لإشهارها فى وزارة الشئون الاجتماعية، وفى يوم ١٩٨٧/١١/١٩ جاء الرد من مديرية الشئون الاجتماعية بالجيزة برفض إشهار الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، ورفعت قضية فى مجلس الدولة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا شك أن قانون الجمعيات رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤، والطريقة التى تدير بها وزارة الشئون الاجتماعية أمور الجمعيات فى بلادنا، يتعارض مع الدستور المصرى ومع مبادئ الديموقراطية والحقوق الأساسية للإنسان المصرى، فمن منا الذى يهدد السلام الاجتماعى فى البلاد؟! ومَن منا الذى يعمل ضد مصالح مصر؟!

الديموقراطية الشكليـــة:

إن نشوء المعارضة الشرعية فى بلادنا قد تم بقرار من السادات، وقد ألزمها أن تلزم حدوداً معينة لا تتجاوزها، وحين تجاوزتها بعد معاهدة كامب ديفيد، ضربها بيد من حديد، وأدخل السجون ما يقرب من ألفين من قيادات المعارضة فى مصر - رجالاً ونساء - خلال الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٨١.

ويتم كل ذلك تحت اسم الديموقراطية (على غرار الديموقراطية الغربية فى الولايات المتحدة التى جعلت من العنصرية قانوناً شرعياً للبلاد!!) فتصبح أجهزة الأمن وحدها هى الحامية للنظام، أو القوات المسلحة. وتصبح المعارضة الشكلية هى المعارضة الوحيدة الشرعية. فهى تعارض السلطة الحاكمة، لكنها لا تفقدها شرعيتها، بل تتعامل معها من خلال نظامها فتكسبها شرعية أكثر، وتضفى عليها قبولاً محلياً ودولياً، ويصبح دور المعارضة امتصاص الغضب الشعبى، أو خنق الأصوات الأخرى ذات الرأى المخالف.

لكننا نرى أن هذه الديموقراطية الغربية لا يمكن أن تغطى على الأزمات إلى الأبد.

وأحداث لوس أنجلوس الأخيرة خلال هذا العام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد هذا. إن الزنوج أو السود فى لوس أنجلوس (وغيرها من الولايات المتحدة الأمريكية) عاشوا الفقر والظلم والاضطهاد، وتفجرت حركاتهم من حين إلى حين منذ بداية القرن. ثم جاء حكم المحكمة بضرب السائق الزنجى الأسود، ليكون الدليل على أن الظلم أصبح قاعدة شرعية معترفاً بها.

وهكذا وقعت الأحداث فى لوس أنجلوس التى قرأنا عنها فى الصحف. والتى انتهت إلى لا شئ. مجرد صراخ المظلومين، لكن القانون الشرعى الظالم لا يزال موجوداً وسائداً.

والمشكلة هى الفقر والظلم معاً، أى التفرقة بين إنسان وإنسان على أساس اللون أو الجنس أو العرق، أو العقيدة. إنها القيم العبودية ذاتها التى حاربها المستعبدين على مدى العصور، وتجسدت ثوراتهم اليوم فى حركات الزنوج والشباب والنساء والفقراء من شعوب العالم، وخاصة ذلك العالم المسمى بالعالم الثالث فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

وإذا كانت جدتى الريفية التى لم تعرف القراءة قد رفضت العبودية والظلم منذ نصف قرن، فهل تأتى حفيدتها الدكتورة الأديبة والطبيبة فى نهاية هذا القرن، وتقبل ما لم تقبله الجدة الأمية ؟!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محاولات تشويه السمعة :

حين صدر قرار حل الجمعية، وبدأت بعض الأقلام تستنكر القرار فى الصحف، قادت وزارة الشئون حملة لتشويه سمعة الجمعية ورئيستها، سواء عن طريق النشر فى الصحف، أو عن طريق بعض التصريحات لعدد من كبار المسئولين.

عبر أسلاك التليفون تحدثت وزيرة الشئون الاجتماعية لأحد الزملاء من الشخصيات العامة المعروفة، والذى تصادف أن كنت معه حين كانت الوزيرة تتحدث معه عبر أسلاك التليفون، وحين وجه إليها السؤال عن كيف يمكن أن تحل جمعية مثل تضامن المرأة العربية لأسباب سياسية، فأنكرت تماماً أن قرار الحل يرجع إلى أسباب سياسية، وبينت أن المخالفات المالية والقانونية الجسيمة هى سبب الحل.

وبعد أيام قليلة من هذه الواقعة خرجت جريدة الأخبار فى صباح يوم ٢٩ يوليو ١٩٩١ تحمل بياناً شغل مساحة كبيرة تحت مانشيت كبير هو : «**لماذا حلت جمعية تضامن المرأة العربية؟**» والبيان موقع بالبنط الكبير من نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية وهو الذى أصدر قرار الحل باسمه (يوم ١٩٩٢/٦/١٥).

ويعلن نائب المحافظ فى البيان الصحفى قائلاً بالحرف الواحد: «ونود أن نحيط سيادتكم أن السبب الرئيسى لحل الجمعية هو المخالفات المالية والقانونية، وليست نواحى سياسية».(١).

ويعلن فى البيان قائلاً إن شكوى قد جاءته تقول إن للجمعية عدة حسابات بالعملة الحرة فى بنوك غير بنك الجمعية الرسمى المعلن بوزارة الشئون الاجتماعية، وإن لجنة شكلت لفحص هذا الموضوع، وأسفر هذا الفحص عن وجود حسابين للجمعية فى بنك مصر – فرع مصطفى كامل بالعملة الأجنبية والعملة المصرية، تعمدت رئيسة الجمعية إخفاءهما عن رقابة الشئون الاجتماعية، وإن جميع الأنشطة والحسابات والأموال الخاصة بهذه الجمعية، تم إبعادها عن رقابة الشئون الاجتماعية.

وقد أرسلنا رداً إلى جريدة الأخبار على هذا البيان الغريب، ونشر الرد فعلاً فى يوم ١٩٩١/٧/٢٩ (الصفحة الخامسة)، بعد أن حُذفت منه بعض أجزاء ولم يشغل إلا نصف مساحة البيان الحكومى تقريباً، واسم رئيسة الجمعية كتب بالبنط الصغير، لا تكاد تراه العين.

كانت حملة تقودها الأجهزة الحكومية، وصحافتها من خلال قنواتها المتعددة التى تملكها، لتصوير الأمر على أنه مخالفات مالية جسيمة، وليست سياسية !

---

(١) جريدة الأخبار – القاهرة – ٢٩ يوليو ١٩٩٢، الصفحة الخامسة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومع ذلك لم يصدق أحد من أصحاب العقول العادية (ولا أقول الذكية) مثل هذا الكلام فالعقل العادى يقول : إذا كانت هذه المخالفات المالية جسيمة بهذا الشكل، فلماذا لم تقدم رئيسية الجمعية، أو المسئولين فى مجلس إدارة الجمعية إلى التحقيق أو المحاكمة العلنية حتى تكون الإدانة صحيحة، وبالدلائل المادية وليس مجرد كلام إنشائى مرسل ؟

أما حكم المحكمة الإدارية لمجلس الدولة، والذى نُشر فى الصحف صباح يوم ٨ مايو ١٩٩٢، فقد قضى تماماً على هذه الشائعات، لأنه أورد ثمانية اتهامات، سبعة منها سياسية، وقد ذكرناها سابقاً.

كيف إذن أعلن السيد نائب محافظ القاهرة فى الصحف من قبل، أن أسباب الحل مالية وليست سياسية؟

وكيف صرحت وزيرة الشئون الاجتماعية عبر أسلاك التليفون أن المسألة مخالفات مالية جسيمة، وليست سياسية؟!

لقد جاءت التهمة الثامنة (وهى فتح حساب فى بنك مصر دون تصريح) لمجرد عدم إحراج وزارة الشئون الاجتماعية أو تكذيب بياناتها السابقة، وإن كانت التهمة واهية وبلا دليل، وقد جاءت على استحياء تتخفى فى ثنايا الاتهامات السبعة الأخرى، ولم يكن ممكناً للمحكمة الإدارية أن تفعل أكثر من ذلك، وأمامها الأوراق الرسمية المختومة بختم الدولة من وزارة الخارجية، والتى تثبت بالدليل القاطع أن الحساب فى بنك مصر قد فتح بناء على خطاب رسمى من إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية، بالإضافة إلى الأوراق الرسمية من بنك مصر، والتى تحمل تأشيرة السيد مدير عام الإدارة القانونية فى البنك والتى تؤكد أن الحساب قد فُتح بمعرفة وزارة الخارجية، ويتبع الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية، وهى جمعية مغايرة للجمعية المشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية، وبالتالى لا يسرى قرار التحفظ عليه.

وربما لأن محاولات تشويه السمعة قد فشلت تماماً فى هذا المجال، فقد بدأوا البحث عن اتهامات أخرى تسئ إلى السمعة، ومن هنا ظهرت فجأة تلك التهمة الجديدة التى لم تكن واردة من قبل وهى مخالفة الآداب العامة، مما قد يوحى لمن يسمع التهمة أن الأمر فيه ما يمس الشرف أو الأخلاق !

وهذه التهمة أيضاً لم تعش لحظة واحدة؛ بل إنها ارتدت إلى مصادرها وأساءت لهم.

فمن ذا الذى يصدق أننى بعد أربعين عاماً من الكفاح ضد الازدواجية الأخلاقية والمفهوم المحدود للأخلاق والآداب، وبعد أن قدمت للمكتبة العربية ثلاثين كتاباً أنشد بها الصدق والعدل .. كيف يمكن بعد كل ذلك أن يصدق أحد أننى أصدر مجلة ينشر بها مقالات ضد الآداب العامة ؟!

كما أن هذه المجلة قد طُبعت وقرأها الناس وأعجبوا بها، وهى موجودة بين أيديهم ليحكموا عليها بأنفسهم.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد اقترح علىّ أحد الزملاء من الشخصيات العامة المعروفة أن يحدد لى موعداً مع وزيرة الشئون الاجتماعية لمقابلتها.

وسألته : ولماذا أقابلها ؟

قال : لتشرحى لها الحقيقة.

قلت : وألا تعرف هى الحقيقة ؟

قال : ربما لا تعرف، وجاءتها معلومات عن الجمعية كاذبة.

قلت : ولماذا لم تتحقق من ذلك ؟ لماذا لم تطلبنى وتسألنى؟ ولماذا لم تطلب مجلس الإدارة كله وتسأله ؟ وكان فى إمكانها بعد التحقيق- وإذا ثبتت أية مخالفات- أن تعاقب المسئول ، فتعزل رئيسة مجلس الإدارة مثلاً، أو تحل مجلس الإدارة وتعين مجلساً أخر أو تعين مفوضاً على الجمعية.. إلخ، كان يمكن اتخاذ أى إجراء من هذه الإجراءات المتبعة مع الجمعيات. أما أن تُصدر قراراً بحل الجمعية هكذا، بدون كل هذه الإجراءات السابقة؟!

واقتنع زميلى بهذا الكلام. وقال : فعلاً، لك حق، لو كان هناك حرص على بقاء الجمعية واستمرارها لما صدر مثل هذا القرار، بدون تحقيق وبدون اتخاذ الإجراءات المتبعة فى هذا الشأن. قلت : إذا كان مجلس الإدارة مخطئاً مثلاً أو رئيسة الجمعية، فكيف يعاقبون جميع عضوات وأعضاء الجمعية- دون أدنى مسئولية عليهم- وكيف يحولون أموالهم إلى جمعية أخرى؟! ولماذا جمعية نساء الإسلام بالذات؟

وقال الزميل : هذا غير جائز قانوناً.

قلت : الأمر معروض على مجلس الدولة، وأرجو أن يصدر حكماً عادلاً.

قال : هذا غير محتمل.

قلت : لماذا ؟

قال : إن القوة هى التى تحكم وليس الحق.

قلت : لا أصدق.

قال : سوف ترين.

وفى لقاء بالصدفة مع صديقة قديمة تعمل فى الحياة العامة، ولها علاقات طيبة بإحدى الشخصيات الهامة، اقترحت علىّ أن ترتب لى موعداً معها لشرح القضية، لكنى لم آخذ بهذا الاقتراح أيضاً، وقلت إننى أريد أن تظهر الحقيقة عن طريق القضاء العادل، وليس عن طريق المقابلات الشخصية، أو اللجوء إلى وساطة الجهات العليا. وهنا ابتسمت صديقتى القديمة وقالت: أنت ياعزيزتى لا تعرفين شيئا عن الحياة العامة. الأفضل أن تكتبى روايات وقصصاً بدلاً من إضاعة وقتك فى تحرير النساء. ثم رفعت يدها إلى أعلى وقالت : مايت إز رايت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(Might is Right) وهى العبارة نفسها التى قالها الزميل السابق، وتعنى أن القوة هى التى تحكم وليس الحق، ولكنها قالتها بالإنجليزية.

وظل صوتها يدوى فى أذنى طول اليوم، وهى ترفع يدها وتقول : مايت إز رايت.

وفى الحلم رأيت نفسى طفلة تحلق بين الزرع الأخضر مع الفراشات البيضاء، وصوت فى أعماقى يردد كالغناء : رايت إز مايت !

وهكذا استطاعت الطفلة فى الحلم أن تعكس الآية، وتجعل الحق فوق القوة.

■■■

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وماذا عن حرب الخليج ؟

أول من يدفع وآخر من يأخذ:

لا تزال نتائج حرب الخليج غير واضحة المعالم، حيث أنها لم تنته بعد، وآثارها السلبية لا تزال قيد الدراسة والبحث .

إن حرب الخليج عام ١٩٩١ ليست إلا حرباً واحدة فى سلسلة من الحروب والأزمات تعرضت لها المنطقة العربية خلال هذا القرن، وزادت حدة بعد احتلال فلسطين ونشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

وأنا واحدة من النساء العربيات، ولدت فى بداية الثلاثينات، عشت هذه الأزمات التى تعرضت لها المنطقة.

ومن أسرتى الريفية الفقيرة فى القرية المطلة على النيل فقدنا عدداً غير قليل من الشباب الذين جندوا فى تلك الحروب المتتالية من حرب ١٩٤٨ حتى حرب الخليج ١٩٩١، مروراً بحرب ١٩٥٦ (الاعتداء الثلاثى على مصر) وحرب يونيو ١٩٥٦، و حرب ١٩٧٣، والبقية تأتى.

كلما سافرت إلى قريتى كفر طحلة، والتقيت بنعيمة ابنة عمتى فاطمة تسألنى هذا السؤال: ياترى فيه أخبار عن ابنى؟ ابنها هذا مفقود منذ حرب يونيو ١٩٦٧، ذهب إلى الحرب ولم يعد منذ خمسة وعشرين عاماً، وأصبح فى عداد الموتى، لكنها فى كل ليلة تحلم أنه يعيش أسيراً فى أحد سجون إسرائيل، وأنه سيعود إلينا يوماً.

وعمتى الأخرى التى فقدت ابنها فى العراق، وقريبة لى اسمها «رسمية» فقدت ثلاثة من أبنائها فى حرب الخليج، واحد قتل فى العراق، والثانى فى الكويت، والثالث فى السعودية. وكلما التقت بى تبكى وتقول بلهجتها العامية الريفية: مجنون مين ده اللى يخلى الشقيق يقتل شقيقه؟!

هذه القريبة «رسمية» تحسد عمتى، لأن ابنها الذى مات فى العراق جاءت جثته داخل صندوق، ودفن فى مدافن القرية بجوار جده وجدته. لكن رسمية لم تر جثة واحدة من جثث أبنائها الثلاثة. فالابن الأول كان فى بغداد حين سقطت آلاف القنابل فى الغارة الجوية. والابن الثانى كان فى الكويت، ودفن ضمن الجنود الأحياء الذين دفنوا إبان ما سميت بالمعركة الأرضية. والابن الثالث كان فى حفر الباطن بالسعودية ضمن الجنود الذين قتلوا بإحدى الصواريخ.

هل يمكن أن أتحدث عن حرب الخليج والنساء العربيات دون أن أذكر وجوه هؤلاء النساء الفقيرات الحزانى والثكالى اللائى فقدن أبناءهن سواء بالموت أو الأسر أو الفقدان وبلا أمل فى عودة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد قُتل (حسب الإحصاءات الأخيرة) مايزيد عن ٣٠٠ر٠٠٠ جندى عربى فى حرب الخليج وحدها. فمن هم هؤلاء الجنود؟ أليسوا هم أبناء النساء الفقيرات فى القرى والمدن الصغيرة.

وهل يذهب إلى الحرب أبناء الملوك أو الرؤساء أو الوزراء أو الطبقات الحاكمة أو الطبقات العليا ؟!

أليس الدفاع عن الوطن هو مسئولية أبناء الفقراء؟! وغنائم الحرب ومكاسبها إلى أين تذهب؟! هل يأخذ منها الفقراء شيئاً ؟!

كلما التقيت بنعيمة ابنة عمتى منذ فقدان ابنها فى حرب ١٩٦٧ تقول : والنبى يادكتورة تساعدينى أنا دايخة السبع دوخات.

كانت نعيمة- المرأة الريفية الفقيرة التى لا تعرف القراءة ولا الكتابة – قد سمعت أن تعويضاً ما يدفع عن المفقودين فى الحرب، وأرادت منى (بصفتى أعيش فى القاهرة ودكتورة متعلمة) أن أساعدها فى الحصول على التعويض.

ولكنى لم أستطع أن أساعدها فى شئ. أنا نفسى كنت أدوخ الدوخات السبع رغم كونى متعلمة ودكتورة.

أسباب الحرب:

لقد عبرت عن رأيى بوضوح فى الصحف المصرية والعربية، إننى أخالف الرأى القائل بأن حرب الخليج هى الحل الوحيد للصراع العراقى- الكويتى. كنت أرى ضمن الكثيرين من أصحاب الرأى أن الحل السلمى كان يمكن أن يكون لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، ولو استطاعت الأمم المتحدة أن تفرض رأيها على الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نشرت رأيى فى عدد من الصحف، وكتبت فى نشرة تضامن المرأة العربية (عدد نوفمبر ١٩٩٠) أقول :

«كم من مرة أجمع المجتمع الدولى والأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، على توقيع العقوبات على إسرائيل وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية، ومع ذلك وقفت الحكومة الأمريكية ضد هذه المؤسسات الدولية جميعاً، وأبطلت تنفيذ قراراتها. إن الحكومة الأمريكية توافق تماماً على احتلال إسرائيل لشعب فلسطين، وتعتبر هذا الغزو العسكرى لشعب آخر أمراً شرعياً تماماً. لكنها تتخذ موقفاً مناقضاً إزاء غزو العراق للكويت، وتسرع بقواتها العسكرية لتحرر الشعب الكويتى، وتفرض العقوبات الاقتصادية على حكومة العراق، بل تتعدى ذلك إلى تجويع الشعب العراقى كله. إن جميع الشعوب فى العالم تتحدث اليوم عن هذه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الازدواجية بما فيها الشعب الأمريكي ذاته، الذى يقول ساخراً : آه لو أن غزة بها آبار بترول». (ص ٢٨– نشرة جمعية تضامن المرأة العربية– نوفمبر ١٩٩٠).

أ – كان معروفاً أن هذه الحرب، هى حرب النفط الثانية بعد حرب ١٩٧٣، وأن جيش الولايات المتحدة الأمريكية وجيوش ما أُطلق عليهم الحلفاء، قد استعدت تماماً لقتل الآلاف أو الملايين من أجل البترول وتأمين مصالحها فى المنطقة العربية.

وبعيداً عن الشعارات الظاهرية التى رُفعت إبان الحرب مثل تحرير الكويت– حقوق الإنسان – الديموقراطية – الشرعية الدولية – تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.. إلخ، فقد كان مفهوماً تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد أوروبا الغربية ليست جادة فى هذه الشعارات، وإلا فلماذا تحمى أنظمة غير ديموقراطية لا تحترم حقوق الإنسان مثل السعودية والكويت؟! ولماذا تحمى أنظمة لا تحترم الشرعية الدولية ولا قرارات الأمم المتحدة مثل إسرائيل؟!

هذه القوى العسكرية الصناعية الغربية، وما أطلق عليها «الاستعمار الجديد»، لم تكن تنظر إلى المنطقة العربية إلا باعتبارها مخزناً للنفط، أو محطة بترول، يجب أن تأخذ منها ما تشاء من كميات فى أى وقت، وبالأسعار الرخيصة التى تحددها وليست التى تحددها الدول المصدرة للبترول التى أطلق عليها (OPEC).

ب – والمعروف أن أغلب الحكام العرب أو الحكومات العربية كانت جزءاً من هذه القوى المتعاونة مع الاستعمار الجديد، رغم الشعارات الظاهرية التى تنشر فى الصحف عن الوحدة العربية أو الإسلامية، وتحرير فلسطين ولبنان ومقاومة الاستعمار القديم والجديد والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.. إلخ.

ومن المعروف كذلك أن أغلب الحكومات العربية ترفع شعارات غير حقيقية، وأنها تعلن مالا تبطن، وأنها أنظمة استبدادية تبطش بمن يخالفها الرأى ، مجرد التعبير عن رأى مختلف.

هكذا ندرك أن حرب الخليج كانت لها أسباب خارجية (الاستعمار الجديد) وأسباب داخلية (دكتاتورية الأنظمة العربية، وتعاون أغلب حكامها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها).

لم تكن حرب الخليج فى صالح أية دولة عربية. إنها هزيمة لجميع البلاد بما فيها الكويت والسعودية.

أما هزيمة العراق فهى أشد، وأعتقد أن المسئول الأول عن هزيمة العراق هو حاكم العراق (صدام حسين)، فقد عرض الشعب العراقى لأهوال الحرب مع إيران، ثم كارثة حرب الخليج.

ومنذ البداية طالبنا بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وانسحاب جميع القوات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأجنبية من الخليج. وهذا واضح من البيان الذى أصدرته النساء العربيات فى ندوة الصحافة النسائية خلال سبتمبر ١٩٩٠، والذى قالت عنه وزارة الشئون الاجتماعية أنه مخالف للموقف الرسمى للحكومة المصرية.

جهود النساء لمنع الحرب:

خلال أزمة الخليج كنت عضواً فى الوفد النسائى العالمى – برئاسة مارجريت باباندرو– الذى زار العراق خلال الأسبوع الأول من يناير ١٩٩١، قبل وقوع الحرب مباشرة. دفعنا إلى ذلك حلم أشبه بالخيال، أن النساء يمكن أن تمنع وقوع الحرب.

لكن قرار الحرب كان قد صدر قبل ذلك بأعوام، ولم تكن هناك قوة فى العالم تمنع هذه الحرب، أو أى حرب سابقة أو لاحقة.

إنها خطة استعمارية منذ بداية هذا القرن تستهدف موارد المنطقة من البترول وغيره من الثروات الطبيعية.

وكم بذلنا من جهود طوال شتاء عام ١٩٩١ لنوقف الحرب التى بدأت خلال يناير. عقدنا فى الأسبوع الأول من فبراير مؤتمراً نسائياً دولياً كبيراً فى مدينة جينيف، دعا إليه الاتحاد النسائى العالمى للسلام و الحرية برئاسة أديث بالانتاى، وتقرر إرسال وفد نسائى إلى نيويورك لمقابلة السكرتير العام للأمم المتحدة، ومطالبته بالاستقالة لخضوعه للولايات المتحدة الأمريكية، وخرقه لميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على حل الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية وليس العنف.

وقام الوفد النسائى العالمى بعدة جولات فى أوروبا والولايات المتحدة، وعقدت الاجتماعات من أجل إيقاف الحرب. والتقى الوفد النسائى فى نيويورك بالسكرتير العام للأمم المتحدة خلال مارس ١٩٩١ برئاسة فرجينا سترومنبرج، وكتبت له رسالة أطلب منه الاستقالة فى ١٠ مارس ١٩٩٢، ولم نكف عن الحركة على مدى بضعة شهور.

وكانت المظاهرات فى الولايات المتحدة وأوروبا تنادى بإيقاف الحرب، وخرجت الآلاف من النساء والرجال والشباب والأطفال فى مختلف أنحاء العالم يهتفون : «أوقفوا الحرب!» لكن جميع هذه الجهود الشعبية ذهبت هباءا

ذلك أن القانون العالمى قائم على قانون الغابة: أن الغلبة لمن يملك السلاح العسكرى والقوة التكنولوجية، وليس لمن يملك الحق. إننا محكومون عالمياً بمؤسسة عسكرية صناعية ونظام طبقى أبوى يُطلق عليه اليوم اسم «النظام العالمى الجديد»، وهو ليس جديداً، بل هو قديم قدم الأنظمة الطبقية الأبوية منذ المرحلة العبودية.

وفى الحرب، أكثر الضحايا نساء وأطفال وفقراء، ومن الذى ذهب إلى حرب الخليج من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا أو غيرها من الجيوش الثلاثين؟! أليسوا هم أيضاً أبناء الفقراء فى تلك البلاد؟ ألم يكن أغلب الجنود الأمريكيين فى حرب الخليج من المجندين السود ومن آلاف المجندات من النساء الأمريكيات.

النساء والفقراء هما العملة الرخيصة فى الحروب والأزمات، أول من يدفع وآخر من يأخذ. سُنّة القانون الاجتماعى السياسى السائد فى عصرنا الحديث.

النساء السعوديات أثناء حرب الخليج :

حدث خلال حرب الخليج أن التحق عدد من الرجال السعوديين بالقوات المسلحة بجبهات القتال ضد العراق. وهكذا وجدت بعض النساء السعوديات أنفسهن وحيدات فى مواجهة المسئوليات التى كان يقوم بها الرجال، ومن أهم هذه المسئوليات توصيل الأطفال إلى المدرسة بالسيارة. كان الزوج هو الذى يقود السيارة أو سائق رجل بأجر مدفوع، حيث أن القانون السعودى يمنع المرأة من قيادة السيارة، ولا يسمح لها بالحصول على رخصة قيادة.

لكن الزوج ذهب إلى جبهة القتال، والسائق أيضاً جندوه فى الحرب ضد العراق. فهل يتخلف الأطفال عن الذهاب إلى المدارس أو تتولى المرأة قيادة السيارة بنفسها ؟!

وكانت المرأة السعودية ترى المجندات الأمريكيات، وهن يقدن السيارات ويقاتلن إلى جانب الرجال على حين تقبع هى وراء الحجاب، وتعجز عن قيادة سيارتها لتوصيل أطفالها إلى المدرسة، وتضطر إلى استئجار سائق أجنبى تدفع له راتباً ضخماً.

وهكذا وفى ٦ نوفمبر ١٩٩٠ خرجت حوالى خمسون امرأة سعودية فى مظاهرة سلمية يقدن سياراتهن، ويكتبن بياناً للسلطة الحاكمة يطالبن فيه برخصة قيادة سيارة.

وعن مظاهرة المرأة السعودية كتبتْ : «إن مظاهرة النساء السعوديات منطقية تماماً، وخروجهن إلى السيارات يقدنها بدون رخصة، ويطالبن برخص هو عين العقل والحكمة وعين الإسلام، وقد سمح الإسلام فى عهد الرسول للمرأة بقيادة الدابة وركوبها فى الحرب، وكم من امرأة مسلمة عظيمة ركبت الدابة وحاربت بالسيف وسقطت جريحة، فهل قيادة الدابة تعتبر من الإسلام وقيادة السيارة ضد الإسلام؟!، وما الفرق بين الدابة والسيارة؟ الفرق الوحيد أن الدابة أصبحت تدب بأربع عجلات، فما علاقة الإسلام بهذا مادامت المركبة تسير وتحمل المرأة، بل إن السيارة لها سقف!

وقد قرأت البيان الذى أصدره بعض المسئولين الرجال فى السعودية، ومنهم الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد) .. ياإلهى أى مناصب هامة يشغلها ليوجه الرأى العام فى السعودية !! يقول: «إن قيادة المرأة للسيارة يتنافى مع السلوك الإسلامى القويم الذى يتمتع به المواطن السعودى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الغيور على محارمه» . (ص ٢٩ ، نشرة تضامن المرأة العربية – عدد نوفمبر ١٩٩٠).

هذا هو رأى الشيخ بن باز ورؤيته للإسلام والسلوك الإسلامى القويم، وهذه هى الشخصية الدينية الكبيرة التى أشار إليها المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية فى تقريره ضدى وضد نشرة الجمعية !

ضحايا الحرب:

وقد بلغت المرأة العراقية درجة كبيرة نسبياً فى التعليم والعمل بأجر، لكنها ظلت هامشية فيما يخص القضايا السياسية الكبرى، ومنها الحرب. وقد عانت نساء العراق من حرب دامت ثمانى سنوات ضد إيران فقدن فيها الآلاف من الأبناء والأزواج والآباء والأخوة. أصبح عدد النساء فى العراق أكثر من عدد الرجال. وهكذا حدثت انتكاسة فى قانون الأسرة العراقى، الذى كان يمنع تعدد الزوجات، فإذا بقانون جديد يبيح تعدد الزوجات بعد الحرب ضد إيران.

أما نتائج حرب الخليج على نساء العراق وأطفالهن فأمر لا يمكن وصفه بكلمات فوق الورق. ولسوف يكشف التاريخ حتماً عن تلك القوى اللا إنسانية التى تحاصر شعب العراق (تحت اسم الشرعية الدولية والأمم المتحدة)، وتدفعه إلى الموت بسبب نقصان الطعام والماء والدواء.

وفى الكويت عانت النساء من حرب الخليج، وخاصة الفقيرات أو العاملات. أما نساء الطبقة الحاكمة من الأميرات فقد استطعن مع الأمراء أن يركبن الطائرات الخاصة ويهربن من مآسى الحرب، ويعشن حياة النعيم فى الفنادق (خمسة نجوم) فى باريس ولندن ونيويورك وجينيف والقاهرة وغيرها !

إن حق الانتخاب مكفول فى الكويت للرجال فقط فوق ٢١ سنة، القادرين على القراءة والكتابة فقط. وهؤلاء يعتبرون مواطنين من الدرجة الأولى، مقارنة بالآخرين الذين استوطنوا الكويت قبل سنة ١٩٢٠. وهذا يعنى أن ٤٪ فقط من سكان الكويت لهم حق الانتخاب، وكلهم من الرجال فقط.

إلا أن نساء الكويت أحسن حالاً من نساء السعودية اللائى ليس لهن حق قيادة سيارة فما بال حق الانتخاب! لكن نساء الطبقة الحاكمة فى السعودية كن أحسن حالاً من مثيلاتهن فى الكويت. ذلك أن حرب الخليج لم تدفعهن إلى الهرب بالطائرات خارج بلادهن.

وتمر المنطقة العربية بمحنة كبيرة إثر حرب الخليج. إلى جانب التمزق العربى وانفراط الوحدة العربية، فهناك الأزمة الاقتصادية الطاحنة والديون الخارجية، والتى كانت تعانى منها

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كانت مجلة «نون» أشبه ماتكون بالنشرة الداخلية لأعضاء الجمعية، لا تباع فى السوق ولا تحصل على إعلانات، وبالتالى كانت مواردها محدودة للغاية، ولم يصدر منها إلا ثمانية أعداد خلال عشرين شهراً (من مايو ١٩٨٩ حتى مارس ١٩٩١).

ومع ذلك، فقد استطاعت هذه المجلة أن تقلق السلطات فى العربية السعودية، وإذا كانت جريدة «صوت العرب» قد أغلقت بسبب خبر واحد نشرته عن السعودية؛ فما بال مجلة «نون» التى نشرت مقالين أو ثلاثة، أحدها ينتقد كتاباً من كتب الشيخ بن باز، أكبر شخصية دينية رسمية فى السعودية، والثانى يساند النساء السعوديات اللائى طالبن برخصة قيادة والتى وصف الشيخ بن باز سلوكهن بأنه ضد السلوك الإسلامى القويم، وتم فصلهن من أعمالهن[١].

وعن مظاهرة النساء فى السعودية كتب تقرير المادة ١٩ :[٢].

فى السادس من نوفمبر عام ١٩٩٠ قامت مجموعة مؤلفة من ٤٧ سيدة، وكلهن من عائلات سعودية مرموقة، بقيادة قافلة سيارات سارت فيها ١٥ سيارة فى شارع الملك عبدالعزيز بالرياض، وكن يطالبن بإنهاء الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، وهو حق مباح فى جميع الأقطار العربية الأخرى. وقد تدخل رجال الشرطة لمنع المطاوعة (هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) من اعتقال النساء على الفور. وبعد توقيفهن لمدة إحدى عشر ساعة، أجبرهن رجال الشرطة على توقيع تعهدات بألا يكررن مثل هذا العمل وأن يتحملن العواقب الناتجة عن تكراره إذا فعلن. كما أُجبر آباؤهن وأزواجهن على توقيع تعهدات مماثلة، وحملوا مسئولية أى تكرار لمثل هذا السلوك من قبل زوجاتهم وبناتهم، تحت طائلة الاعتقال والعقاب. فى أعقاب هذه المظاهرة قامت وزارة الداخلية بإعطاء الحظر - على قيادة النساء للسيارات - الصيغة الرسمية، وعللت ذلك بأنه مبنى على فتوى أصدرها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وهو السلطة الدينية الرسمية العليا فى البلاد، وعلماء كبار آخرون. أما النساء المتظاهرات ومنهن محاضرات جامعيات وصحفيات وموظفات فى القطاع العام، فقد تم فصلهن من وظائفهن[٣].

وقد اعتقل صالح العزاز مدير التحرير السابق للصحيفة يوم ٦ نوفمبر ١٩٩٠ حيث ادعت السلطات أنه أبلغ المراسلين الأجانب عن الاحتجاج الذى كانت النساء يزمعن القيام به مطالبات بحق قيادة السيارات، وأنه التقط صوراً لمظاهرة الاحتجاج[٤].

---

(١) تقرير المادة ١٩ ص ١٣ ، ١٤ ، ٢٧.

(٢) تقرير «المادة ١٩ القطرى» - أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١، ص ١٣ ، ١٤ تحت عنوان «مملكة الصمت- حق التعبير فى العربية السعودية».

(٣) المصدر السابق ص ١٤.

(٤) المصدر السابق ص ٢٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإذا كان الأمر كذلك، فماذا نتوقع لمجلة «نون» وجمعية «تضامن المرأة»؟! هذه الجمعية التى كان شعارها «رفع الحجاب عن العقل»، وهدفها تجميع النساء العربيات ليصبحن قوة سياسية واعية فعالة؟! أجل، فقد رفضنا العبودية والطاعة العمياء، ولهذا صدر القرار بحل جمعيتنا وتحويل أموالنا إلى جمعية نساء الإسلام، واختيار جمعية نساء الإسلام يدل تماماً على ماسبق أن دلّلت عليه، وأثر السعودية العربية فى كل هذا.

وإذا كانت جدتى الريفية الأمية التى لم تعرف القراءة والكتابة قد خالفت جميع السلطات فى زمنها بما فيها سلطة الصحافة وسلطة الخديوى، ورفضت أن تعترف بأن العبودية فضيلة، فهل يمكن لى أنا حفيدتها المتعلمة والتى أصبحت طبيبة وكاتبة ، هل يمكن أن أجعل من العبودية أو الطاعة العمياء فضيلة من الفضائل؟!

وإذا كنت قد فقدت منصبى عام ١٩٧٢، ودخلت السجن عام ١٩٨١، وأصبحت ضمن القائمة السوداء والرمادية على مدى ربع قرن، وفقدت أيضاً مدخرات عمرى من حقوقى عن الكتب العربية والمترجمة فى يوليو ١٩٩١.

وإذا كانت سمعتى الوطنية والأدبية قد شُوهت فى عهد السادات وأصبحت فى قائمة الخونة للوطن، وإذا كانت شرائط الكاسيت فى السعودية قد خرجت إلى العالم العربى والعالم أجمع[١] تندد بتلك الزنديقة نوال السعداوى التى تحارب الإسلام ووضع اسمى ضمن القائمة السوداء، أو المباح دمهم، مع خمسين آخرين من قادة الفكر والأدب فى بلادنا العربية[٢].

وإذا كانت بعض الصحف المصرية الحكومية الكبرى ومنها جريدة الأهرام، قد بدأت تنشر فى باب بريد الأهرام رسائل بأسماء حقيقية أو مستعارة، عن تلك الكاتبة نوال السعداوى، التى ظهرت فى فيلم بريطانى أو هولندى أو فرنسى، وأساءت إلى سمعة مصر[٣].

أما جريدة النور- التى تصدر بالقاهرة- وغيرها من الصحف التى تسمى نفسها إسلامية، فقد قادت حملة ضد نوال السعداوى وجمعية تضامن المرأة العربية، حملة صحفية غريبة لم يسبق لها مثيل، إلى حد اتهامها بالزندقة ، بل اتهام كل من قدم ندوة أو محاضرة عندنا، ولم يسلم من الهجوم بعض الشخصيات الكبيرة فى مصر ومنهم المستشار محمد سعيد العشماوى الذى قدم محاضرة عندنا والدكتور محمود شريف (وكان محافظ القاهرة حينئذ) ، والدكتور فرج فودة وغيرهم.

وكان لابد من رفع قضية فى المحاكم ضد جريدة النور بتهمة القذف، وكسبنا القضية

---

(١) وصلت بعض هذه الشرائط إلى قريتى كفر طلحة وحدثنى عنها أقاربى هناك.

(٢) راجع «مجلة الناقد» العدد الأول، الصادرة فى لندن، ١٩٨٩.

(٣) راجع جريدة الأهرام- الصادرة بالقاهرة ٢٣/٢/١٩٩١- ص ٧ (باب بريد الأهرام)، وجريدة الشعب- القاهرة، ٢٦/٢/١٩٩١ ص ١١ ، وغيرها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى لندن – منذ عامين تقريباً – وفى لقاء مع الأستاذ رياض الريس صاحب مجلة «الناقد» العربية . قال لى إنه نشر فى العدد الأول من هذه المجلة تسجيلاً كاملاً لما جاء فى أحد شرائط الكاسيت التى توزع فى العالم العربى والتى تدعو إلى إهدار دم مايزيد عن خمسين كاتباً عربياً منهم : أدونيس وعبدالعظيم أنيس ونوال السعداوى وفاطمة المرنيسى وغادة السمان والجابرى ومحمد شكرى وغيرهم.

وفى شهر رمضان عام ١٩٩٠، حكى لى الأستاذ أحمد الرفاعى المحامى أنه كان بإحدى القرى بالنوبارية، فإذا بصوت جهورى يبدد النوم لدى أهل القرية جميعاً، صوت زاعق من ميكروفونات معلقة فوق المسجد. شريط كاسيت يتحدث منه رجل ذو صوت عال يلهث ويقول «اقتلوهم»..! «اقتلوهم» ! هؤلاء الكفرة «اقتلوهم»! بهذا الصوت الزاعق حتى السحور قرب الفجر راح يردد كلمة «اقتلوهم»، ويعدد أسماء هؤلاء الذين يجب أن يقتلوا، عشرين اسماً تقريباً منهم : زكى نجيب محمود– نجيب محفوظ– يوسف إدريس– إحسان عبدالقدوس ، ويدخل اسمى ضمن القائمة.

جريمة نقد الشخصيات الدينية الكبيرة:

وضمن ماجاء فى التقرير السرى لمدير عام وزارة الشئون الاجتماعية موجهاً لى، أننى وجهت النقد لبعض الشخصيات الدينية الكبيرة.

فمن خلال التقرير عرفت أن هذه الشخصية الكبيرة هى الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية).

ولا أدرى هل أصبح بعض المشايخ فى السعودية شخصيات مقدسة مثل الرسول عليه الصلاة والسلام وغير قابلة للنقد؟! بل إن الرسول نفسه كان يشجع المسلمين على نقده، وعمر بن الخطاب أعجب إعجاباً شديداً بامرأة نقدته، فقال قولته «أخطأ عمر وأصابت امرأة».

فما هذه القدسية الجديدة التى أصبحت بعض القوى الإدارية فى مصر تخلعها على بعض المشايخ فى السعودية؟! ألم نتخلص بعد من الحقبة السعودية والسيطرة النفطية؟! أم أن هذه القوى قد ازدادت عنفواناً بعد ما سُمى بالنصر بعد حرب الخليج؟!

لاحظت أن أكثر الصحف هجوماً علىّ وعلى جمعية تضامن المرأة العربية تصدر بأموال نفطية من السعودية أو الكويت.

وحين صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل جمعية تضامن المرأة العربية (يونيو ١٩٩١)، كانت أكثر الصحف تهليلاً وفرحاً، جريدة اسمها «الأمة الإسلامية» تصدر عن السعودية. وفى عددها الصادر يوم ١٩٩١/٧/٢، وفى صفحة كاملة تحت مانشيت ضخم يحمل هذا العنوان :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«حل جمعية نوال السعداوى»، حكمت علىّ بأننى ضد الإسلام، وفوق الصفحة نفسها كان هناك مقال بقلم الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.

فماذا ياترى فعلت لأغضب هذه الشخصية الدينية الكبيرة؟! وما الذى فعلت لأغضب الأجهزة الإدارية والصحف الرسمية فى السعودية ؟!

فى نشرة جمعية تضامن المرأة العربية، مايو ١٩٩٠، كتبتُ دراسة نقدية عن كتاب الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، «الحجاب والسفور» ،كشفت فيها عن التناقض الواضح فى هذا الكتاب، والذى يضم ٢٣٠ صفحة، ويؤكد على أن وجه المرأة عورة، ويجب أن يغطى بالنقاب تماماً، فيما عدا عين واحدة أو نصف عين. لكنه فى نهاية الكتاب يطالب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أن تشترى صفحة أو أكثر، بآلاف الدنانير لتصرف سنوياً، لمجلة «بوردا» الألمانية للأزياء، وذلك لعرض موديلات الأزياء الإسلامية المتعددة! ولا أدرى لماذا تحتاج المرأة السعودية لهذه الموديلات، إذا كان المفروض أن تختفى وراء نقاب ولا يظهر منها إلا عين أو نصف عين؟! ولماذا عرض موديلات الأزياء والهدف الأساسى هو إخفاء الفتنة والجمال فى المرأة؟!

لم يحاول السيد المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية فى تقريره (السرى جداً) أن يناقش كل هذا، لكنه أدان نوال السعداوى لمجرد أنها تجرأت ونقدت كتاباً لمثل هذا الشيخ ذى السطوة الكبيرة فى السعودية.. وربما فى مصر أيضاً .. لا أعرف ولكن الأصدقاء والصديقات يقولون لى إن بعض القوى السعودية النفطية أصبحت تسيطر على نحو ما- لا أدرى كيف- فى بعض الأجهزة الإدارية والإعلامية؟!

وإلا فكيف يمكن لمدير عام فى وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر أن يقف مع شيخ سعودى يرى أن الإسلام لا يسمح للمرأة بقيادة سيارتها، وأن وجهها عورة فيما عدا عين أو نصف عين؟! وكيف يعتبرونه شخصية دينية كبيرة، وأن مَن ينقده يصبح معادياً للإسلام والشريعة؟!

ولم أكن أنا وحدى التى تجرأت ونقدت إحدى الشخصيات المقدسة (!) فى السعودية، لكنّ الكثيرين كتبوا ونقدوا، خاصة خلال حرب الخليج التى كشفت عن الكثير من التناقضات، وأعتقد أن الكثيرين قد قرأوا معى هذه الفقرات التى نشرت فى الصحف المصرية.

«تسعة بلايين دولار تم تحويلها من بنوك منطقة الخليج إلى بنوك سويسرا فى الأيام الثلاثة من ٣ إلى ٦ أغسطس ١٩٩٠، بعد قرابة ثلاثة أسابيع كان هذا الرقم قد ارتفع إلى ٢٢ بليون دولار.... ومن المفارقات التى أحدثتها حركة المال، ليلة انفجار الأمة، أن الشيخ حسن عنانى- وهو أحد أثرياء السعودية، والصديق المقرب من دوائر الأسرة الحاكمة - يخسر ١٢ مليون دولار على مائدة القمار فى سهرة واحدة فى «مونت كارلو». وكانت المفارقة أن الخبر نُشر فى الصحف جنباً إلى جنب مع أنباء الغزو الكويتى، وكذلك كانت الصحف وبينها جريدة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«التايمز» تنشر أن طائرة خاصة لاتزال تحمل كل يوم من جزيرة «أوركنى» فى اسكتلنده إلى السعودية خمسمئة كيلو جرام من المحارات البحرية التى تشتهر بها هذه الجزيرة. وهكذا برغم الأزمة، فإن بعض المترفين لم يكونوا على استعداد لتغيير نمط حياتهم (جريدة الأهالى/ القاهرة – ١٩٩٢/٤/١٥ ص ١٠، عن كتاب «حرب الخليج» لـ محمد حسنين هيكل).

وقد حاولت بعض القوى السعودية والكويتية، ومعها أيضاً بعض القوى داخل مصر، أن تشوه صورتى لدى الرأى العام، ونشرت مقالات متعددة داخل مصر وخارجها تتهمنى بالكفر أو الإلحاد أو الشيوعية، أو على الأقل بأننى أكتب مايريده الغرب، أو أكتب للغرب.

مع أن العكس هو الصحيح. إننى لم أكتب للغرب أبداً، وجميع كتاباتى باللغة العربية فى أصولها الأولى، وكان موقفى النقدى للغرب وللاستعمار وللصهيونية واضحاً فى جميع مانشرت من كتابات، وفى جميع الأحاديث أو البرامج الإذاعية العربية أو الأجنبية التى أجريت معى.

ولم يكن لى أن أرد على هذا الهجوم، أو حتى أن أتابعه، لأننى لا أقرأ ما يصدر من صحف أو مجلات إلا القليل جداً منها، والذى يهمنى قراءته فحسب . بالإضافة إلى أننى أؤمن بأن الذين يهاجموننى إنما يعاقبون أنفسهم بأنفسهم، ووقتى أثمن من أن أضيعه فى الرد.

وقد يحدث أحياناً أن يتطوع أحد القراء، أو القارئات لى بالرد على المهاجمين.

وقد يحدث بالصدفة أن يشاهد أحد الأدباء أو الصحفيين برنامجاً لى فى إحدى الإذاعات الأجنبية، فإذا به يتحمس للدفاع عنى.

وقد حدث ذلك لحسن حظى إبان حرب الخليج، وفى جريدة الأخبار الصادرة بالقاهرة فى ١٩٩١/٤/١٧ ص ١١، كتب الأستاذ جمال الغيطانى يقول الآتى تحت عنوان : «تجليات أدبية» :

.. كان ذلك فى فبراير الماضى، فى أمستردام، عدت إلى الفندق بعد منتصف الليل، فتحت جهاز التليفزيون، كانت حرب الخليج فى ذروتها وقتئذ. وبرغم عودتى متأخراً فإننى كنت أتنقل بين مايقرب من أربع وعشرين محطة عالمية للبحث عن تطورات وأخبار الحرب. بمجرد إضاءة الجهاز، فوجئت بالدكتورة نوال السعداوى ، كانت تتحدث فى القناة الأولى البريطانية، وسرعان ما تاهبت لمتابعة الحوار.. الدكتورة نوال السعداوى معروفة جداً فى الغرب، وفى هولنده طبع لها اكثر من خمسة كتب، وبعضها أعيد طبعه مراراً.

استنفرت اهتمامى لمتابعة الحوار لسببين، الأول شعور بالألفة إذ وجدت كاتبة مصرية فى محطة عالمية، وتضاعف الإحساس بالغربة، فى تلك الأيام الصعبة، والثانى هو رغبتى فى رؤية وسماع آرائها، كيف تعبر عنها هنا فى الغرب، إن كثيرين من المثقفين العرب يعبرون عن أفكارهم بشكل مختلف عن ذلك الذى يبدون به فى العالم العربى، خاصة عند حديثهم فى الغرب، ومن هنا كان تحفزى لمتابعة الحوار.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان المحاور مذيعاً مشهوراً، وطمت فيما بعد أنه كاتب معروف، وكان دمثاً ولكن شرساً فى توجيه أسئلته وعلى مدى ساعة أصغيت إلى الدكتورة نوال وهى تدافع عن الثقافة العربية، وعن وضع المرأة المسلمة وعن قضايا العالم العربى . كانت واضحة جادة ولم تفقد أعصابها لحظة واحدة إنما ظلت محتفظة بابتسامتها طوال الحديث. وكان حديثها بسيطاً مقنعاً لم تكن تقول ما يحب الغرب أن يسمعه، ولكن كانت تقول مايعبر عن أفكارها وعن وضعها كامرأة عربية ومسلمة تؤمن بالديموقراطية، وتقدم العالم العربى الذى ننتمى إليه، لم تكن تتحدث عن قضايا أمتها باعتبارها فولكلوراً كما يفعل البعض فى الغرب بل كانت متصادمة مع المذيع معظم الوقت، وشعرت بالراحة، وتحولت الألفة إلى رغبة فى التعبير عن تقديرى لها وكنت أثق أن هذا هو معظم انطباع المشاهدين فى الغرب. فعندما يعبر الإنسان عن نفسه وعما يعتقده وعن قضايا شعبه وأمته بصدق، فإنما يكسب احترام الجميع، حتماً وإن كانوا مخالفين له فى الرأى» .

وقد يحدث أحياناً أن يكون أحد قرائى أو أحد المعجبين بكتاباتى شخصية عربية لها مكانتها بالأمم المتحدة مثلاً، كالدكتور محمد عبدالله نور، وهو من السودان، ويرأس المكتب الإقليمى للدول العربية بالأمم المتحدة فى نيويورك، وقد زارنى بمكتبى حين زار مصر خلال إعداده لمؤتمر المرأة العربية الذى انعقد بالقاهرة خلال ديسمبر ١٩٨٩، تحت إشراف الأمم المتحدة. فى تلك الزيارة طلب منى الدكتور محمد عبدالله نور أن أقدم إحدى الكلمات الرئيسية فى المؤتمر (كانت الكلمة الأولى للسيدة زوجة رئيس الدولة المضيفة وهى مصر، والكلمة الثانية للأميرة بسمة «الأردن» ، والكلمة الثالثة لنوال السعداوى، حسب الترتيب الذى كان فى البرنامج الأصلى).

أما الذى حدث بعد ذلك فلا أعلم عنه شيئاً. لكن المؤتمر انعقد بالقاهرة ولم تصلنى الدعوة للحديث فى المؤتمر.

ولم أكن أهتم بذلك، حيث أننى كنت دائمة الاستغراق فى كتاباتى وأعمالى، وكانت تصلنى الدعوات تباعاً لحضور المؤتمرات النسائية والأدبية فى مختلف أنحاء العالم، والتى كنت أعتذر عن حضور معظمها نظراً لانشغالى بالكتابة.

وفى يوم ١٨ يونيو ١٩٩٠، دعانى الدكتور محمد عبدالله إلى ندوة أتحدث فيها عن «المرأة والإبداع» نظمها لى المكتب الإقليمى للدول العربية بالأمم المتحدة بنيويورك، وقد نشرت محاضرتى فى تلك الندوة فى نشرة أخبار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – عدد يوليو ١٩٩٠.

وأحياناً يكون الهجوم علىّ داخل مصر أكثر من غيرها. وعلى غرار المثل القائل «لا كرامة لنبى وسط أهله».

أغلب المهاجمين من الرجال الذين لم يقرأوا أعمالى، وإنما سمعوا عن واحدة اسمها نوال السعداوى، كتبت عن ذلك الشئ المدنس الذى اسمه الجنس.

وقد يهاجمنى أيضاً بعض النساء، بسبب الخوف من أزواجهن أو القوى المسيطرة سياسياً أو دينياً، أو لمجرد الحصول على بعض الضوء، وأحياناً مجرد غيرة مشروعة أو غير

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مشروعة، قد تصل إلى حد التشهير أو التجريح. وقد تكون مصالح مختفية وراء الهجوم، فترسل شكوى كيدية إلى بعض أجهزة الأمن أو الأجهزة الإدارية[1].

ورغم كل ذلك فإني لا أحمل لهؤلاء المهاجمين من الرجال أو النساء أية ضغينة؛ بل على العكس، إنهم يلعبون دوراً كبيراً فى إثارة الكثيرين ضدهم، فالهجوم يرتد دائماً إلى أصحابه.

ثم إن الرد الوحيد فى مثل تلك الحالات هو الاستمرار فى العمل والنشاط والإبداع، فلا شئ يدافع عن الانسان سوى عمله.

وكلما زاد الهجوم علىّ استغرقت فى العمل، فليس هناك أكثر من الهجوم دافعاً إلى التحدى، أى الإبداع والإنتاج !

وليس هناك أكثر من العمل المبدع باعثاً على الاحترام وسط العقول المبدعة.

وكم اختلفت فى الرأى مع شخصيات مبدعة قديرة مثل يوسف إدريس، إلا أن ذلك الاختلاف لم يغير من تقديرى لأعماله الأدبية أو تقديره لأعمالى.

وفى أوج اختلافنا السياسى حول ما يحدث حولنا، كتب يوسف إدريس يقول : «نوال السعداوى كاتبة مفكرة ثائرة قصاصة، كتلة ملتهبة من الشمس، انفصلت واستقرت على الأرض، ولا تزال شمسية ملتهبة، لم تبرد بعد، ولا أعتقد أنها ستبرد» [2].

الخطر الجديد - وماذا عن السعودية العربية ؟!

وهذه معركة جديدة، ربما بعض نتائج حرب الخليج، أو بعض صفحات من الهزيمة، هزيمة وراء هزيمة، منذ أكثر من نصف قرن. مرة أخرى ندرك كم يمكن أن تغيب القيم والآداب تحت اسم القيم والآداب. وكم يمكن أن يغيب الدين تحت اسم الدين، وأن تغيب الحرية والديموقراطية تحت اسم الحرية والديموقراطية.

وكم يمكن أن يغيب الوعى تحت اسم التوعية والإعلام أو التعليم والإرشاد أو التوجيه.

إنها معركة جديدة ضد تزييف الوعى، وكم يكون الصدق مخيفاً فى ظل تراكم الأكاذيب منذ الطفولة إلى الكهولة حتى الموت.

---

(١) اتضح أن الشكوى التى اتخذتها وزارة الشئون حجة لحل الجمعية، قد تقدمت بها سيدة تعيش فى الخارج ولا علاقة لها بقضية تحرير النساء، بل إنها شنت حملة ضد الجمعية خلال ندوة الصحافة النسائية العربية (خلال سبتمبر ١٩٩٠)، مما اضطر الجمعية العمومية فى ١٩٩٠/٩/٦ إلى فصلها من الجمعية.

(٢) جاء ذلك فى المقدمة التى كتبها يوسف إدريس للمجموعة القصصية للأديبة الشابة منى حلمى بعنوان «أجمل يوم اختلفنا فيه»، القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٨٧، ص ٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إنها معركة جديدة من أجل المعرفة. ولكن كم يصاحب المعرفة من ألم، ألم المعرفة والذى يمكن من بعد أن يقود إلى التحرير أو الخلاص.

إن الجميع الآن يكتبون فى الصحف عن ازدواجية المقاييس فى النظام العالمى الجديد، مقاييس للعرب ومقاييس لإسرائيل. هنا ضرب وقتل وعقاب صارم، وهناك مهادنة أو مماطلة أو مجرد عتاب رقيق.

وحين قلنا ذلك إبان حرب الخليج انهالت علينا الاتهامات بالخيانة الوطنية، أو على الأقل الجهل. فكيف يمكن الربط بين أزمة الخليج وأزمات أخرى لا علاقة بها مثل مشكلة إسرائيل؟!

إن الخوف من السلطات الحاكمة يقود إلى الكبت، أو التواء الرأى، أو اعوجاج المنطق والمعايير.

والخوف مزمن فى حياتنا، لأنه يولد معنا من رحم الأم المقهورة بزوجها، ويعيش معنا فى ظل الأب المقهور من رئيسه، القاهر لأبنائه وبناته، ويترعرع الخوف فى المدرسة تحت عصا المدرس والأستاذ.

ويزدهر الخوف فى دواوين الحكومة تحت طائل اللوائح والقوانين. ويكتمل نموه داخل الحزب السياسى فيصبح الإنسان مطيعاً مثالياً، ممسوح الوجه كالقرش الممسوح، جاهزاً تماماً لأن يكون أداة بطش لمن يعصى أوامره. يقلد بالضبط من ضربوه وهو صغير.

إن ثمن الخوف باهظ، ويكفى أن ننظر فى العيون لنراه قابعاً فى قاع الجمجمة، كالطفل المضروب المذعور العاجز عن النطق.

وقد اشتدت حملة الهجوم علىّ فى السنين الأخيرة. بعد أن اتخذت موقفاً ضد الحرب فى الخليج، أو بعد أن عبرت عن رأيى بأن الحرب ليست لتحرير الكويت، وإنما هى حرب من أجل النفط ومصالح الاستعمار الجديد. وأن الشرعية الدولية أو القانون الدولى مزدوج، يكيل بمعياريين، واحد للعرب وواحد لإسرائيل.

انقلبت بعض الأقلام الصحفية ضدى . تحاول أن تكسب رضا السلطة أو القوى السياسية الصاعدة. وانعكست الأمور فجأة بعد أن كنت الناقدة للغرب أو الاستعمار الغربى الجديد، قرأت من يدعى أننى أكتب للغرب، وأن كتاباتى المترجمة لم تنجح فى الغرب إلا لأننى أكتب لهم مايريدون، أو أسئ إلى سمعة مصر، ولهذا يقبلون على قراءة كتبى ورواياتى.

ترددت هذه النغمة ضد بعض الأدباء أو الأدبيات أو الفنانين أو المخرجين السينمائيين الذين قدموا أعمالاً مبدعة نجحت محلياً وعالمياً.

وكم انهالت الأقلام تشوه صورة أكثر المبدعين فى بلادنا صدقاً وأصالة لمجرد أن أعمالهم نالت بعض الشهرة، أو النجاح فى الغرب. أو لأنهم لا ينتمون إلى شلة من الشلل التى تسيطر على الصحافة أو الإعلام، أو لمجرد أن كان لهم رأى سياسى مختلف فى حرب يونيو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩٦٧، أو حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو حرب الخليج ١٩٩١، أو أى حادث سياسى أو عسكرى آخـــر.

بل إن الاختلاف حول رسام فلسطينى مات (ناجى العلى مثلاً) قد يجعل بعض الأقلام تنهال على فنان (مثل نور الشريف) بالقذف والقدح.

وكم تعرض مخرج فنان مثل يوسف شاهين للقذف والقدح لمجرد أنه قدم فيلماً تسجيلياً ناقداً لبعض عيوبنا الاجتماعية قيل إنه يسئ إلى سمعة مصر.

وبدلاً من أن نبحث عن الأسباب الحقيقية التى يمكن أن تسئ إلى سمعة بلادنا فى الخارج، فإننا نقدم كباش فداء من الأدباء أو الأدبيات، أو المخرجين السينمائيين أو المسرحيين، أو أصحاب الدراسات العلمية أو الأدبية الناقدة لمجتمعاتنا العربية.

المعروف فى جميع أنحاء العالم أن الأعمال العلمية أو الأدبية ذات القيمة الإنسانية، هى الأعمال النقدية الكاشفة عن الأمراض الاجتماعية لهذا المجتمع، وإلا فلماذا يكتب الأديب أو الأديبة، وعما يبحث الباحث العلمى إذا كان كل شئ على ما يرام، وليس فى الإمكان أبدع مما كان؟!

وأعظم الأعمال الباقية فى التاريخ الإنسانى، هى أعمال هؤلاء الأدباء والأديبات الذين أمسكوا القلم وكأنه مشرط الجراح، وكشفوا عن عيوب مجتمعاتهم ومشاكلها من فقر أو ظلم أو استبداد أو استغلال داخلى أو خارجى.

أعظم أعمال طه حسين هى «الأيام» التى كشف فيها عن العبودية للفقر والجهل فى القرية التى عاش فيها. وأعظم أعمال «دستويفسكى» هى «الجريمة والعقاب» التى جعلت عيون الشعب الروسى تتفتح على الأسباب الحقيقية للجريمة، وكيف كان الضحية هو الذى يُعاقب. وأعظم أعمال «يوسف إدريس» هى «الحرام»، التى بيّنت أن الحرام الحقيقى هو الفقر والظلم واستعباد النساء. وأعظم أعمال «فيرجينيا وولف» هى «غرفة خاصة» التى كشفت بها الزيف الاجتماعى الإنجليزى، والقيم الأخلاقية المزدوجة والتى عرفت «بالأخلاق الفيكتورية البيوريتانية» . وأعظم أعمال «يوسف شاهين» هو فيلم «باب الحديد» الذى كشف فيه عن الفساد الاجتماعى المتخفى تحت ستارة شفافة من النفاق والكذب، وأعظم أعمال الشيخ على عبدالرازق هو كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذى كشف فيه عن نفاق المشايخ فى زمنه.

إن العلماء والأدباء والأديبات والفنانون الحقيقيون هم الذين يملكون هذه الحاسة النقدية والشجاعة الأدبية، وبالتالى هم أعظم السفراء خارج بلادهم، لأن العالم كله يقدر أعمالهم، والدليل على هذا التقرير هو نجاح أعمالهم، واكتسابهم شهرة عالمية.

إن الشهرة المحلية لأى أديب أو فنان داخل بلاده قد ترجع لأسباب أخرى لا علاقة لها بأعماله الأدبية أو الفنية، خاصة فى تلك البلاد التى تملك فيها السلطة الحاكمة جميع وسائل الإعلام والشهرة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولهذا فإنه من دواعى الفخر لنا أن نرى بعض أدبائنا أو أدبياتنا، أو بعض الفنانين أو المخرجين، أو العلماء المبدعين وقد اكتسبوا شهرة فى العالم، ونالت أعمالهم التقدير وترجمت إلى العديد من اللغات شرقاً وغرباً.

إلا أن هناك بعض الناس فى بلادنا، الذين لا يعملون ويضيرهم أن يعمل الآخرون، أو الذين حاولوا ترويج أعمالهم عالمياً بمثل ما روجوها محلياً فكان نصيبهم الفشل. هؤلاء لا يكفون عن تجريح الآخرين الذين نجحوا ونالوا التقدير عالمياً. فإذا بهم ينهالون عليهم بأقلامهم يشوهون صورتهم فى عيون الناس، ويقولون إن أفلامهم أو رواياتهم أو أعمالهم الأدبية أو العلمية لم تحظ بهذا النجاح العالمى إلا لأنها تسئ إلى سمعة مصر !

وقد آن الأوان لكشف هذا المنطق المعكوس. فإن أعمال دستويفسكى لم تسئ إلى سمعة روسيا؛ بل إن جميع الذين أساءوا إلى روسيا قد اندثروا وماتوا، وبقى اسم دستويفسكى فى التاريخ يفخر به الشعب الروسى حتى اليوم.

«وفيرجينيا وولف» ماتت منتحرة احتجاجاً على كل مَن أساء إليها، ومات كل من أساء إليها ونسيهم الشعب الإنجليزى، لكن اسم «فيرجينيا وولف» باقٍ فى التاريخ يفخر به الإنجليز. ورغم حملات الإعلام ضد طه حسين ويوسف إدريس وعلى عبدالرازق، فإن أسماءهم باقية ومن أساء اليهم اندثر فى التاريخ.

وهكذا الأمر بالنسبة لجميع الأدباء والأديبات والفنانين والعلماء المبدعين فى أى بلد فى العالم.

إن الذى يسئ إلى سمعة أى بلد فى الخارج، إنما هو سلوك أهلها فى الخارج. إنهم هؤلاء الرجال الذين يبددون أموال البلد على موائد القمار أو جرياً وراء النساء أو بيوت البغاء.

إن الذى يسئ إلى سمعة أى بلد فى الخارج، إنما هو موقف هذا البلد من القضايا الكبرى، مثل قضية الحرية أو العدالة أو الديموقراطية أو التنمية الحقيقية.

إن الذى يسئ إلى سمعة البلد، هو أن يعيش هذا البلد عالة على غيره لا يملك طعامه رغم موارده الطبيعية الثرية.

إن الذى يسئ إلى سمعة البلد، هو أن يتصاعد الدخان من الحرائق والفتن الداخلية، فإذا بالستائر تسدل على الحقائق، والمراهم توضع على الجروح، على حين تستفحل الأمراض الاجتماعية وتتقيح الجروح.

إن الذى يسئ إلى سمعة البلد، هو أن توقع فى الخارج على جميع مواثيق العدالة والحرية وحقوق الإنسان، لكنها فى الداخل تخرق جميع هذه المواثيق.

أما أكثر مايسئ إلى العرب، فهو هؤلاء الرجال الذين يسيرون فى شوارع لندن أو باريس يحملقون فى النساء الشقراوات، على حين تمشى نساؤهم داخل خيمة سوداء، لا يظهر منهن إلا عين واحدة أو نصف عين!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن الخوف يتوالد العنف والإرهاب. إن الخائفين المذعورين منذ طفولتهم هم الإرهابيون فى العالم.

لم يكن هتلر إلا طفلاً مذعوراً مضروباً. وما من حاكم عشق الحرب والدماء إلا وكان فى طفولته مذعوراً مضروباً من أبيه، أو أمه، أو جده، أو جدته، أو المعلم فى المدرسة، أو رئيسه فى الحزب.

إننا نبنى حول أنفسنا جدراناً عالية، نحمى بها أنفسنا من ألم الصدق أو ألم المعرفة، لأننا لم نتعلم أبداً كيف يمكن أن نعيش مع هذا الصدق أو هذه المعرفة.

المعرفة فى حياتنا إثم. تماماً كما حدث فى عصور العبودية الأولى، حين مدت حواء يدها إلى شجرة المعرفة فأصبحت آثمة.

وقد آن الأوان أن نحرر أنفسنا من هذه الجدران. أن نطلق سراح أنفسنا. أن نحرر ذلك الطفل المذعور داخلنا، ونعطيه الأمان ليفتح فمه وينطق.

ولن نموت إذا خرجنا من وراء الجدران العالية. لن نموت، بل العكس هو الصحيح. إنا موتى. وسوف تعود إلينا الحياة. سنعرف طعم الصدق وطعم الحرية أو طعم المعرفة.

أجل، المعرفة ثمرة لها طعم، إذا ذاقه العبد تحول إلى إنسان، وهى مكافأة أو هدية لا تسقط وحدها من فوق الشجرة. لكنها تحتاج إلى عرق وجهد وثمن يُدفع.

وأى ثمن يُصبح زهيداً من أجل أن يصبح العبد إنساناً.

هكذا سمعت أبى يقول وأنا طفلة، وسمعت أمى تقوله كذلك. وجدتى الريفية كانت تَشوِّح بيدها المشققة المعروقة فى وجه العمدة وتقول له :«إحنا مش عبيد».

وكانت كلمة العبودية تعنى الفضيلة فى زمن جدتى (ولدت فى ١٨٧٠ وماتت فى ١٩٤٨) وفى أول مارس ١٨٩٠ نشرت جريدة الأهرام- والصحف المصرية الأخرى- بمناسبة عيد ميلاد الخديوى أن «مداد العبودية والطاعة والولاء» تخطه يد الإخلاص، وتنقشه على قلب كل مصرى وطنى[1].

لم تكن جدتى الفلاحة تخاف من العمدة. فهى لا تملك شيئاً تخشى أن يأخذه منها. ولا شئ يجعل الإنسان مذعوراً مثل الملكية، أو الرغبة فى الملكية.

وفى عالمنا يحتاج الإنسان إلى الملكية ليصبح محترماً. ومن أجل الاحترام يفقد الإنسان كرامته ورأيه الحر.

---

(١) نشر هذا فى جريدة الأهرام الصادرة بالقاهرة فى ٢ مارس ١٩٩٠، أوردته نشرة تضامن المرأة العربية، مايو ١٩٩٠، ص ٢٩.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن أجل الاحترام أيضاً يمشى الإنسان بجوار «الحيط». لا يقرب المحظورات. لا يمس الثالوث المحرم (الدين، الجنس، والسياسة).

وكم يُحترم الإنسان فى بلادنا إذا دافع عن أنف أبى الهول أو حق مومياء مصرية فى الكشف عن تاريخها. أما الكشف عن حياة المرأة المصرية الحية وما تعانيه من مشاكل، فهذا أمر لا يستحق الاحترام؛ بل يستوجب العقاب، ويتهم صاحبه أو صاحبته بخدش الحياء أو خرق القانون والآداب العامة، أو مخالفة الإسلام والشريعة.

ومن أجل الاحترام يلجأ الكثيرون فى بلادنا إلى الصمت، أو إلى البحث عن مقابر توت عنخ آمون وحفريات الفراعنة.

ولست ضد البحث عن الآثار القديمة، بل العكس صحيح. لقد كشف علم الحفريات الجديد (الأنثروبولوجيا) عن مكانة المرأة المصرية القديمة قبل عصور الفراعنة والعبودية. كانت إلهة الحكمة والعدل والمعرفة. وأثبت بذلك أن وضع المرأة الأدنى ليس قانوناً طبيعياً وليس من صنع الله، وإنما هو قانون اجتماعى صنعه البشر.

لست ضد التنقيب فى باطن الأرض عن الحفريات القديمة. لكنى ضد أن تُصبح قطعة الحجر أهم من الإنسان المصرى ، لمجرد أن السياح الأجانب يهتمون برؤية الأحجار عن رؤية البشر. أو أن مشاهدة الأحجار تجلب لمصر العملات الصعبة. أما البشر فقد أصبحوا لا يجلبون إلا المشاكل والهموم! وعلينا الحد من نسلهم بشتى الطرق.

لست ضد الحفر فى باطن الأرض عن مقابر الفراعنة، ولكنى ضد تقديس مقابر الملوك الموتى وإنفاق الأموال لترميم القبور على حساب الآلاف من البشر الذين لا يجدون سقفاً يعيشون تحته وإن كان سقف قبر. يسكنون الأرصفة أو الأكواخ المصنوعة من الخيش أو الصفيح، ويأكل أطفالهم من صناديق القمامة مع الكلاب المشردة.

نعم، سوف أُتهم الآن بالشيوعية، لأننى أتحدث عن الفقر. لكن الشيوعية لم تعد خطراً اليوم بعد زوال الاتحاد السوفييتى، ومن المباح الحديث عن الفقراء.

إن الخطر الجديد هو ما يطلق عليه «مخالفة الإسلام». والإسلام هنا هو الإسلام كما تفهمه العربية السعودية، أو الشيخ بن باز، وغيره من كبار رجال الدين المسئولين عن الإرشاد وتوجيه الرأى العام داخل السعودية وخارجها فى العالم الإسلامى كله، بل فى العالم أجمع !

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مملكة الصمت:

هذا هو عنوان التقرير عن حرية التعبير فى العربية السعودية، الذى نشر فى تقرير (المادة ١٩ القطرى) أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦١ [١].

وفى هذا التقرير دراسة علمية عن الرقابة المفروضة على حرية التعبير فى العربية السعودية. ومن أهم ماجاء فى هذا التقرير الفصل رقم ١٣ (من صفحة ٤٤- ٤٦) عن الرقابة السعودية فى الخارج.

بمجرد أن قرأت هذا الباب تفتحت عيناى لإدراك الضغوط التى يمكن أن تكون العربية السعودية قد مارستها داخل وزارة الشئون الاجتماعية، أو الأجهزة الإدارية الأخرى فى مصر من أجل حل جمعية تضامن المرأة العربية وإيقاف مجلتها، وشن تلك الحملة الضارية ضد نوال السعداوى واتهامها بجميع التهم، ابتداء من خرق القانون والآداب العامة إلى تهديد الإسلام والسلام الاجتماعى والمصالح العليا للبلاد، وإساءة العلاقات بين مصر والبلاد العربية وغيرها، كل ذلك لسبب بسيط : أنها تجرأت وكتبت مقالاً ينتقد كتاباً بقلم الشيخ بن باز، وأنها انتقدت بيانه الذى أصدره ضد النساء السعوديات اللائى طالبن برخص قيادة، وأعلن أن المرأة المسلمة التى تقود سيارة لا تتبع السلوك الإسلامى القويم.

أجل تفتحت عيناى لأدرك ما للعربية السعودية من نفوذ داخل بعض الأجهزة فى مصر وغيرها من البلاد العربية.

ويكفى أن نقرأ الفصل ١٣ من التقرير القطرى للمادة ١٩ الصادر فى أكتوبر، حتى نقف على الجهود التى تبذلها العربية السعودية للرقابة على وسائل الإعلام والنشر خارج حدودها الإقليمية. كما تمارس عبر سفارتها فى الخارج الضغوط على حلفائها لمنع نشر أى شىء ينتقد ما يحدث فى السعودية أو الشخصيات الرسمية الكبيرة هناك (ومنهم بطبيعة الحال الشيخ بن باز المسئول الأكبر فى العربية السعودية عن الإرشاد والدعوة والإعلام).

وليس غريباً أنه حين صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر بحل جمعية تضامن المرأة العربية فى (١٥ يونيو ١٩٩١)، أن صدرت جريدة الأمة الإسلامية بالسعودية فى ٢٦ يوليو ١٩٩١، وفى صفحتها الأولى «مانشيت» كبير بالخط الأسود العريض يقول : «حل جمعية نوال السعداوى»، وموضوع كبير يتهم نوال السعداوى وجمعيتها بما يشبه الزندقة والرذيلة، وفى النصف الآخر من الصفحة نفسها مقال بقلم الشيخ بن باز يدور حول آيات الله:

---

(١) «المادة ١٩» تستقى اسمها وهدفها من المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وتنص على مايلى: «لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذ الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأى وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«واتقوا الله إن اللّه شديد العقاب»، و «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» . وفى هذه الجريدة كتب صالح عبدالفتاح (من القاهرة) يقول إنه صدر القرار بحل جمعية تضامن المرأة العربية التى ترأسها نوال السعداوى المعروفة بفكرها المخالف للإسلام، وقد تلقت الأوساط الإسلامية فى مصر القرار على أن الإسلام قادر على مواجهة أى فكر منحرف. وصرح الدكتور سيد رزق الطويل- عميد كلية الدراسات الإسلامية بالأزهر- أن الإسلام لا يغره وجود مثل هذه الجمعية التى عرفت بأنها ميدان لفكر منحرف. وقال الدكتور عبدالصبور مرزوق- الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية - إن الإسلام قادر على دحض أى رذيلة قد تمس الدين. وأما الكاتبة الإسلامية صافيناز كاظم التى طالما حرصت على تعقب أفكار الدكتورة نوال السعداوى وتفنيدها فقالت: لاشك أن فكر نوال السعداوى غير إسلامى، بل إنه يحارب الإسلام والمسلمين، لكنى أتساءل لماذا تُركت هذه الجمعية تعمل ثمانى سنوات ولم يتغير خطها الفكرى؟

وكنت قد دعوت صافيناز كاظم إلى ندوة بالجمعية لتتحدث عن المرأة والإسلام. وكانت الجمعية تفتح أبوابها لجميع المتحدثين والمتحدثات من مختلف التيارات، عملاً بحرية الرأى والديموقراطية. وكنت أظن أنها سوف تقدر ذلك، إلا أنها راحت تهاجمنا فى الصحف. دون أن نعرف السبب الحقيقى وراء ذلك.

ولا نعرف أيضاً السبب وراء تلك الحملة ضد نوال السعداوى فى بعض الصحف الرسمية، من بعض الأقلام التى أصبحت تدعى الدفاع عن الإسلام- والتى كانت إلى عهد قريب تسمى نفسها تقدمية، وأحياناً ماركسية، وأحياناً ليبرالية. وقد أدهشنى- بعد صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل جمعية تضامن المرأة العربية- أن بعض الأقلام التى كانت تؤيدنا وتتحمس لنا، بدأت تتراجع إما بالصمت، أو بالهجوم غير المفهوم.

وقد دهشت حين قرأت فى جريدة الأخبار، الصادر بالقاهرة فى ١٧ إبريل ١٩٩٢ مقالاً جديداً بقلم الأستاذ جمال الغيطانى، يناقض تماماً المقال الذى كتبه منذ عام، والذى عبر فيه عن إعجابه الشديد بحديثى فى أوروبا، وأننى أتحدث لهم بصدق ولم أقل ما يحب أن يسمعه الغرب. إذا به فى هذا المقال الجديد يقول إننى أكتب مايريده الغرب، وأننى أستخدم موضوع الختان لأصنع لكتاباتى سوقاً هناك، بل النساء الهولنديات قد بدأن يطلقن أزواجهن بسبب حديثى عن الختان[1].

وقد تابعنا ما حدث للكاتب المصرى علاء حامد، وحكم المحكمة بحبسه ثمانى سنوات بتهمة محاربة الإسلام فى روايته «مسافة فى عقل رجل».

وقدم التليفزيون البريطانى حلقة عن هذا الموضوع، استعرض فيها آراء بعض

---

(١) جريدة الأخبار، القاهرة، ١٧ أبريل ١٩٩٢، باب أخبار الأدب، تحت عنوان «أديبة مصرية تتسبب فى طلاق الهولنديات» (جمال الغيطانى).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشخصيات المصرية ومنهم الأستاذ حسين أمين والمستشار محمد سعيد العشماوى ورئيس هيئة الاستعلامات (ممدوح البلتاجى)، وبعض الشخصيات الدينية من الأزهر.

فى هذا الموضوع قال الأستاذ حسين أمين، (وكان سفيراً لمصر فى الجزائر) أن السعودية العربية تلعب دوراً أصبح واضحاً لمعاقبة أى شخص لا يتفق معها فى الرأى. وأنها تحاول أن تجعل من نفسها الهيئة المقدسة العليا المسيطرة فى المنطقة، مثل الكنيسة فى العصور الوسطى، وأن ذلك يتم عن طريق دفع الأموال النفطية الكبيرة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد أرفقت بالملحق فى نهاية هذا الكتاب صورة ضوئية للصفحات الأربع من تقرير المادة ١٩ حول «الرقابة السعودية فى الخارج»، وأيضاً صورة ضوئية لجريدة الأمة الإسلامية الصادرة فى ٢٦ يوليو ١٩٩١.

وفى صفحة ٤٤ من التقرير نقرأ مايلى :

«وتسعى الحكومة السعودية باستمرار إلى التأثير على المطبوعات الصادرة فى بيروت، والقاهرة وغيرها من العواصم، سواء عن طريق الإغراءات المالية، أو من خلال نفوذها فى سوق الإعلان التجارى، فالعربية السعودية ودول الخليج الأخرى، هى أفضل أسواق الإعلان فى العالم العربى، بسبب القدرة الشرائية العالية فيها. ولهذا فإن المصدّرين والمعلنين، يشجعون على نشر الإعلانات فى وسائل الإعلام المقبولة لدى الحكومة السعودية، والتى توزع فى جميع مناطقها. تستغل وزارة الإعلام السعودية هذا الوضع للتأثير على الصحافة الأجنبية كى تتفق مع السياسات السعودية. وأن الصحف والمجلات التى تغطى بالدعم السعودى تكافأ بكميات كبيرة من الإعلانات. أما المطبوعات التى لا تتمتع برضى السعودية فإنها تحرم من الإعلانات».

ونقرأ فى صفحة ٤٥ الآتى :

«أغلقت الحكومة المصرية بضغط من الحكومة السعودية صحيفة «صوت العرب» الأسبوعية الصادرة فى القاهرة، وذلك بعد أن نشرت فى ١٤ أغسطس ١٩٨٨ مقالاً حول انتهاك الطائرات الإسرائيلية للأجواء السعودية ثلاث مرات فى نهاية شهر يوليو من العام نفسه، نقلاً عن مجلة «جينز» العسكرية البريطانية».

وفى صفحة ٤٦ نقرأ الآتى :

«مجلة «الأزمنة العربية» التى كانت تصدر فى دولة الإمارات العربية المتحدة عُطلت أكثر من مرة، ثم أُغلقت بسبب ضغوط سعودية متكررة، فانتقلت فى بداية الثمانينات إلى لندن، ثم انتقلت إلى قبرص لتعود مرة أخرى إلى لندن» . ولا يخفى القائمون على هذه المجلة، وهم مجموعة من المثقفين المعروفين، لا يخفون قناعتهم الصريحة والمنشورة بأن الحكومة السعودية كانت وراء خنق صوت مجلتهم، ويتهمونها بأنها تقف بالمرصاد لأى نفس تغييرى إصلاحى فى الخليج»[1].

وإذا كان الأمر هكذا بالنسبة لمثل هذه المجلات القوية نسبياً، فما بال مجلة «نون» التى أصدرتها جمعيتنا «تضامن المرأة العربية» بلا سند من حكومة أو حزب أو هيئة، وقد رفضت السلطات المصرية منحها التصريح اللازم لتصبح مجلة تُباع فى السوق أو تحصل على إعلانات.

---

(١) تقرير المادة ١٩ ص ٤٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كانت مجلة «نون» أشبه ماتكون بالنشرة الداخلية لأعضاء الجمعية، لا تباع فى السوق ولا تحصل على إعلانات، وبالتالى كانت مواردها محدودة للغاية، ولم يصدر منها إلا ثمانية أعداد خلال عشرين شهراً (من مايو ١٩٨٩ حتى مارس ١٩٩١).

ومع ذلك، فقد استطاعت هذه المجلة أن تقلق السلطات فى العربية السعودية، وإذا كانت جريدة «صوت العرب» قد أغلقت بسبب خبر واحد نشرته عن السعودية؛ فما بال مجلة «نون» التى نشرت مقالين أو ثلاثة، أحدها ينتقد كتاباً من كتب الشيخ بن باز، أكبر شخصية دينية رسمية فى السعودية، والثانى يساند النساء السعوديات اللائى طالبن برخصة قيادة والتى وصف الشيخ بن باز سلوكهن بأنه ضد السلوك الإسلامى القويم، وتم فصلهن من أعمالهن[١].

وعن مظاهرة النساء فى السعودية كتب تقرير المادة ١٩ :[٢].

فى السادس من نوفمبر عام ١٩٩٠ قامت مجموعة مؤلفة من ٤٧ سيدة، وكلهن من عائلات سعودية مرموقة، بقيادة قافلة سيارات سارت فيها ١٥ سيارة فى شارع الملك عبدالعزيز بالرياض، وكن يطالبن بإنهاء الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، وهو حق مباح فى جميع الأقطار العربية الأخرى. وقد تدخل رجال الشرطة لمنع المطاوعة (هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) من اعتقال النساء على الفور. وبعد توقيفهن لمدة إحدى عشر ساعة، أجبرهن رجال الشرطة على توقيع تعهدات بألا يكررن مثل هذا العمل وأن يتحملن العواقب الناتجة عن تكراره إذا فعلن. كما أُجبر آباؤهن وأزواجهن على توقيع تعهدات مماثلة، وحملوا مسئولية أى تكرار لمثل هذا السلوك من قبل زوجاتهم وبناتهم، تحت طائلة الاعتقال والعقاب. فى أعقاب هذه المظاهرة قامت وزارة الداخلية بإعطاء الحظر – على قيادة النساء للسيارات – الصيغة الرسمية، وعللت ذلك بأنه مبنى على فتوى أصدرها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وهو السلطة الدينية الرسمية العليا فى البلاد، وعلماء كبار آخرون. أما النساء المتظاهرات ومنهن محاضرات جامعيات وصحفيات وموظفات فى القطاع العام، فقد تم فصلهن من وظائفهن[٣].

وقد اعتقل صالح العزاز مدير التحرير السابق للصحيفة يوم ٦ نوفمبر ١٩٩٠ حيث ادعت السلطات أنه أبلغ المراسلين الأجانب عن الاحتجاج الذى كانت النساء يزمعن القيام به مطالبات بحق قيادة السيارات، وأنه التقط صوراً لمظاهرة الاحتجاج[٤].

---

(١) تقرير المادة ١٩ ص ١٣ ، ١٤ ، ٢٧.

(٢) تقرير «المادة ١٩ القطرى » – أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١، ص ١٣ ، ١٤ تحت عنوان «مملكة الصمت– حق التعبير فى العربية السعودية».

(٣) المصدر السابق ص ١٤.

(٤) المصدر السابق ص ٢٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإذا كان الأمر كذلك، فماذا نتوقع لمجلة «نون» وجمعية «تضامن المرأة»؟! هذه الجمعية التى كان شعارها «رفع الحجاب عن العقل»، وهدفها تجميع النساء العربيات ليصبحن قوة سياسية واعية فعالة؟! أجل، فقد رفضنا العبودية والطاعة العمياء، ولهذا صدر القرار بحل جمعيتنا وتحويل أموالنا إلى جمعية نساء الإسلام، واختيار جمعية نساء الإسلام يدل تماماً على ماسبق أن دلّلت عليه، وأثر السعودية العربية فى كل هذا.

وإذا كانت جدتى الريفية الأمية التى لم تعرف القراءة والكتابة قد خالفت جميع السلطات فى زمنها بما فيها سلطة الصحافة وسلطة الخديوى، ورفضت أن تعترف بأن العبودية فضيلة، فهل يمكن لى أنا حفيدتها المتعلمة والتى أصبحت طبيبة وكاتبة ، هل يمكن أن أجعل من العبودية أو الطاعة العمياء فضيلة من الفضائل؟!

وإذا كنت قد فقدت منصبى عام ١٩٧٢، ودخلت السجن عام ١٩٨١، وأصبحت ضمن القائمة السوداء والرمادية على مدى ربع قرن، وفقدت أيضاً مدخرات عمرى من حقوقى عن الكتب العربية والمترجمة فى يوليو ١٩٩١.

وإذا كانت سمعتى الوطنية والأدبية قد شُوهت فى عهد السادات وأصبحت فى قائمة الخونة للوطن، وإذا كانت شرائط الكاسيت فى السعودية قد خرجت إلى العالم العربى والعالم أجمع[١] تندد بتلك الزنديقة نوال السعداوى التى تحارب الإسلام ووضع اسمى ضمن القائمة السوداء، أو المباح دمهم، مع خمسين آخرين من قادة الفكر والأدب فى بلادنا العربية[٢].

وإذا كانت بعض الصحف المصرية الحكومية الكبرى ومنها جريدة الأهرام، قد بدأت تنشر فى باب بريد الأهرام رسائل بأسماء حقيقية أو مستعارة، عن تلك الكاتبة نوال السعداوى، التى ظهرت فى فيلم بريطانى أو هولندى أو فرنسى، وأساءت إلى سمعة مصر[٣].

أما جريدة النور- التى تصدر بالقاهرة- وغيرها من الصحف التى تسمى نفسها إسلامية، فقد قادت حملة ضد نوال السعداوى وجمعية تضامن المرأة العربية، حملة صحفية غريبة لم يسبق لها مثيل، إلى حد اتهامها بالزندقة ، بل اتهام كل من قدم ندوة أو محاضرة عندنا، ولم يسلم من الهجوم بعض الشخصيات الكبيرة فى مصر ومنهم المستشار محمد سعيد العشماوى الذى قدم محاضرة عندنا والدكتور محمود شريف (وكان محافظ القاهرة حينئذ) ، والدكتور فرج فودة وغيرهم.

وكان لابد من رفع قضية فى المحاكم ضد جريدة النور بتهمة القذف، وكسبنا القضية

---

(١) وصلت بعض هذه الشرائط إلى قريتى كفر طلحة وحدثنى عنها أقاربى هناك.

(٢) راجع «مجلة الناقد» العدد الأول، الصادرة فى لندن، ١٩٨٩.

(٣) راجع جريدة الأهرام- الصادرة بالقاهرة ٢٣/٢/١٩٩١- ص ٧ (باب بريد الأهرام)، وجريدة الشعب- القاهرة، ٢٦/٢/١٩٩١ ص ١١ ، وغيرها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بعد الاستئناف. وقد ذهبت مع المحامى (أ. عادل أمين) إلى محكمة شمال القاهرة، التى أرادت أن تقدر حجم التعويض المناسب والذى يجب أن تدفعه جريدة النور من جراء جريمة القذف. واستمعت المحكمة فى جلسة يوم ٦ مايو ١٩٩٢ إلى ثلاثة من أعضاء جمعية تضامن المرأة العربية، وهم أيضاً من قادة الفكر والعلم والفلسفة والطب والاجتماع فى مصر، إنهم: الدكتور حسن حنفى رئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة- الدكتور محمد شعلان رئيس قسم الطب النفسى- جامعة الأزهر- الدكتور سعد الدين ابراهيم نقيب الاجتماعيين وأستاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية، وثلاثتهم من الكتاب المصريين المعروفين.

استمعت المحكمة إلى شهادة هذه الشخصيات الثلاث من أجل تقدير حجم التعويض، التى تقتضى العدالة أن يدفعه هؤلاء الذين لا يتورعون عن قذف الآخرين دون أدنى ضمير، ثم بعد ذلك يتشدقون بالإسلام والشريعة!

لكن أى إسلام هذا الذى يتشدقون به؟! وأى تشويه للإسلام يفعلون؟! وهل يمكن للإسلام أن يقول: إن المرأة التى تمتنع عن إرضاء زوجها فى الفراش فإن الملائكة يحملونها يوم القيامة من شعرها ويغطسونها فى حوض مملوء بالماء المغلى ... أو أن طالبة الطب التى تشرح جثة رجل فى وضح النهار تذهب إلى النار، وعليها أن تقوم بالتشريح فى الظلام حتى لا ترى جسم الرجل!... أو أن المرأة التى لا ترتدى الحجاب أو النقاب تعلق من شعرها فى القبر وتحرق فى نار جهنم!

وليس لى إلا أن أنقل بالحرف الواحد ما كتبه أحد القادة الإسلاميين فى مصر ضد هذا التشويه الإسلامى الذى تقوده بعض القوى السياسية فى بلادنا، والتى أطلق عليهم اسم «الأصوليون».

جزء من مقال د. مصطفى محمود تحت عنوان «الأصوليون وحكايتهم» نقرأ بالحرف الواحد مايلى : «تطلع علينا هذه الأيام فئات من أهل الملة يقولون على أنفسهم إنهم الأصوليون حملة الإسلام الأصولى والملة المطهرة.. ومؤشرات الأصولية عندهم لحية وسواك وجلباب قصير ونقاب يغطى كل وجه المرأة ولا يدع إلا ثقبين تلمع وراءهما العينان وعباءة سوداء مرسلة وقفاز أسود.. فإذا حلقت لحيتك فأنت فى النار وإذا علقت فى بيتك صورة أو كان على الحائط رسم أو كان على مائدتك تمثال لغزالة أو فراشة لطيفة من السيراميك فأنت كافر مشرك سوف يؤتى بك يوم القيامة أنت وتمثالك ويقال لك انفخ فيه الروح فإذا عجزت وأنت لابد عاجز فسيلقى بك ويتمثالك فى جهنم.. فإذا صليت فى بيتك فصلاتك مرفوضة ولا قبول لها فالصلاة لا تكون إلا جماعة وفى المسجد ويوم القيامة يؤتى بصلاتك وتُلقى فى وجهك كالخرقة البالية.. وإذا شاهدوك تصلى وأنت مسدل الدراعين قالوا لك تلك صلاة غير جائزة فالدراعان لابد أن تكونا مضمومتين للصدر.. وإذا سمعوك تقول لجارك النصرانى كل سنة وأنت طيب خرجت من ملة محمد فى نظرهم وحقت عليك اللعنة.. وإذا انقطعت عن الصلاة كان من حق أمير الجماعة أن يطلق منك زوجتك ويطلبها لنفسه فقد أصبحت كافراً وأصبحت زوجتك زانية بمعاشرتك.. وإذا خرجت عن تعاليمهم قيد شعرة دخلت فى ملة الكفر.. وكلما أتيت بفعل أنكروه عليك.. ولا مفر ولا مهرب.. إما أن تكون معهم وأفعالك وحركاتك وسكناتك نسخة منهم أو تكون فى النار.. ومن عجب أن أكثر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مطالب هؤلاء الناس شكليات ومظاهر.. وهم يسوقون لك عشرات الأحاديث ويلقونك بالأحاديث منزوعة من سياقها ومن زمانها.. فالمصورون الذين يلعنهم- النبى عليه الصلاة والسلام- هم الذين كانوا يصنعون الصور والتماثيل لتعبد ويسجد أمامها. ولا وجود لهؤلاء المصورين الآن.. فالصور والتماثيل الآن مجرد زينة وحلية، والقرآن يحكى أن الجن كانوا يصنعون لسليمان التماثيل.. والتمثال لمجرد الزينة هو جمال مجرد لا شئ فيه.. وفى قولهم عن المسلم الذى يخرج عن الملة إذا قال لجاره النصرانى «كل سنة وأنت طيب» نسألهم: وماذا كان يقول النبى- صلى الله عليه وسلم- لزوجه ماريا القبطية فى فراشه.. وهو لاشك كان يقول لها قولاً حسناً.. أكان يخرجه قوله عن ملته- حاشا لله- بل كذبوا وافتروا على الإسلام بما ليس فيه.. وإذا كانت المنقبات لابسات العباءات هن المؤمنات وماعداهن خارجات عن الملة.. فما القول فى آيات القرآن الصريحة التى تخاطب المؤمنين والمؤمنات «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم» ، «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن» وما معنى غض البصر هنا إلا أن تكون الوجوه مكشوفة وحسنها ظاهر. وكيف يكون غض البصر عن خيمة سوداء بثقبين.. إنها إذن وجوه مكشوفة وحسنها ملفت، وهى وجوه لمؤمنات فالكلام للمؤمنات والمؤمنين وليس للفاسقات والفاسقين.. والأحاديث التى يرجموننا بها هى أحاديث ينقصها صريح القرآن، ولا حكم لها مهما كان سندها.. والأصولية بهذا المعنى الفج والسطحى تفرغ الدين من مضمونه العميق، ولا تبقى منه إلا رسوماً وشكليات ومظاهر تأخذ المسلم من الجوهر الغنى الثرى للإسلام، لتلقى به فى تفاصيل وفروع وحذلقات، وهى تؤدى إلى عكس المصطلح الذى تدعيه.. إنها تدعى الأصولية ولكنها فى النهاية تخرج المسلم من الأصول إلى الفروع، ثم تخرجه من الفروع إلى السطحيات والشكليات والحذلقات ثم تخرجه إلى الهواء والخواء..»(١).

هذا ما كتبه فى جريدة الأهرام واحد من الإسلاميين المصريين، وهو كلام يتعارض تماماً مع كتاب الشيخ بن باز عن المرأة ، ولو كان للمدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية أن يكتب تقريراً عن مقال مصطفى محمود هذا فسوف يحكم عليه أنه يحارب الإسلام ويخالف الشريعة والآداب العامة.

وكان أبى أستاذ دين ولغة، ودرس فى الأزهر والقضاء الشرعى ودار العلوم، وفتحت عينى منذ الطفولة على مكتبة أبى، وكتابات الشيخ محمد عبده ولسان العرب والجاحظ وابن خلدون وابن رشد وابن سينا وغيرهم.

ولم تقرأ جدتى الأمية القرآن، لكنها عرفت الله بقلبها وكانت تقول لى : «ربنا هو العدل عرفوه بالعقل» .

وكان أبى الذى قرأ القرآن والإنجيل والتوراة يقول لى إن الله واحد ولافرق بين كتاب وكتاب، ولا فرق بين مسلم أو قبطى أو يهودى إلا بالعمل الصالح النافع، وإن الوثنيين هم الذين يقدسون النقوش فوق الحجر أو حروف الرصاص فوق الورق. وإن صوت الله لا نسمعه من فوق المآذن المبنية بالحجر، ولكن نسمع صوت الله فى أعماقنا، داخل ضمائرنا، وإن المرأة الصالحة كالرجل الصالح ومقياس صلاحها هو عملها وإنتاجها، وليس قطعة قماش تغطى بها

---

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ٣٠ مايو ١٩٩٢، ص ١٥ (مقال د. مصطفى محمود).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رأسها. وإن الأخلاق والفضيلة هى المعرفة والصدق والشجاعة والعلم والصراحة وليس التخفى وراء نقاب.

فهل يمكن بعد كل هذا أن يأتى شيخ من السعودية، ويقول لى إننى سأعاقب وأحرق فى نار جهنم لأننى أسير بوجه مكشوف؟! أو لأن ما يظهر من وجهى للناس أكثر من عين واحدة أو نصف عين؟!

وأى زمن ردئ هذا الذى يجعل مثل هذه الآراء هى التى يتبناها بعض كبار الموظفين والمفتشين فى وزارة الشئون الاجتماعية، فيحكمون علينا وعلى مجلة «نون» بأنها مجلة تحارب الإسلام لمجرد أن نشرنا مقالاً ينقد آراء الشيخ بن باز؟

وإذا كان التقرير القطرى للمادة ١٩ يكشف عن أن العربية السعودية تمارس ضغوطاً على أجهزة الإعلام والنشر فى مصر (وغيرها من البلاد العربية) عن طريق الإغراءات المالية، أو من خلال نفوذها فى سوق الإعلان التجارى[١]، فكيف يمكن لها أن تمارس ضغوطها على كبار الموظفين فى وزارة الشئون الاجتماعية المصرية؟!

والأمر جد خطير، لأن مصر ومهما بلغت بها الأزمة، لن تصبح أبداً مايريدون لها أن تكون. إن مصر هى عقل الأمة العربية المتفتح، وهى قلبها النابض، وهى الرائدة، وهى صاحبة الحضارة القديمة العظيمة، حيث كانت المرأة إلهة العدل والحكمة، حين كانت النساء فى بقاع أخرى من العالم ضمن الدواب. أجل، لن تصبح مصر أبداً خاضعة لهذه العقلية التى لا تناسب إلا القرون الوسطى أو العصور الحجرية.

إن العالم يتغير بسرعة كبيرة، والعالم يتقدم. الأدب يتقدم، والمرأة تتقدم فى جميع البلاد من الهند والسند إلى بلاد النيام نيام ! فهل يمكن أن تظل المرأة العربية وحدها أسيرة الجدران ، وإن خرجت لا يظهر منها إلا عين أو نصف عين؟!

إن وجه الإنسان هو إنسانيته، وامرأة بلا وجه تعنى امرأة بلا إنسانية.

وإذا أهدرت إنسانية نصف المجتمع فهل يكون مثل هذا المجتمع إنسانياً؟!

لكنها ليست إلا مرحلة أو حلقة فى التاريخ الطويل، ردة إلى الوراء يتراجع فيها كل شئ.

فى مثل هذا المناخ تتراجع قضية تحرير المرأة أيضاً إلى الوراء. وتزداد الهوة بين الفقراء والأثرياء، وتزداد معها الهوة بين الرجال والنساء. بمعنى آخر يزداد النظام الطبقى الأبوى شراسة واستبداداً.

---

(١) فى جريدة الأهرام الصادرة بالقاهرة صباح يوم ١٩٩٢/٦/٢ عددت صفحات الإعلانات عن السعودية فوجدتها ١٢ صفحة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لكنها ليست إلا مرحلة مؤقتة فى التاريخ، إنها أزمة اقتصادية وسياسية وثقافية ترتبط بالأزمة العالمية، سواء فى الشرق أو فى الغرب.

إن انهيار الاتحاد السوفييتى قد كشف عن سوءات النظام الطبقى الأبوى الذى تخفى تحت ستار الاشتراكية.

وإن أحداث لوس أنجلوس الأخيرة، قد كشفت عن سوءات النظام الطبقى العنصرى الذى يتخفى تحت ستار الديموقراطية والسوق الحرة.

ومن هنا يأتى التفاؤل بأن المستقبل سيكون أفضل، طالما أن هذه العمليات الكاشفة مستمرة.

لابد لنا من كشف سوءات هذا النظام العالمى الجديد، القائم على التفرقة على أساس الجنس واللون والطبقة والعرق والدين والعقيدة.

وفى بلادنا العربية لابد من أن نكشف أيضاً عن الأنظمة الاستبدادية المتعاونة مع الاستعمار، والخاضعة لهذا النظام العالمى الجديد، والتى تعتبر وجه المرأة عورة.

بدون هذا الكشف لن يكون للشعوب العربية مستقبل أفضل، ولن تحصل النساء العربيات على حقوقهن المسلوبة.

ومما يزيد تفاؤلى أن قطاعات متزايدة من النساء والرجال من الشعوب العربية أصبحت أكثر وعياً بهذه الحقيقة، وأكثر إدراكاً لأهمية التضامن معاً لخلق عالم جديد فى القرن الواحد والعشرين.

أجل لازلت أحتفظ بتفاؤلى الساذج. والطفلة فى أعماقى لا تزال. والابتسامة، وكل ليلة يتكرر الحلم. إن أبنائى وبناتى فى مصر والوطن العربى سوف يرون حياة أفضل من تلك التى عشناها، وأن القيم المعكوسة سوف تعدل، وأن (رايت إز مايت)... الحق فوق القوة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نعم ! الحق فوق القوة. انتهى زمن العبودية، ولا يمكن للحق أن يضيع طالما هناك من يدافعون عنه. طالما هناك بشر يعيشون على الأرض.

لن يختفى الحق، وسوف تقتص العدالة عاجلاً أم أجلاً من كل من أصدر حكماً جائراً أو كتب تقريراً كاذباً.

كيف يمكن لموظف مسئول بالحكومة أن يكتب هذا التقرير الكاذب، ثم يعود إلى بيته وينام مستريح الضمير؟! كيف يمكن لمسئول كبير كهذا بالحكومة المصرية أن يكتب مثل هذا التقرير الكاذب، ثم يفلت من المساءلة والعقاب ؟!

وكيف يدافع مثل هذا المسئول الحكومى عن نفسه حين يكون هناك دليل مادى رسمى من الأمم المتحدة على أن جمعية تضامن المرأة العربية هى جمعية دولية وشرعية وموجودة، وأنها حصلت على الوضع الاستشارى للأمم المتحدة؟ وأن الأمم المتحدة لا تعطى مثل هذا الوضع الاستشارى للجمعيات المحلية ؟!

لقد حاول هذا المدير العام بوزارة الشئون الاجتماعية أن يدعى أن الجمعية المحلية لتضامن المرأة العربية، والمشهرة بوزارة الشئون هى التى حصلت على الوضع الاستشارى بالأمم المتحدة.

لكن خطاب الأمم المتحدة الرسمى يؤكد أن الجمعيات الدولية فقط هى التى تحصل على هذا الوضع الاستشارى ، وليست الجمعيات المحلية.

وفيما يلى ترجمة حرفية لهذا الخطاب الرسمى الذى جاءنى من الأمم المتحدة فى ١٠ يونيو، ومرفق صورة منه بالملحق :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

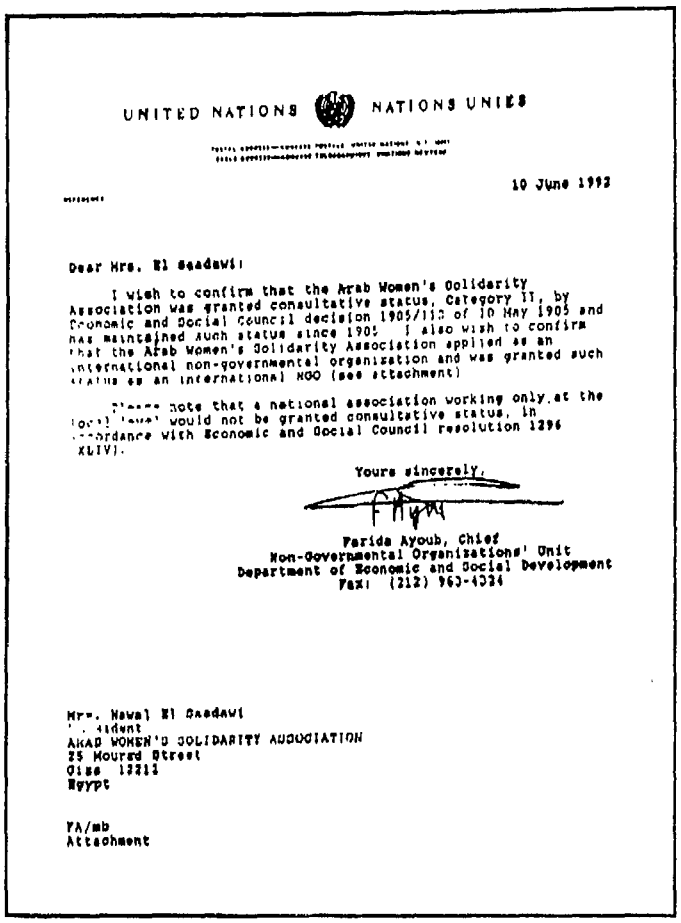

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

10 June 1992

Dear Mrs. El Saadawi

I wish to confirm that the Arab Women's Solidarity Association was granted consultative status, Category II, by Economic and Social Council decision 1905/110 of 10 May 1905 and has maintained such status since 1905. I also wish to confirm that the Arab Women's Solidarity Association applied as an international non-governmental organization and was granted such status as an international NGO (see attachment)

Please note that a national association working only at the local level would not be granted consultative status, in accordance with Economic and Social Council resolution 1296 XLIV).

Yours sincerely,

Farida Ayoub, Chief
Non-Governmental Organizations' Unit
Department of Economic and Social Development
Fax: (212) 963-4034

Mrs. Nawal El Saadawi
President
ARAB WOMEN'S SOLIDARITY ASSOCIATION
25 Mourad Street
Giza 12211
Egypt

FA/mb
Attachment

الأمـــم المتحدة

١٠ يونيو ١٩٩٢

عزيزتى السيدة / نوال السعداوى :

أريد التأكيد على أن جمعية تضامن المرأة العربية قد حصلت على الوضع الاستشارى (من الفئة الثانية) بقرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى ١١٣/١٩٨٥ فى ١٠ مايو ١٩٨٥، وهى تحتفظ بهذا الوضع الاستشارى منذ ١٩٨٥، وأريد التأكيد أيضاً على أن جمعية تضامن المرأة العربية قد حصلت على هذا الوضع الاستشارى كجمعية دولية غير حكومية وأرجو الإحاطة بالعلم أنه لايمكن لأى جمعية محلية تعمل على نطاق محلى أن تحصل على مثل هذا الوضع الاستشارى طبقاً لقرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى رقم ١٢٩٦ (XLIV) .

توقـــيع

فريـــدة أيـــوب

مديرة المنظمات غير الحكومية

إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ما رأى المسئولين بوزارة الشئون وبمجلس الدولة فى هذا الخطاب الرسمى من الأمم المتحدة ؟!

هل يمكن الخلط بعد ذلك بين الجمعية الدولية لتضامن المرأة العربية الحاصلة على الوضع الاستشارى بالأمم المتحدة والجمعية المحلية المصرية المشهرة بوزارة الشئون ؟!

لو أن فى بلادنا عدالة، فإن مثل هذا الخطاب الرسمى من الأمم المتحدة كفيل بأن يعيد الحق لأصحابه، وكفيل أيضاً بالتحقيق مع هؤلاء الذين كتبوا التقارير الكاذبة وكشف النوايا الخفية وراء هذه التقارير والأسرار الكامنة وراء إصدار القرار بحل جمعية تضامن المرأة العربية ومصادرة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام؟! ولماذا جمعية نساء الإسلام بالذات؟! أهى محاولة لتملق بعض القوى الدينية هنا أو هناك.؟!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخاتمة

جاءنى صوتها المتهالك عبر أسلاك التليفون :

– قلت لك مافيش فايدة فى الطعن فى الحكم.

– لأ فيه فايدة.

– مافيش عدالة فى البلد.

– لأ فيه !

– مافيش أمل !

صوتها يثير فىّ التحدى ضد اليأس أو التشاؤم. بإصرار عنيد على مدى الثلاثين عاماً وأكثر منذ تعارفنا وأنا أقاوم هذه العبارة «مافيش أمل»..

لكن صوتها اليائس ظل يتردد فى أذنى.

تذكرت القضية التى رفعتها عام ١٩٨٢ بعد خروجى من السجن. ثلاثة أشهر تقريباً قضيتها وراء القضبان بأمر من السادات بلا تحقيق ولا جريمة. ورفعت قضية ضد رئيس الجمهورية فى مجلس الدولة. ثم سمعت من المحامى أن حكماً عادلاً قد صدر. أشعلت هذه الذكرى الأمل داخلى، فى أن يصدر حكم عادل فى القضية، وتعود جمعية تضامن المرأة العربية إلى نشاطها، المهم أن نواصل الأمل، ونواصل العمل بلا كلل أو ملل.

المهم هى هذه الحركة نحو حياة أكثر عدالة. قد نكسب القضية وقد نخسرها، لكن النتيجة لا تهم. المهم هو أن نسعى ولا نكف عن السعى من أجل انتزاع العدل. هكذا علمنى أبى وأمى وجدتى. فالعدل مثل الحرية لا يُعطى. وإنما يؤخذ عبر جهد طويل على مر السنين.

أجل، إنه الطريق الصعب. كم كانت أمامى كثير من الطرق السهلة، لكنى خيرت نفسى بين الصعب والسهل فاخترت الصعب، إنه اختيار حر، يخسر الإنسان فيه العالم، لكنه يكسب نفسه.

وجاءنى صوتها عبر أسلاك التليفون، ملئ بالمرح والحماس. صوت يشبه زقزقة العصافير عند طلوع الفجر.

– مبروك ياسيدتى.

– على إيه .

– قرأت الطعن فى الحكم ! والحق واضح مثل الشمس !

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صوتها مثل شعاع الشمس، يضرب فى السحب وتتلاشى الظلمة. إنها واحدة من آلاف الشابات المصريات والعربيات، وكم التقيت بالواحدة منهن صدفة فى الطريق، فإذا بها تشد على يدى وتقول : قرأت كتابك وتغيرت! وفى البريد كل يوم تأتينى الرسائل من المغرب والمشرق. آلاف القلوب تخفق معى. وبخط اليد، فتاة مصرية من قرية نائية فى حضن الجبل بالصعيد تكتب لى: قرأت كتابك فأصبحت إنسانة جديدة، أشكرك! هذه الرسالة وغيرها من آلاف الرسائل تأتينى وتؤكد لى أن العدل مثل الشمس لا يغيب، والكلمة الصادقة لا تضيع.

د. نوال السعداوى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملاحـــق

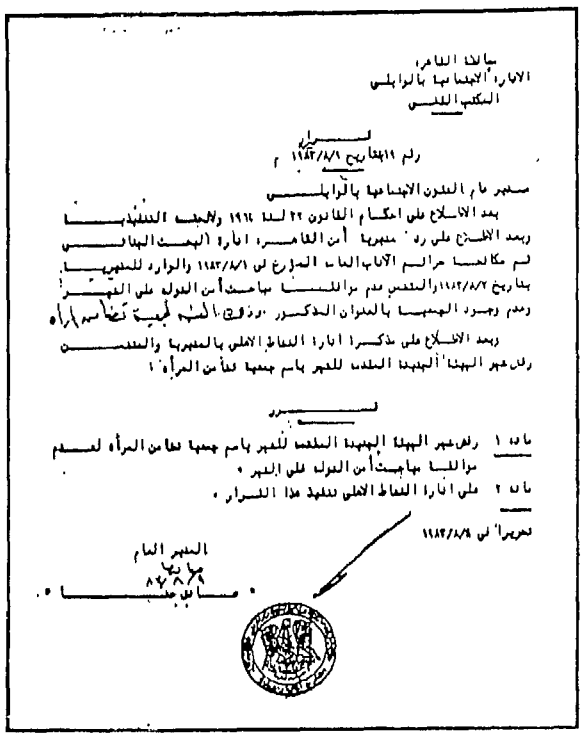

محافظة القاهرة

الإدارة الاجتماعية بالوايلى

المكتب الفنى

قـــرار

رقم ١٩ بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٨٣م

مدير عام الشئون الاجتماعية بالوايلى

بعد الاطلاع على أحكام القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية وبعد الاطلاع على رد مديرية أمن القاهرة إدارة البحث الجنائى قسم مكافحة جرائم الآداب العامة المؤرخ فى ١٩٨٣/٨/١ والوارد للمديرية بتاريخ ١٩٨٣/٨/٧، والمتضمن عدم موافقة مباحث أمن الدولة على الشهر وعدم وجود الجمعية بالعنوان المذكور، وذلك بالنسبة لجمعية تضامن المرأة العربية.

وبعد الاطلاع على مذكرة إدارة النشاط الأهلى بالمديرية، والمتضمن رفض شهر الهيئة الجديدة المقدمة للشهر باسم جمعية تضامن المرأة.

قـــرر

مادة ١ : رفض الهيئة الجديدة المقدمة للشهر باسم جمعية تضامن المرأة العربية لعدم موافقة مباحث أمن الدولة على الشهر.

تحريرا فى ٩ / ٨ / ١٩٨٣

المدير العام

صادق حنـــا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صورة من الصفحة الأخيرة من التقرير (السرى جداً)

..... مع التحقيق معها بشأن تكوين نشاط فى مصر تحت اسم جمعية لا وجود لشرعيتها وفقاً للأحكام المنظمة للجمعيات واكتسابها الشخصية الاجتماعية وتحت اسم «جمعية تضامن المرأة العربية» ذات وضع استشارى بالأمم المتحدة عجزت عن تقديم مايثبت شهرها قانوناً. واتخاذها اسما يدعو إلى اللبس بينها وبين جمعية تضامن المرأة العربية المشهرة فى الوزارة، واستغلال ذلك لإقامة أنشطة فى مصر فى غير صالح الاتجاه الوطنى- مع الحصول على أموال وتبرعات من هيئات ومنظمات بالخارج باسم جمعية تضامن المرأة العربية وإيداعه لحسابات بنك مصر دون إثباتها بالسجلات المالية للجمعية العمومية الثانية، وإضافة ماتقدم على الشئون الاجتماعية وبدون الحصول على موافقة الوزارة تطبيقاً لأحكام القانون. مع إقامة مؤتمرات بالمخالفة للقواعد والتعليمات الخاصة بالمؤتمرات التى تثبتها الجهات، والاتصال بهيئات ومنظمات بالخارج دون الحصول على إذن من الشئون الإدارية المختصة بذلك وفقاً لأحكام القانون.

٢- حل جمعية تضامن المرأة العربية لخروجها عن الأغراض المحددة بلائحة نظامها الأساسى والدخول بالجمعية فى مجادلات دينية وسياسية من خلال ماتصدره من مجلات ونشرات وما تعقده من ندوات، ولارتكابها مخالفات جسيمة على نظير ما ورد بهذا التقرير.

٣ - إخطار الأمن العام المصرى لمتابعة التنظيم الذى تقوده السيدة/ نوال السعداوى وتتخذ له مقراً دائماً فى مصر ..... والتستر من خلاله فى عقد مؤتمرات واتخاذ مواقف ضد السياسة العامة للدولة، مع رصد ومتابعة حركة هذا النشاط فى مصر والدول العربية، والمنظمات المتعاونة معها فى ذلك.

والأمر معروض برجاء التفضل باتخاذ اللازم

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين حمدى

مدير عام وزارة الشئون الاجتماعية

رقم ١١ : بعض أجزاء من التقرير(السرى جداً) المقدم من اللجنة التى كلفت من قبل وزارة الشئون الاجتماعية بفحص أعمال الجمعية، بتوقيع محمد حسين حمدى - مدير عام وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٩٠.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جاء فى التقرير (السرى جداً) ما يلى:

أولاً: عن مجلة نون والنشرة الدورية:

... أصدرت الجمعية مجلة نون ونشرة تضامن المرأة العربية رغم رفض المجلس الأعلى للصحافة إصدارها، كما تعرضت لأفكار تتعارض مع الشرائع السماوية مثل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق وتعدد الزوجات فى الإسلام، حتى اللغة العربية لم تسلم من الهجوم عليها أيضاً، وكلها آراء وأفكار تنطوى على خروج عن قواعد الشريعة الغراء والأديان السماوية، مما يكون له أثر بالغ فى تعبئة الآراء غير الناضجة وشحنها بأفكار بعيدة عن مجتمعنا الشرقى المتدين، من شأنها إثارة البلبلة وإشاعة الفوضى...

... تتعرض المجلة والنشرة لموضوعات من ذلك النوع الذى يفتح أبواباً واسعة للجدل والنقاش، والصراعات الفكرية والمذهبية الحادة، وتتناولهم بآراء وأفكار تحث على التشكيك والبلبلة فى الأنظمة الاجتماعية خاصة تلك التى تستمد أحكامها من مبادئ الشرائع الدينية مع التعريض والتعرض لشخصيات دينية كبيرة بتسفيه آرائهم والنقد اللاذع..

... فى إحدى الندوات التى قامت بتنظيمها الجمعية حول موضوع «المرأة والمستقبل» فى ١٩٩٠/٢/٢٤ ودعت فيها السيدان محمد سيد أحمد الكاتب بجريدة الأهرام، وراجى عنايت الكاتب بمجلة المصور، وعدد من الشباب والشابات (راجع من ص ١٨ – ص ٢٣ من نشرة تضامن المرأة العربية)، جاءت تساؤلات فى الندوة هى «إن المرأة مقهورة بسبب قانون الزواج فما هو شكل الزواج فى المستقبل؟ ولمن ينسب الأطفال؟ وما هو شكل الدين فى المستقبل؟ وفى ظل الديموقراطية ولا مركزية السلطة هل سوف يحدث تغيير فى الرؤية الدينية والفلسفية؟.

١ – مسائل الأحوال الشخصية (زواج – طلاق – تعدد الزوجات فى الإسلام – النسب – أنظمة الزواج والطلاق القائمة على العقود المكتوبة) – وصف مبادئ الشرائع الدينية إسلامية ومسيحية بأنها «أنظمة عبودية» – وبأنها «أنظمة تحكمية» – أو «أنظمة الطاعة» – أو تلك الأنظمة الجائرة التى تسلب المرأة حريتها وتحقر من مكانتها وتنال من إنسانيتها وتخل بالحقوق الإنسانية العامة.

«وهذه القوانين – كما جاء بمجلة «نون» المقالة الأولى والثانية خاصة وغيرها – والتى تطلق عليها الأنظمة الطبقية الأبوية بمؤسساتها التربوية والتعليمية لا تنتج الإنسان أو الإنسانة القادرة على «الحب الحقيقى» وإنما تنتج «ذكوراً وإناثاً».

تعدد الزوجات الذى يسمح به الدين الإسلامى يصنف فى عرف المجلة بمفهوم «الخيانة» ويندرج تحت «نظم الملكية والإرث» ، وهى من أسباب الفساد الاجتماعى الذى يكرسه العرف الاجتماعى ويدافع عنه رجال الفكر والدين تماماً كما أن مفهوم الطاعة يندرج حسب دوريات الجمعية تحت مفهوم العبودية والحط من كرامة المرأة وإنسانيتها وعدم المساواة فى العلاقات الإنسانية !.

أما الغاية التى يراد بلوغها من هذه التحليلات فتشير إليها المقالة المنشورة بالمجلة تحت عنوان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«الاجتهاد وتعدد الزوجات فى الإسلام» ص ٤٧ من مجلة نون وهو: «يجب على أى إنسان أو إنسانة أن يتفهم الدين بعقله هو وليس بعقول رجال الدين» وهكذا ففى تونس استطاعوا تفسير آيات تعدد الزوجات على أنها تحرّم تعدد الزوجات، وهكذا تم تغيير قانون الزواج ومنع تعدد الزوجات قانوناً.. لكن فى مصر فسرت هذه الآيات على أنها تبيح تعدد الزوجات ولهذا ظل هذا الحق للرجل فى القانون».

وفقاً لهذا المنهج فى التفكير، فإن آيات الله تصبح عرضاً مباحاً لكل من يريد أن يفسر بحسب منطقه وهواه.. دون المعرفة والتقيد بقواعد التفسير وأصوله، وبعيداً عن أهل الذكر ومتجاوزاً- بل متعدياً- على آيات الله ، و«لولا نفر من كل طائفة ليتفقهوا فى الدين»، و«اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون»، فلا محل لذلك فى ظل هذا المعنى الفكرى للمدرسة العلمانية...

- اللغة العربية - تحت عنوان «دونية المرأة فى اللغة العربية» تعكس اللغة العربية، الوضع الأدنى للمرأة فى المجتمع والعائلة ولذلك تضع المؤنث العاقل وغير العاقل دون المذكر العاقل وغير العاقل. إن علامة جمع المذكر لا تكون إلا للمذكر العاقل ودون المذكر غير العاقل- مثلاً إن جمع «حامد» هو «حامدون» لكن جمع «كلب» لا يمكن أن تكون «كلبون» وإنما «كلاب» ، ولكن علامة جمع المؤنث العاقل هى «الألف والتاء» مثلاً «حميدة» جمعها «حميدات» لكن هذه العلامة يمكن أن يجمع بها أيضاً المؤنث غير العاقل مثل «كلبة» فإنها تجمع على «كلبات» . وهكذا نرى أن علامة الذكر العاقل لا تكون إلا للعاقل لكن علامة المؤنث العاقلة تكون للعاقلة وغير العاقلة من الحيوانات والجماد».

وتنهى المقالة بالنتيجة وهكذا نكتشف الوضع الأدنى للمرأة فى اللغة العربية»... والهدف: «زاد وعى المرأة بحقوقها وكرامتها كإنسانة، ولهذا علينا أن نعيد دراسة اللغة العربية وأن نغيرها بحيث تخاطب الرجال والنساء بالتساوى».

سنوضح الأمر عندما ازداد الأمر جلاء - وصراحة - فما عرض من آراء خلال الندوة التى نظمتها تحت عنوان «المرأة والمستقبل» المنشور ملخص لها بنشرة الجمعية. ويكفى التنويه هنا بأن المستهدف أساساً هو اللغة العربية باعتبارها «لغة القرآن» «وإنا أنزلناه قرآناً عربياً» وقوله سبحانه « بلسان عربى مبين». فهذه اللغة التى كرمها الله ورفع منزلتها وجعلها لغة القرآن ومن شأن اللسان الناطق بها فإنه لسان مبين، لكن ينبغى التسفيه (فى عرف المجلة) من شأنها..

الحجاب والنقاب وفكر دوريات الجمعية وتوجهاتها:

حظى هذا الموضوع باهتمام خاص فى دوريات الجمعية، ليس فقط بالتنفير منه والازدراء والسخرية بمن يتحلّين به.. بل بالتعرض والتعريض لفقهاء الدين الإسلامى وبالتفسيرات المتناولة للآيات حتى أن الأمر يصل فى الاجتراء على مراد الله بالتساؤلات والتعجبات !!

■ تقول رئيسة الجمعية فى أول مقال منشور بنشرة تضامن المرأة العربية «إنهن ضد العرى بمثل ماهن ضد النقاب والحجاب».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– فأما أنهن ضد العرى فإن الأمر لا يحتاج – بطبيعة الحال– لتبرير وجه القناعة فى ذلك.

وأما أنهن ضد الحجاب والنقاب فإن فرضيته الدينية لابد من التعرض لها بما عن الله وعلماء الدين لتبرير وجه القناعة فى الموقف الرافض للحجاب والنقاب.

والتصدى هنا– كما هو منهج التفكير السابق التنويه عنه فى هامش ص ٦ من هذا التقرير– يقوم على التفكير الذاتى (الشخصى) لا شأن له فى ذلك بالتزام قواعد أصول التفسير، ولا استنادا فيه لآراء الفقهاء والإجماع والقياس).

١ – وعلى ذلك تتناول الموضوع رئيسة الجمعية بنفسها فيما يتعلق بفريضة الحجاب والنقاب فى الديانة الإسلامية تحت عنوان : «ما العلاقة بين نقاب المرأة ومجلة بوردا الألمانية؟».

٢ – بينما تناقش كاتبة النشرة مارلين تلك الفرضية الدينية فى الدين المسيحى تحت عنوان «المسيح برئ».

١– ففى معرض التعرض لفريضة الحجاب فى الدين الإسلامى تبرر الموقف ضد الحجاب والنقاب والتعرض– بالتفسير حيناً من عندها والتساؤلات أحياناً– للآية الكريمة.. وليس على أساس كونه مظهرا من مظاهر الاحتشام والاحترام. وحفظا للفضائل وصيانة للأخلاق، ودرءاً لتحريك الفتن والشهوات، وإن الإسلام كما يعنى بطهارة النفوس وتزكيتها يعنى بالمظهر والجوهر..

لكن كما سبق فإن خطورة المنهج القائم على هذا النمط الفكرى هو الحرص على تشويه الشخصية الإسلامية وعقائدها والاعتراض على أوامرها ونواهيها والعلاقات الاجتماعية التى تستمد أصولها من مبادئ هذه الشريعة مع محاولة محو المظهر الإسلامى للشخصية المسلمة.. شكلاً ومضموناً.

٢ – أما بالنسبة للديانة المسيحية ففى معرض تبرير الموقف ضد الاحتشام فقد تصدت الكاتبة مارلين تادرس لذلك تحت عنوان المقالة المنشورة بنشرة تضامن المرأة العربية (ص ٣٨) بعنوان «المسيح برئ» «وهو تسوق من البداية قواعدها الشخصية فى التفسير»....

– حيث كما هو معلوم لا اجتهاد مع النص – ....

وتناقش النصوص فى الكتاب المقدس «فى الرسالة من الرسول بولس إلى أهل كورونتوس الإصحاح» يقول : (إن رأس الرجل المسيح ورأس المرأة الرجل)، ويقول القديس بولس إن على المرأة أن تغطى رأسها لأنها تشين نفسها وإذا لم تغط فليقص شعرها، وبعد ذلك تقول : ونحن نتساءل لماذا نأخذ الجزء الأول من الآية ونقول إن هذا ينطبق على عصرنا الحالى وأما الجزء الثانى من الآية الكريمة فنتركه ونقول إنه مخالف لروح العصر؟. ثم تقول : لابد أن نعى تماماً أن هذه رسالة شخصية من الرسول بولس إلى كنيسة معينة وشعب بعينه، وفى ذلك الزمان كانت المرأة المحتشمة هى التى تغطى شعرها، فمن الطبيعى أن يطلب بولس منها ذلك، وكانت المرأة أيضاً غير متعلمة وجاهلة وغير مثقفة فمن الطبيعى أكثر أن يطلب الرسول بولس أن يكون الرجل هو رأسها وراعيها، لأنه هو أكثر خبرة منها....

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتقول : يختتم بولس الرسول كلامه بسؤال: «احكموا فى أنفسكم هل يليق بالمرأة أن تصلى إلى الله وهى غير مغطاه؟!».

ورغم أن السؤال سؤال نصى جازم... إلا أن سيادتها تخرج من هذا قائلة : وهنا يترك بولس الحكم للناس ولنا وهذا الحكم يتغير مع الزمان!! أى أن كل شئ متروك بالنسبة للشريعة لروح العصر والتغيرات الزمنية وليس لاستنباط الأحكام وفقاً للأصول السليمة لقواعد التفسير والاجتهاد والرجوع فى ذلك إلى أهل الذكر وهم الصفوة المتخصصة فى هذه العلوم السامية.

١ – منطلق الإقناع لكراهية الحجاب وازدراء من يتمسكن ويتحلّين به .

أ – تحت عنوان «الحجاب والفتان والإسلام» ص ٢٢ مجلة «نون» يسوق الكاتب (زوج السيدة رئيسة الجمعية) حججه التالية للإقلاع عن الحجاب والحث على ذلك.

«.... ومع ذلك فإن ارتداء الحجاب بشكل متزايد ظاهرة لها مغزاها، إنه يدل على وضع المرأة المتدنى فى المجتمع، لأن عدداً كبيراً من هؤلاء النساء قد فرض عليهن ارتداء الحجاب من رجال الأسرة أو من ضغوط المجتمع، بما فيها ضغوط التيارات الإسلامية المحافظة. واقترن الحجاب بتأكيد مفاهيم عن مكانة المرأة التى شهدت تراجعاً وخصوصاً منذ بداية السبعينات **(لعل الكاتب يقصد بداية عهد الرئيس السادات)**، ومن بينها الاعتقاد بأن المرأة مخلوق أدنى بالنسبة للرجل.. وبالتالى فإن سيادته يرد الأمر إلى فرضية الرجل وضغوط المجتمع وليس إلى فرضية الإسلام.. ثم يتابع سيادته : «إن تغطية رأس المرأة يتضمن أنها عورة فلماذ يكون الرأس بالذات.الذى يحتوى على مخ الإنسان «عورة»؟ أليس هذا ملفتاً للنظر.. أم أن شعر المرأة موضوع للإثارة الجنسية فيجب أن يغطى؟ إن التغطية أو التعرية وجهان لعملة واحدة.. إنهما يعنيان أن المرأة ليست إنساناً مثل الرجل.. وإنما جسم يجب أن يغطى، أو جسم يمكن أن يعرى بهدف الإثارة الجنسية.

ثم يبتر كاتب التقرير المقال لأن تكملة العبارة تقول الآتى:

«.... أو جسماً يمكن أن يعرى بهدف الإثارة الجنسية كما يحدث فى الإعلانات التليفزيونية».

ب – من وسائل التغيير من لبس الحجاب التى تستخدمها الدوريات التى تنشرها استخدام الأسلوب القصصى وتحت عنوان «وسارت الأشباح نهاراً (تداعيات ضد النقاب والحجاب ص ٣٢ ، ٣٣ من النشرة) .

النسب وفكر المجلة :

فى أكثر من موضوع تتلخص أفكار الدوريات حول مضمون «أن الرجال يستأثرون بشرف نسب الأبناء، تحمل أسماء الآباء دون النساء وهو حق حرمت منه المرأة منذ عهود العبودية ولازالت تحت الضغوط المجتمعية تحرم من حمل هذا الشرف مما يخل بمبادئ العدالة الإنسانية.

ونحن لا ندرى أمام هذا الفكر ذلك الربط بين حمل الأبناء أسماء الآباء وبين مفهوم الشرف هذا... هل انتقص تنسيب مريم إلى آل عمران من شرفها التى أنزلها القرآن منزلة لم تنزل امرأة من قبل «خير نساء العالمين» .....

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التعرض والتعريض برجال الدين:

سبق الإشارة بالمقال المعنون « ما العلاقة بين نقاب المرأة ومجلة بوردا الألمانية» الذى تصدت فيه رئيسة الجمعية (كاتبة المقال) للشيخ بن باز وكتابه «الحجاب والسفور فى الكتاب والسنة» – دار الكتب السلفية – القاهرة ١٩٨٦ ولم يتعرض كاتب التقرير لهذا المقال أكثر من هذا.

أما خط «بابا» الكنيسة الكاثولوكية ومنصب البابوية فقد نزل المقال المعنون «البابا أو الماما» إلى الدرك السوقى من النقد والابتذال.. العنوان يعكس على الفور ذلك التهكم الممجوج، ويتهم البابا بالعمالة للغرب ويشيد المقال بالحركة النسائية الإيطالية التى تسعى إلى تغيير الكتاب المقدس .....

التعريض عن الزنا للمرأة فى الإسلام:

ويوصف موت الزانية رجماً بالحجارة والذى يشترطه قانون العقوبات الإسلامى بالعقوبة المتناهية فى قسوتها حيث يشترط قانون العقوبات الإسلامى ألا تكون الحجارة كبيرة حتى لا يموت الشخص بحجر أو حجرين (مقال النساء وحقوق الإنسان).....

- الإطار الفكرى لما تقدم عرضه من موضوعات:

فى إجابة على السؤال الذى تفضلت السيدة رئيسة الجمعية بطرحه فى الندوة التى قامت الجمعية بتنظيمها حول موضوع «المرأة والمستقبل» .. هو شكل الدين فى المستقبل؟ وفى ظل الديموقراطية ولا مركزية السلطة وهل سوف يحدث تغيير فى الرؤية الدينية والفلسفية؟ وفى الإجابة التى حرصت النشرة على العناية بإبراز مضمونها على لسان أحد المتحدثين بالمؤتمر (لم يذكر كاتب التقرير اسمه وهو الأستاذ محمد سيد أحمد) «إننى أرى أن مشكلة الدين ليست هى إيجاد تفسير مقابل متخلف سائد لأن هناك دائماً عملية «تبرير» أى أن هناك نصاً دينياً قابلاً للتبرير وتفسيره تفسيراً متخلفاً أو تفسيراً تقدمياً، ومَن سوف يكسب عملية التبرير هذه– إن التفكير التقدمى ليست له شرعية أكثر من التفسير المتخلف، فكل من التفسيرين له نفس الشرعية وله مبرراته الخاصة.. ولذلك من الضرورى أن نضع الدين بشكل علمانى والعلمانية لا تعنى الإلحاد أو «اللادينية» (!!) بل هى اشتقاقياً تعنى الزمانية.. وتعنى كضرورة اجتماعية الفصل بين الدين والدولة أو الدين والسياسة بحيث يصبح الدين اختياراً شخصياً فقط وليس اختياراً عاماً اجتماعياً. بدون ذلك سوف نظل دائرين فى فلك النص الدينى وبالتالى سوف نكبل العقل ونحاصره بالنص !! وحتى عندما يقتضى الأمر اجتهاداً فإنه يكون فى حدود النص، فضلاً على أنه لا اجتهاد مع النص، ونحن نعرف أن إبداع العقل يقتضى انطلاقه وليس تكبله أو حصاره.. أقول إذن إنه من الضرورى أن يظل الدين كاختيار شخصى.

تبنت تركيا فى عهد كمال أتاتورك مفهوم العلمانية ذلك فألغى من الدستور النص على أن دين الدولة الرسمى هو الدين الإسلامى– ثم عمل على محاصرة وخنق اللغة العربية لغة القرآن وفقدت أنقرة واسطانبول

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مركزاً من مراكز العبادة الإسلامية وضعف الشخصية - ولايزال - هذا الشعب يعانى من جراء هذا الموقف من اللغة ومن عزل الدين عن الحياة السياسية والاجتماعية.....

تلك هى القضايا الأساسية التى تعنى كل من المجلة والنشرة التى تصدرها الجمعية. وجميعها من المسائل الجدلية فى الأمور السياسية والدينية التى حظر المشرع على أنه لا يجوز للجمعية أن تجادل فى الأمور الدينية والسياسية» .....

ثانياً: مؤتمر الصحافة النسائية فى مصر:

(١) أ - تقدم مندوبا الإدارة الاجتماعية بغرب القاهرة، بمذكرة بتاريخ ١٩٩٠/٩/٦ تفيد بانعقاد مؤتمر الصحافة النسائية والنشر فى البلاد العربية خلال الفترة من ٤ - ٧ سبتمبر ١٩٩٠ بمقر الجمعية.

ب - اتخذت رئيسة الجمعية السيدة نوال السعداوى موقفاً مناهضاً للموقف الرسمى المعلن للدولة (مصر) بخصوص قضية احتلال العراق للكويت وضمها إليه. بالإعلان فى المؤتمر عن عزمها عن تشكيل لجنة من الحاضرين لمقابلة الملك فهد، ومطالبته بالعمل على سحب القوات الأجنبية وكذلك مقابلة الرئيس بوش لذات الموضوع لإيجاد حل سلمى للمشكلة.

ج - حضر المؤتمر جمعاً كبيراً من وفود الدول العربية، وأجنبى واحد غير المصريين.

د - قام التليفزيون الجزائرى بتصوير المؤتمر.

هـ - قيام الجمعية بتوزيع نسخ من مجلة «نون» ونشرة تضامن المرأة على الأعضاء وعرضها للبيع بسعر (١ جنيه) للمجلة.

(٢) قامت المديرية بإخطار الجمعية ضمن كتابها رقم ٤٣٤٦ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٢ بالمخالفات الخاصة بانعقاد هذا المؤتمر.

(٣) قامت إدارة غرب القاهرة بإخطار السيد وكيل الوزارة مدير الشئون الاجتماعية بالقاهرة رداً على كتاب سيادته باتخاذ الاجراءات القانونية ضد الجمعية بأن رئيسة الجمعية قد أفادت بأن المؤتمر المذكور لم تنظمه الجمعية المشهرة بالشئون، وأنه توجد جمعية دولية باسم جمعية تضامن المرأة العربية وهى ذات وضع استشارى لدى الأمم المتحدة ومسجلة لديها (وذلك طبقاً لكتاب إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية) فى هذا الشأن- وأرفق صورة من كتاب الخارجية.

(٤) وعلى أثر تشكل اللجنة - فقد قمنا بمطالبة رئيسة الجمعية بالتقدم بمذكرة توضح العلاقة بين الجمعية الدولية والجمعية المشهرة بالشئون.. وتسلمنا رد الجمعية فى كتابنا الأخير والمستندات التى تقدمت بها رئيسة الجمعية.

يذكر كاتب التقرير هذه المستندات والرسائل المتبادلة بين الجمعية الدولية ووزارة الخارجية، لكنه يصر على أن الجمعية الدولية لايمكن أن توجد دون تسجيل بوزارة الشئون حسب قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤) ثم يقول الآتى:

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– وما تقدم يعد تحليلاً واضحاً من السيدة رئيسة الجمعية للتستر– خلال ما يقع– من مخالفات تحت اسم الجمعية لا وجود لها فى سجلات شهر الجمعيات– وما ينبغى أن يكون لها وجود فى ظل الأحكام الآتية :

١ – تنص المادة ٥٥ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ١٩٧١/٩/١٢ على «للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذات طابع عسكرى.

٢ – تنص المادة ٥٢ فقرة ٦ من القانون المدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على «كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال – تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص فى القانون».

٣ – تنص المادة ٨ من قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ : «لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا أشهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون».

٤ – تنص المادة ١١ من قانون الجمعيات رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ :

«تقوم الجمعية الإدارية المختصة بإجراء الشهر» وقد حدد القرار الجمهورى رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧ الجهة الإدارية بحسب الفقرة من المادة ٤٤ من هذا القرار فى مديرية الشئون الاجتماعية.

ثم يؤكد كاتب التقرير أن الجمعية الدولية ليس لها كيان قانونى، لأنها غير مشهرة حسب قانون الجمعيات ٣٢ لعام ١٩٦٤، وأن مكاتبات وزارة الخارجية وإثبات مركزها الاستشارى لدى الأمم المتحدة لا يعد إشهاراً رسمياً قانونياً.

وبالتالى لا توجد جمعية إلا تلك المشهرة بوزارة الشئون. وهكذا يسجل كاتب التقرير مايلى :

– وحيث يستبين مما تقدم عدم وجود جمعية تضامن المرأة العربية غير جمعية واحدة هى تلك التى تم شهر نظامها بإدارة غرب القاهرة رقم ٣٢٨٢ لسنة ١٩٨٥ فإن محاولات السيدة رئيسة الجمعية لا تبرر لها إلا محاولة النأى عن المساءلة بشأن المخالفات التى ترتكب باسم الجمعية بما فى ذلك مخالفتها فى الخروج عن أغراض الجمعية المشهرة، ومجادلتها فى الأمور الدينية والسياسية وعدم اتباعها للأنظمة والإجراءات والقوانين المنظمة للأعمال التى تباشرها الجمعيات.

وإما أن تكون ذات نشاط تحرص رئيسة الجمعية على عدم وضعه تحت نظر الأجهزة الرقابية المعينة مما يحرم الدستور قيام مثل هذه الجمعيات على نحو ما سبق أيضا بالمادة ٢٥ من أحكام الدستور. وفى كل ماتقدم مما يستوجب التحقيق نرى إحالته إلى النيابة المختصة.

ثالثاً: النواحى المالية والإدارية :

يصر كاتب التقرير على اعتبار جميع الانشطة والاموال الخاصة بالجمعية الدولية هى للجمعية المصرية المشهرة بالشئون، وبالتالى يعتبر جميع هذه الانشطة مخالفات إدارية ومالية جسيمة، وأن رئيسة الجمعية تعمدت إخفاء ها عن وزارة الشئون عن طريق ادعاء وجود جمعية دولية.

كما يؤكد انه وفقا للمادة ٢٣ من القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ لا يجوز لأية جمعية ان تنتسب او تشترك أو تنضم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إلى جمعية أو هيئة أو نادى مقره خارج مصر قبل إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بذلك.. كما لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من شخص أو جهة أجنبية. إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة .

وأخيراً يقرر كاتب التقرير الآتى:

١ – إحالة الأمر إلى النيابة المختصة للتحقيق مع رئيسة الجمعية بشأن المبالغ التى قامت فى الحسابين المفتوحين باسم الجمعية فى بنك مصر – فرع مصطفى كامل. مع التحقيق معها بشأن تكوين نشاط فى مصر تحت اسم جمعية لا وجود لشرعيتها وفقاً لأحكام الجمعيات.. واستغلال ذلك لإقامة أنشطة فى مصر فى غير صالح الاتجاه الوطنى– مع الحصول على أموال وتبرعات من هيئات ومنظمات بالخارج. مع إقامة مؤتمرات بالمخالفة للقواعد والتعليمات الخاصة بالمؤتمرات، والاتصال بهيئات ومنظمات بالخارج بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية.

٢ – حل جمعية تضامن المرأة العربية لخروجها عن الأغراض المحددة بلائحة نظامها الأساسى، والدخول بالجمعية فى مجادلات دينية وسياسية من خلال ما تصدره من مجلات ونشرات، وما تعقده من ندوات ولارتكابها مخالفات جسيمة.

٣ – إخطار الأمين العام المصرى لمتابعة التنظيم الذى تقوده السيدة نوال السعداوى وتتخذ له مقرا دائما فى مصر..... والتستر من خلاله فى عقد مؤتمرات واتخاذ مواقف ضد السياسة العامة للدولة مع فرض ومتابعة حركة هذا النشاط فى مصر والدول العربية والمنظمات المتعاونة معها فى ذلك.

والأمر معروض برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

رئيس اللجنة

محمد حسين حمدى

١٩٩٠/١١/٥

مدير عام - وزارة الشئون الاجتماعية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإدارى

دائرة الأفراد «ب»

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الخميس الموافق ٧ / ٥ / ١٩٩٢

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / منصور حسن غربى نائب رئيس المجلس

وعضوية السيد الأستاذ المستشار / السيد محمد العوضى نائب رئيس المجلس

والسيد الأستاذ المستشار / عبدالفتاح صبرى أبو الليل

وحضور الأستاذ المستشار المساعد/ أحمد عبدالراضى محمد مفوض الدولة

سكرتارية السيد / محمد ابراهيم أحمد أمين السر

«أصدرت الحكم الآتى»

فى الدعوى رقم ٦٦٨٤ لسنة ٤٥ ق

المقامة من

الدكتورة نوال السعداوى بصفتها رئيسة مجلس إدارة جمعية تضامن المرأة العربية

ضد

الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية بصفتها، السيد / محافظ القاهرة وبصفته،

نائب محافظ القاهرة للمنطقة الغربية بصفتها، مدير عام إدارة غرب القاهرة الاجتماعية بصفته.

الإجراءات:

أقامت المدعية بصفتها هذه الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩١/٧/١٤، طلبت فى ختامها الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار رقم ١٩ الصادر فى ١٩٩١/٦/١٢ من نائب محافظ القاهرة للمنطقة العربية بحل جمعية تضامن المرأة العربية وأيلولة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام وتعيين مصفياً لها.

وقالت المدعية شرحاً لدعواها إن جمعية تضامن المرأة العربية أنشئت وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٦٤/٣٢ وتم إشهارها تحت رقم ٣٢٨٢ فى ١٩٨٥/١/٧ بمديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة بعد استيفاء سائر الشروط والأوضاع التى يتطلبها القانون وأن الغرض من إنشائها هو العمل فى ميدان الخدمات الثقافية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والعلمية والدينية للمرأة طبقاً لأحكام اللائحة الخاصة بهذه الجمعية وبتاريخ ١٩٩١/٧/١١ فوجئت بخطاب موصى عليه مرفق به القرار المطعون فيه.

وأضافت المدعية أن القرار المطعون فيه لم يتضمن أسباب الحل وقد صدر باطلاً شكلاً وموضوعاً بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٩٦٤/٣٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وأن فى تنفيذ هذا القرار ما يرتب نتائج يتعذر تداركها مستقبلاً، وطلبت الحكم بالطلبات الموضحة بمحاضر الجلسات.

وقد تداولت المحكمة نظر الشق العاجل من الدعوى على النحو الوارد بمحاضر الجلسات، وقدم الأساتذة المحامون عن المدعية عشر حوافظ مستندات، وأربع مذكرات طلبوا فى ختامها الحكم بالطلبات الموضحة سلفاً. كما قدم الحاضر عن الجهة الإدارية خمس حوافظ مستندات ومذكرة طلب فى ختامها الحكم برفض الدعوى بجلسة ١٩٩٢/٣/٢٠. قررت المحكمة إصدار الحكم فى الشق العاجل بجلسة اليوم، حرمت لمن يشاء بتقديم مذكرات خلال أربعة أسابيع قدم خلالها الحاضر عن الجهة الإدارية مذكرة بدفاع الجهة الإدارية طلب فيها الحكم برفض الدعوى، وبجلسة اليوم حرمت لمن يشاء تقديم مذكرات خلال أربعة أسابيع قدم الحاضر عن الجهة الإدارية مذكرة بدفاع الجهة الإدارية طلب فيها الحكم برفض الدعوى، وبجلسة اليوم صدر الحكم التالى مشتملاً على أسبابه التى أودعت عند النطق به.

«المحكمـــة»

- بعد الاطلاع على الأوراق واكتمال المرافعة والمداولة.

- من حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية وبالتالى فهى مقبولة شكلاً.

- ومن حيث أنه عن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فإن مناط الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار يتطلب ضرورة توافر ركنى الجدية والاستعجال.

- ومن حيث عن ركن الجدية فإن البادى من مظاهر الأوراق بالقدر اللازم الفصل فى الغالب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٢٩٦٤/٣٢ ينص فى المادة الأولى منه على «تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية لا يقل عددهم عن عشر من أشخاص اعتبارية لغرض غير المشمول على ربح مادى» .

وتنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أن مع مراعاة القواعد والشروط التى يصدر بها قرار من الجهة الإدارية المختصة يجب أن يشتمل نظام الجمعية على البيانات الآتية:

أ - اسم الجمعية ونوع نشاطها ونطاق عملها الجغرافى ومركز إدارتها.

تنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن لايجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان واحد من الميادين التى تحددها اللائحة التنفيذية إلا بعد رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجمعية الإدارية المختصة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كما تنص المادة ٢٧ من القانون المشار إليه على أن تخضع الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية المختصة وتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقيق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ويتولى هذه الرقابة مفتشون تعينهم الجمعية الإدارية المختصة.

وتنص المادة، ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على أن يجوز حل الجمعية بقرار مسبب بعد وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص فى الأحوال الآتية :

١ – إذا ثبت عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها.

٢ – إذا تصرفت فى أموالها فى غير الأوجه المحددة لها طبقا لأغراضها.

٣ – إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين.

٤ – إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون، وإذا خالفت النظام العام والأدب.

ويبلغ قرار الحل للجمعية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول للجمعية، وتنص المادة ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٦٤/٣٢ على أن تحدد الميادين الرئيسية التى تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الوجه الآتى :

١ – رعاية الطفولة والأمومة.

٢ – رعاية الأسرة .....

ويجوز لوزير الأوقاف والشئون الاجتماعية أن يضيف بقرار منه ميادين عمل جديدة للجمعيات والمؤسسات الخاصة ولا يجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من بعد واحد رئيسى من الميادين المذكورة إلا بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وموافقة مجلس المحافظة.

ومن حيث أن المستفاد من جماع النصوص المتقدمة أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة تقوم بدور أساسى ورئيسى فى ميدان الرعاية الاجتماعية وحماية الطفولة والأسرة وقد حدد النص الميادين الرئيسية لعمل هذه الجمعيات وجميعها ينحصر فى ميدان الرعاية الاجتماعية بصورها وأشكالها المختلفة وواجب أن يشتمل النظام الأساسى لكل جمعية على تحديد ميدان النشاط الذى أنشئت من أجله الجمعية المختصة وحظر على الجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان من الميادين التى حددتها اللائحة التنفيذية والاشتراك أو الانتساب أو الانضمام ثلاثين يوماً من تاريخ الإبلاغ دون اعتراض منها (المادة ٣٢ من القانون رقم ١٩٦٤/٣٢) كما لا يجوز لأى جمعية الحصول على أموال من شخص أجنبى أو جهة أجنبية وأى منظمة فى الخارج إلا بإذن من الجهة الإدارية كما أناط المشرع الجهة الإدارية المختصة مراقبة أعمال هذه الجمعيات وفحص أعمالها لتتحقق من مطابقة أعمالها للقوانين واللوائح وقرارات الجمعية العمومية وأجاز المشرع للجهة الإدارية حل الجمعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص إذا ما ارتكبت الجمعية مخالفة جسيمة للقانون أو للنظام العام أو الآداب العامة.

ومن حيث أن البادى من ظاهر أوراق الدعوى أن جمعية تضامن المرأة العربية التى ترأس مجلس إدارتها المدعية قد أنشئت للعمل فى ميدان الخدمات الثقافية العلمية والدينية للمرأة، وأنه بناء على شكوى من إحدى عضوات هذه الجمعية للجهة الإدارية بارتكاب هذه الجمعية لعدة مخالفات فقد قامت الجهة الإدارية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بتشكيل لجنة لفحص أعمال هذه الجمعية لتتحقق مما جاء بهذه الشكوى وقد انتهت هذه اللجنة إلى أن الجمعية قد ارتكبت المخالفات الآتية :

أولا : إصدار مجلة «نون» ونشرة تضامن المرأة العربية» وذلك رغم رفض المجلس الأعلى للصحافة الموافقة على إصدارها وقد تضمنت المجلة المشار إليها والنشرة سالفة الذكر الهجوم والتشكيك فى الأنظمة الاجتماعية والدينية وبصفة خاصة أنظمة الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وتعدد الزوجات والتعرض لشخصيات دينية كبيرة، والتجريح والهجوم مما يهدد النظام والآداب العامة فى مصر (يراجع التقرير المشار إليه بحافظة مستندات الجمعية الإدارية) فضلا عن الهجوم على سياسة الدولة، وذلك المخالفة لأحكام النظام الأساسى للجمعية (والمادة ٣ والتى تحظر الخوض فى النواحى الدينية والسياسية).

ثانياً : عقد مؤتمر الصحافة النسائية فى مصر خلال الفترة من ٤- ٧ سبتمبر ١٩٩٠ عقد الجمعية المؤتمرات المشار إليها بمقر الجمعية، وقد تناول هذا المؤتمر الهجوم على سياسة مصر بالنسبة لأزمة الخليج دون حصانة الموقف الرسمى للدولة فيما يتعلق باحتلال العراق لدولة الكويت وذلك دون إخطار الجهة الإدارية المختصة قبل عقد هذا المؤتمر والحصول على موافقة هذه الجهة.

ثالثاً : أسفر تقرير اللجنة التى قامت بالتفتيش على أعمال الجمعية من اتصال هذه الجمعية ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية ومحاولة الزج باسم هيئة الأمم المتحدة باعتبار أن هذه الجمعية ذات وضع استشارى للأمم المتحدة وقيام هذه الجمعية بفتح حساب آخر خلاف حسابها الثابت لدى الجهة الإدارية المختصة وهذا الحساب فى بنك مصر - فرع مصطفى كامل يحتوى على حساب بالعملة الأجنبية وحساب بالعملة المصرية المخالفة لأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١٩٦٤/٣٢، ودون إثبات ذلك بسجلات الجمعية المالية.

ومن حيث أن البادى مما تقدم أن الجمعية قد خالفت أحاكم القانون والنظام العام والآداب العامة لارتكابها المخالفات المشار إليها باعتبار أنها خرجت على النظام الأساسى بمباشرة نشاط سياسى وديني من خلال المجلة والنشرة المشار إليها بتقرير الجهة الإدارية وعقد المؤتمرات السياسية دون الحصول على تصريح بذلك من الجهة الإدارية المختصة والاتصال بالمنظمات الدولية وفتح حسابات بالعملة الأجنبية فى بعض البنوك دون إخطار الجهة الإدارية المختصة للحصول على موافقتها على ذلك بما لا يتفق مع المصالح العامة للبلاد وتضر بالعلاقات بين مصر وبعض الدول الأجنبية والعربية الشقيقة الأمر الذى يشكل مخالفة ويهدد السلام والنظام السياسى والاجتماعى للدولة والعمل على نشر أفكار ومعتقدات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والدين الإسلامى والأمر الذى يشكل مخالفة جسيمة للقانون وخروجاً على مقتضى الغرض الذى أنشئت الجمعية من أجل تحقيقه، فضلا على إخلاله بالنظام الأساسى للجمعية والذى يحظر عليها المجادلة فى الأمور السياسية والدينية ومن ثم ماذا ما صدر نائب المحافظ للمنطقة الغربية القرار المطعون بناء على تفويضه من محافظة القاهرة بموجب قرار التفويض رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ الصادر ١٩٨١/١٢/٢٤ فهذا القرار يكون قد صدر ممن يملك سلطة إصداره طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦٤/٣٢ والمشار إليه بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٢ بشأن الإدارة المحلية ولائحة التنفيذ.

(يراجع فى هذا الشأن حكم المحكمة الإدارية فى الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٣١ بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ وبعد إنذار الجمعية بتاريخ ١٩٩١/١/٧ بضرورة إزالة المخالفات للمشار إليها دون جدوى ماعدا أصدرت الجمعية الإدارية قرار المطعون فيه كل الجمعية المشار إليها فإن هذا القرار بحسب الظاهر من أوراق يكون قد صدر متفقاً صحيح حكم القانون ولا ينال من ذلك القول فإن هذا القرار لم يتضمن بياناً بالأسباب التى قام عليها ذلك أن البادى من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه قد أشار فى ديباجة إلى مذكرة مديرية الشئون الاجتماعية كما لا يقدح فى ذلك القول بأن الجمعية المذكورة غير الجمعية التى حصلت على الوضع الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدى الأمم المتحدة وذلك لأن البادى من مكاتبات الجهة الإدارية مع وزارة الخارجية ليس لديها علم عن الجمعية الثانية ذات الوضع الاستشارى لدى الأمم المتحدة ولا يوجد فى الأوراق ما يؤكد قيام هذه الجمعية داخل جمهورية مصر العربية.

ومن حيث أنه لما تقدم ونظراً لأن القرار المطعون فيه قد صدر متفقاً وحكم القانون مما يتخلف معه ركن الجدية الملزم لوقف تنفيذه مما يتعين مع الحكم برفض هذا الطلب وذلك دون حاجة لبحث ركن الاستعجال لعدم جدواه.

ومن حيث أنه من يخسر الدعوى يلزم بالمصروفات.

فلهذه الأسباب..

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وبرفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المدعية بمصروفات هذا الطلب وأمر بإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأى القانونى فى طلب الإلغاء.

سكرتير المحكمة — رئيس المحكمة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هيئة قضايا الدولة

قسم القضاء الإدارى

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإدارى

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

مذكرة بدفاع

السيدة / وزيرة الشئون الاجتماعية وآخرين بصفتهم «مدعى عليهم»

ضـــــد

الدكتورة / نوال السعداوى بصفتها رئيسة مجلس إدارة جمعية تضامن المرأة المصرية «مدعية»

فى الدعوى رقم ٦٦٨٤ لسنة ٤٥ ق

والمحدد لنظرها جلسة ١٩٩١/١٠/٣١ «مرافعة»

الموضوع

يوجز فى أن إحدى عضوات مجلس إدارة الجمعية المدعية، تقدمت بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣ بعدة شكاوى- إلى الجهة الإدارية- متضمنة وجود مخالفات فى جانب تلك الجمعية تمثلت فى إيداعها أموالاً بالعملة الأجنبية فى بنك غير بنك الجمعية الرئيسى المعلن من جانبها ودون إخطار وزارة- الشئون الاجتماعية بذلك كما يقضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة إلى جانب عديد من المخالفات الأخرى.

تم تشكيل لجنة - بموجب القرار رقم ٥٩٧ فى ١٩٩٠/١١/٢٠ - لفحص أعمال الجمعية المدعية والتحقق مما ورد بالشكاوى، فأسفر الفحص- وفق الثابت بمستنداتنا عن صحة جميع المخالفات المنسوبة للجمعية وإزاء ذلك كان لزاماً على جهة الإدارة أن تصدر قرارها رقم ١٩ لسنة ١٩٩١- المحامون فيه - بحل الجمعية وأيلولة أموالها إلى جمعية نساء الإسلام وتعيين المحاسب فاروق على حميه مدير عام الإدارة الاجتماعية مصفياً قانونياً لها.

طعنت المدعية بصفتها على هذا القرار بالدعوى الماثلة ابتغاء الحكم بوقف تنفيذه ثم إلغائه..

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الـدفـاع

هيئـة قضايـا الدولـة

قسم القضاء الإدارى

أولاً: عن مشروعية القرار المطعون فيه :

ليس من شك فى أن القرار الطعين يجد سند مشروعيته فى صحيح أحكام القانون إذ نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أنه (على الجمعية أن تودع أموالها النقدية باسمها التى اشتهرت به لدى صرف أو صندوق التوفير وعليها أن تنظر الجهة الإدارية المختصة عن تغيير جهة الإيداع خلال أسبوع من تاريخ حموله)..

وقد ورد ذات النص أيضاً فى البند ٦ من اللائحة الأساسية للجمعية المدعية ونصت المادة ٢٣ من القانون المشار إليه على أنه (لا يجوز لأية جمعية أن تنتسب أو تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو نادٍ مقره خارج الجمهورية العربية المتحدة قبل إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بذلك وانقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ الإبلاغ دون اعتراض منها.

كما لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من شخص أجنبى أو جهة أجنبية ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات فى الخارج إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثمن الكتب والمنشورات والمجلات العلمية والفنية).

وتنص المادة «٩» من اللائحة الأساسية للجمعية على أن (تحتفظ الجمعية فى مقرها بدفاتر الحسابات يبين فيها الإيرادات والمصروفات).

كما تنص المادة ٢٢ من ذات اللائحة على أنه (على الجمعية إبلاغ كل من مديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل وبصورة خطاب الدعوة والمسائل الواردة فى جدول الأعمال والأوراق المرفقة ، ولكل منها أن يندب من يحضر إليها.

وبتطبيق ماسبق بيانه من نصوص قانونية على واقعات التداعى وعلى الثابت بالمستندات يتضح أن- الجمعية المدعية قد خالفت أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وأيضاً أحكام اللائحة الأساسية لها وذلك على الوجه التالى :

قامت الجمعية بإصدار مجلة «نون» والنشرة الدورية وقد صدر العدد الأول فى مايو ١٩٩٠ رغم رفض المجلس الأعلى للصحافة إصدارها، كما قامت بعقد مؤتمر للصحافة النسائية والنشر فى البلاد العربية فى الفترة من ١٩٩٠/٩/٧ بمقر الجمعية حيث اتخذت موقفا مناهضا للموقف الرسمى المعلن عنه للدولة بخصوص قضية احتلال العراق للكويت، ولما اعترضت الإدارة الاجتماعية على ذلك بررت موقفها بأن المؤتمر